# تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي والدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية

**د. إيمان فتحي عبده الحمامصي**

**مدرس ادارة الأعمال معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل جامعة الفيوم**

**efa11@fayoum.edu.eg**

## مستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتفسير تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة المتوطنة في المناطق الريفية في مصر على تعزيز شمولهم المالي، وقياس وتفسير الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي وكذلك لمحو الأمية المالية في تلك العلاقة.

وتتحدد مشكلة البحث بدقة في أن انخفاض مستوى الوعي لدى فئة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خاصة في المناطق الريفية بمبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي المصري يخفض من مستوى شمولهم المالي، وقد يكون لحواجز الاستبعاد المالي القسرية والطوعية ولمحو الأمية المالية دور وسيط في هذه العلاقة.

ويركز البحث على اختبار فرضية رئيسة عن وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي، وتتوسط هذه العلاقة حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية منفردين ومجتمعين. واعتمد البحث أسلوب الاستقصاء الموجه بالمقابلات الشخصية لتجميع البيانات الميدانية.

واوضحت نتائج البحث أن للمتغيرات الديموجرافية تأثير معنوي على الشمول المالي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ بحيث تفسر وتتنبأ ب٣٦٪ من الوصول المالي وب٣٨٪ من الاستخدام المالي. كما اتضح وجود تأثير معنوي ايجابي لوعي أصحاب تلك المشروعات بمبادرات البنك المركزي على شمولهم المالي. واتضح أيضاً أنه يمكن تفسير والتنبؤ بالعلاقة بين وعي أصحاب تلك المشروعات وبين شمولهم المالي وفقاً لقوة ونوعية حواجز الاستبعاد المالي؛ بحيث تفسر ٤٥٪ من الوصول المالي و٣٥٪ من الاستخدام المالي. وأنه

يمكن تفسير والتنبؤ بذات العلاقة بين وعي أصحاب تلك المشروعات وبين شمولهم المالي وفقاً لمستوى محو الأمية المالية لتفسر ٤٩٪ من الوصول المالي و٥٣٪ من الاستخدام المالي. وتبين كذلك أنه يمكن تفسير والتنبؤ بذات العلاقة وفقاً لنوعية وقوة حواجز الاستبعاد المالي ولمستوى محو الأمية المالية مجتمعين بنسبة ٥١٪ من الوصول المالي و٥٥٪ من الاستخدام المالي.

وتفيد النتائج من الناحية العملية بأن الارتقاء بمستوى وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي من خلال حملات التوعية والتثقيف المالي يذلل حواجز الاستبعاد المالي ويرفع مستوى محو الأمية المالية وصولاً إلى تعزيز شمولهم المالي.

**الكلمات المفتاحية:** مبادرات البنك المركزي، الشمول المالي، الوصول المالي، الاستخدام المالي، حواجز الاستبعاد المالي، محو الأمية المالية.

## Abstract:

The current research aims to The research aims to measure and explain the impact of the awareness of owners of medium, small and micro enterprises, especially those endemic to the rural areas of Egypt on enhancing their financial inclusion, and measuring and interpreting the mediating role of the barriers of financial exclusion as well as the eradication of financial illiteracy in that relationship.

The problem of the research is precisely defined in that the low level of awareness of the category of owners of small, medium and micro enterprises, especially in rural areas, about the financial inclusion initiatives launched by the Central Bank of Egypt reduces the level of their financial inclusion, and forced and voluntary financial exclusion barriers and financial literacy may have a mediating role in this relationship.

The research focuses on testing a main hypothesis about the existence of a positive direct correlation between the awareness of the owners of medium, small and micro enterprises in the initiatives of the Central Bank and their financial inclusion, and this relationship is mediated by the barriers of financial exclusion and financial literacy, individually and collectively. The research adopted the survey method directed by personal interviews to collect field data.

The results of the research showed that demographic variables had a significant impact on the financial inclusion of owners of small, medium and micro enterprises; It explains and predicts with 36% of financial access and with 38% of financial usage. It was also clear that there was a positive moral impact on the awareness of the owners of these projects about the initiatives of the Central Bank on their financial inclusion. It also became clear that the relationship between the awareness of owners of those enterprises and their financial inclusion can be explained and predicted according to the strength and quality of the barriers of financial exclusion. It accounts for 45% of financial access and 35% of financial usage. And that the same relationship between the awareness of the owners of those enterprises and their financial inclusion can be explained and predicted according to the level of financial literacy; They explain 49% of financial access and 53% of financial usage. It was also found that the same relationship can be explained and predicted according to the quality and strength of the barriers of financial exclusion and the level of financial literacy combined with 51% of financial access and 55% of financial usage. From a practical point of view, the results indicate that raising the awareness level of owners of those enterprises about the initiatives of the Central Bank through awareness and financial education campaigns overcomes the barriers of financial exclusion and raises the level of financial literacy in order to enhance their financial inclusion.

Keywords: Central Bank Initiatives, Financial Inclusion, Financial Access, Financial Usage, Financial Exclusion Barriers, Financial Literacy.

## ١. مــقدمــة

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة المالية والمصرفية العالمية، وارتبط بفكرة أساسية ارتكزت على حتمية أن تشمل تنمية المجتمعات كافة المجالات. ويعتبر الشمول المالي أحد أهم مؤشرات التنمية المالية وأحد المحفزات الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي نظراً لدوره الخطير في تيسير حصول رواد المشروعات خاصة الصغيرة ومتناهية الصغر على الخدمات

المالية التي تسهم في النمو السريع للمشروعات الاستثمارية، وتسهيل توجيه الأفراد لمدخراتهم نحو المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية بطرقٍ عديدة؛ حيث تهدف جهود الشمول المالي إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات المجتمعية المستهدفة وبشكلٍ خاص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق أقصى استفادة مثلى من الخدمات والمنتجات المالية واتخاذ القرارات الملائمة لاحتياجاتهم المالية. ولم يكن موضوع الشمول المالي حديث العهد؛ حيث برزت الفكرة منذ وضع Walter Bagehot الخبير الاقتصادي الكلاسيكي نظرية جوهرها أن النظام المالي يمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال تخصيص الأموال القابلة للاقراض بين المستثمرين مع اعتماد تقنية مستحدثة للتعاملات المالية (Bagehot, 1873; Stolbov, 2013).

وبرزت فكرة الشمول المالي بشكلٍ أكثر وضوحاً حينما حدد Goldsmith مؤشر الشمول المالي في أهمية تغلغل النظام المالي، وذلك من حيث أعداد فروع البنوك والعملاء (Goldsmith, 1975). وفي عام ١٩٩٣م اطلقا الجغرافيين Leyshon & Thrift مصطلح الاستبعاد المالي Financial Exclusion من خلال دراستيهما عن الخدمات المالية التي ركزا من خلالها على أثر اغلاق فرع أحد البنوك بمنطقة جنوب شرق إنجلترا على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية وما نتج عن ذلك من محدودية الوصول للخدمات المصرفية، ووصفا ذلك "بالثقوب التي بدأت تظهر في جغرافية تقديم الخدمات المالية الرسمية نتيجة للمساحات المستبعدة مالياً" (Leyshon & Thrift, 1995; 1996).

وفي التسعينيات من القرن الماضي نوقش الاستبعاد المالي لأول مرة كقضية سياسية، وظهر التوجه نحو مكافحة الاستبعاد المالي حينما انشأت حكومة حزب العمال الاجتماعية في إنجلترا وحدة الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion Unit (SEU) عقب توليها بفترة وجيزة عام ١٩٩٧م، كما اجرت هيئة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA) بالتعاون مع بنك إنجلترا البحوث ومراجعة السياسات المتعقلة بالاستبعاد المالي مركزة على تمويل المشروعات الصغيرة (Chima, 2010).

وأصبح مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion السمة المميزة لحملة التسويق العالمية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر وذلك في ظل جهود البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) the US Agency for International Development. كما بدأت موجة من البحوث التي ركزت على أهم الصعوبات التي واجهت فئات المجتمع المختلفة بشأن الوصول إلى الخدمات المالية وسهولة استخدامها حتى أُستخدم مصطلح الشمول المالي للمرة الأولى وانتشر بسرعة وعلى نطاقٍ واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وبدأ التمييز بين تخلي الأفراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية اختيارياً لعدم رغبتهم أو حاجتهم إليها وبين تخلي الأفراد مجبرين عن تلك الخدمات المالية بسبب اقصائهم بشكلٍ قسريٍ من النظام المالي الرسمي (World Bank, 2008). وبالتوازي وبالتزامن مع تلك الجهود والمساعي العالمية الحسيسة لمكافحة الاستبعاد المالي وترسيخ الشمول المالي، سنت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية قوانين من شأنها ذلك؛ حيث قدمت جمعية المصرفيين في ألمانيا في عام ١٩٩٦م مشروع قانوناً طوعياً ينص على أنه "من حق كل فرد امتلاك حساب مصرفي جاري يسهل المعاملات المصرفية الأساسية". كما اصدرت فرنسا قانون الاستبعاد المالي في عام ١٩٩٨م، والذي ينص على أنه "يحق لكل فرد امتلاك حساب مصرفي" (Sarma & Pais, 2011).

وفي عام ٢٠٠٣م تصدرتا إنجلترا وماليزيا أولى مصاف الدول التي شرعت في بناء وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي. ففي عام ٢٠٠٥م تم تشكيل فريق عمل لرصد التطور في الشمول المالي في إنجلترا. وكذلك في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠٤م اطلقت جمعية البنوك الجنوب أفريقية مبادرة الحساب المصرفي "Mzansi" للأفراد المستبعدين مالياً ذات تكلفة منخفضة (Santiago, et al., 2005). وفي تعليق للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة Kofi Annan أثناء حضوره مؤتمر هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م والذي كان بعنوان التمويل الأصغر على قيود استبعاد الأفراد من المشاركة في النظام المالي الرسمي مركزاً على خطورة ظاهرة الاستبعاد المالي

باعتباره الشريك المعاكس للشمول المالي، قال: "الحقيقة الصارخة أن معظم الفقراء على مستوى العالم مازالوا يفتقرون إلى خدمات مالية مستدامة، أكانت ادخاراً أو ائتماناً أو تأميناً" (Gupte, et al., 2012).

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧م بدأ التحرك العالمي نحو تعزيز الشمول المالي؛ حيث بادرت حوالي ٦٠ دولة من مختلف أنحاء العالم باتخاذ خطوات جدية بشأن بناء وتفعيل إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي واصدار تشريعات لتنظيم ذلك. وفي عام ٢٠٠٨م تأسس التحالف العالمي للشمول المالي the Alliance for Financial Inclusion (AFI) Global الذي يعتبر أول شبكة دولية تشكلت من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيس في كوالالمبور بماليزيا، كمشروع ممول من مؤسسة بيل وميليندا غيتس Bill & Melinda Gates وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية AusAid ، تهدف إلى التعلم من تجارب الدول بشأن الشمول المالي، وانضم على إثر ذلك للتحالف العالمي للشمول المالي حوالي ٩٤ دولة من الاقتصاديات الناشئة ممثلة في ما يفوق ١٢٢ مؤسسة مالية تنقسم إلى بنوك مركزية ووزارات مالية. كما يعمل هذا التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة في تفعيل تطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات العملية والفنية بين الدول الأعضاء في التحالف لمساعدتها في صياغة الإستراتيجيات والسياسات وآليات الاصلاح وإعداد الزيارات التعليمية في هذا الشأن، وعليه أصبح الشمول المالي من القضايا السياسية العالمية على إثر فعاليات قمة مجموعة العشرين التابعة للبنك الدولي (G20) التي انعقدت في بطرسبرج بروسيا في عام ٢٠٠٩م. كما تبنت ما يفوق ٤٧ دولة من الاقتصاديات الناشئة في عام ٢٠١١م – من بينها مصر في ظل تطوير الجهاز المصرفي واعادة هيكلته وتزامنًا مع تنفيذ خطة البنك المركزي المصري لتطوير النظام المالي واعادة هيكلته – اعلان التحالف Alliance of Financial Inclusion's Maya Declaration لتعزيز الشمول المالي لدى تلك البلدان، ولكن مع احتفاظ كل دولة ببناء إستراتيجيتها على النحو الذي يلائمها. (Sarma, 2010; Arun & Kamath, 2015; Kabakova & Plaksenkov, 2018).

هذا وقد انعقد أول مؤتمر سنوي للتحالف العالمي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩م بدولة كينيا، ثم عُقد بعد ذلك في دول أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق خلال الستة أعوام التالية على التوالي. وفي عام ٢٠١٣م انضمت مصر إلى التحالف، وفي يوليو ٢٠١٧م أُختيرت مصر مع كل من الصين والمكسيك كأحد النماذج الدولية الرائدة في مبادرات الشمول المالي التي اطلقتها مجموعة البنك الدولي (Alex Bank, 2017). وانعقد المؤتمر الدولي التاسع للشمول المالي في مدينة شرم الشيخ برعاية ومشاركة السيد رئيس الجمهورية في الفترة من ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠١٧م، والذي نظمه التحالف العالمي للشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي المصري بعد مقارنتها بعدد من الاقتصاديات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي (https://www.cbe.org.eg). وفي سبتمبر ٢٠١٩م تسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس ادارة التحالف العالمي للشمول المالي (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩م).

وفي عام ٢٠١٣م اطلقت مجموعة البنك الدولي The World Bank Group برنامجها العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز المكثف على أنظمة الدفع خاصة مدفوعات التجزئة المبتكرة. وحث البنك الدولي أيضاً على ضرورة تعميم الخدمات المالية وحث مزودي الخدمات المالية على توفيرها وتنويعها وتسهيل وصول الفئات المجتمعية المختلفة إليها وخفض تكاليف ذلك كأساس لتعزيز الرخاء المشترك (World Bank, 2014).

وفي عام ٢٠١٥م حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة the United Nations General Assembly (UNGA) سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs)، والتي سيتم العمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م من قبل الدول الأعضاء والمدرجة في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥م؛ حيث جاء في مقدمة هذه الأهداف الشمول المالي كهدف رئيس للدول الأعضاء. وكان قد سبق توقيع اعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة في

عام ٢٠٠٠م من قبل ١٩٢ دولة وما لا يقل عن ٢٣ منظمة دولية، والذي الزم الأطراف الموقعة دول ومنظمات بمكافحة المرض والفقر والجوع والأمية والتمييز ضد المرأة. ذلك الاعلان الذي تضمن ثمانية أهداف أُطلق عليها آن ذاك الأهداف الانمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs). وبدأت على إثر ذلك تحركات الدول نحو تطوير القطاعات المالية والأنظمة المصرفية في سبيل تحسين فرص وصول الخدمات المالية، وفي ذات الوقت تحقيق الارتباط الأمثل بين الشمول المالي Financial Inclusion من ناحية وبين الاستقرار المالي Financial Stability والنزاهة المالية Financial Integrity والحماية المالية للمستهلكFinancial Protection of Consumer من ناحية أخرى، وهو ما أُطلق عليه "نظرية I–SIP". ولتحقيق ذلك أيضاً تعهدت ٥٥ دولة في عام ٢٠١٠م بتبني ما أُطلق عليه سياسة الشمول المالي لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية (World Bank, 2001; 2015). وفي عام ٢٠١٥م أيضاً وضع البنك الدولي تحدياً عالمياً تمثل في الوصول المالي الشامل Universal Financial Access (UFA) للأفراد والقضاء على ظاهرة مواطن بدون وصول مالي رسمي لا يتعامل مع البنوك وذلك بحلول عام ٢٠٢٠م. وكان الهدف من ذلك التأكيد على حق كل فرد بالغ في التمويل ولو بأبسط أشكاله من خلال امتلاك حساب مصرفي رسمي على نحوٍ يمكنه من اتمام معاملاته المالية الأساسية كأساس لادارة أموره المالية (World Bank, 2017).

وهناك تفاوت كبير بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة فيما يخص استخدام الخدمات المالية الرسمية، كما تتباين الاقتصاديات الناشئة وبعضها البعض من حيث مستوى الشمول المالي؛ حيث تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسب الاستبعاد المالي على مستوى العالم وفقاً لما ورد من بيانات في التقارير الصادرة عن البنك الدولي، كما تتفاوت مشكلة الاستبعاد المالي بين الفئات العمرية والجنسين والمناطق الجغرافية في نفس الدولة (World Bank, 2008). وعلى ذلك تبنت (G20) فكرة اعتبار الشمول المالي أحد المحاور الأساسية ضمن أجندة التنمية الاقتصادية والمالية وجدول الاصلاح العالمي والعنصر

الرئيس لمكافحة الفقر والتمكين وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وأحد المبادئ التي أقرتها المجموعة لتعزيز النظام المالي والرفاهية المالية للأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء، وهو ما يتطلب الاهتمام باطلاق مبادرات الشمول المالي وعقد المؤتمرات العالمية وورش العمل المحلية والدولية وابرام الاتفاقيات لتحديد آليات تفعيل منظومة الشمول المالي ودعم سياساته. وعليه تأسست في عام ٢٠١٠م الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي the Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) كأحد نواتج قمة (G20) التي انعقدت في سول بكوريا الجنوبية في نوفمبر ٢٠١٠م بهدف وضع خطة عمل طويلة الأجل لتطبيق الشمول المالي ارتكزت على دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي اضافة إلى خمس هيئات دولية لوضع المعايير الدولية Standard Setting Bodies (SSBs) اللازمة للبدء في تكثيف العمل على تفعيل تطبيق الشمول المالي (GPFI, G20, 2011; 2016).

ووصف المحامي الخاص للأمين العام للأمم المتحدة–United Nations Secretary General's Special Advocate (UNSGAS) في تقريره السنوي الشمول المالي بأنه جوهر التنمية والعمل على تحويل الحياة (UNSGSA, 2017). كما تعهد البنك الدولي للانشاء والتعمير the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي African Development Bank وقادة مجموعة العشرين (G20) بالعمل على زيادة معدلات الوصول المالي الرسمي والرفاهية المالية وازالة الحواجز أمام تعزيز الشمول المالي خاصة للمرأة والفئات المهمشة من قاطني المناطق الريفية والنائية وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (Uzoma, et al., 2020).

كما أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على عدم وجود نموذج دولي موحد لبناء إستراتيجية الشمول المالي، وأن على كل دولة مراعاة خصوصيتها وظروفها المحلية على كافة الأصعدة ودرجة الوعي المالي لدى مواطنيها ودرجة تطور القطاع المالي لديها ومستوى النمو التكنولوجي لديها عند بناء إستراتيجيتها الوطنية لتعزيز الشمول المالي استناداً إلى المعايير وكذلك

الممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص. كما يلزم أن تكون الإستراتيجية قابلة للتعديل أو التطوير وفقاً لمتطلبات المرحلة، وتحتوي الأطراف المشاركة في بنائها وتنفيذها والأنشطة والأدوار المنوطة بكل طرف وآليات التنسيق بينها (OECD, 2018).

وفي سياق مكافحة الاستبعاد المالي ومع الجهود والمساعي العالمية نحو تعزيز الشمول المالي برزت قضية الأمية المالية Financial Illiteracy باعتبارها ظاهرة عالمية تعرقل جهود الشمول المالي، وذلك كأحد النواتج السلبية للأزمة المالية العالمية التي تفشت عام ٢٠٠٨م. وزاد على إثر ذلك حراك الفكر العالمي المالي بشأن اعتبار محو الأمية المالية Financial Literacy للأفراد ضرورة حتمية لكافة الاقتصاديات المتقدمة والناشئة باعتبارها إحدى محركات التنمية لكافة المجتمعات الانسانية، خاصة في ظل تنامي الفكر الحديث بشأن التمويل المسؤول في عصر التكنولوجيا المالية وفي ظل ثورة صناعة الخدمات المالية التي نشبت في الآونة الأخيرة. وكانت قد برزت فكرة محو الأمية المالية للأفراد حينما ركز بحث (Jelley, 1958) على أهمية كفاءة الأفراد في ادارة أموالهم دون أن يشير بشكلٍ مباشر إلى مصطلح محو الأمية المالية، بالرغم من أنه يعتبر من أوائل البحوث التي نادت بضرورة تعليم الفرد جدوى السلوك المالي. ليأتي بعدها بأربعة عقود بحث (Schagen & Lines, 1996) الذي ركز على مصطلح الأمية المالية Financial Illiteracy وضرورة مكافحته من خلال دعم قدرة الأفراد على بناء أحكام مدروسة، وأيضاً اتخاذ قرارات فعّالة فيما يخص استخدام الأموال وكيفية ادارتها، من خلال فكرة أن يتعلم الفرد كيفية ادارة أمواله وليس أن يُدار الفرد من قبل أمواله، وأُعتبر ذلك مضمون مصطلح محو الأمية المالية Financial Literacy.

واستغلت أدبيات محو الأمية المالية والمعرفة المالية أسس نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory في ترسيخ فكرة أنه باستطاعة الفرد اكتساب المعرفة والمهارة المالية وتحويلها إلى قرارات وسلوكيات مالية سليمة للفرد وتنتقل تلك السلوكيات للآخرين بالملاحظة، وبذلك تتم عمليات التعلم المالي ولو بشكلٍ غير مباشر. وعلى إثر ذلك انشغل الفكر المالي العالمي بتقديم

نظرية محو الأمية المالية التي ارتكزت على فكرة أن التثقيف المالي للأفراد هو جوهر الاستثمار في رأس المال البشري بما يدعم قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات تمويل مستنيرة (Braunstein & Welch, 2002).

كما أخذ في التنامي التوجه العالمي نحو ضرورة محو الأمية المالية وتنمية الوعي المالي لدى الأفراد خاصة في الدول المتقدمة، وتزايدت التدخلات الحكومية لدعم التثقيف المالي ونشر المعرفة المالية لدى الأفراد. ففي عام ٢٠٠٣م في الولايات المتحدة الأمريكية أسس الكونجرس الأمريكي لجنة التعليم والتثقيف المالي Financial Education Committee (FEC)، والتي اختصت بوضع إستراتيجية قومية خاصة بالثقافة المالية. وبالمثل في إنجلترا وتحديداً في عام 2003م دشنت سلطة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA) حملة ضخمة لتحسين وتنمية المهارات المالية لأفراد المجتمع في إنجلترا. كما تأسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization Economy Cooperation and Development (OECD) في عام ٢٠٠٣م صاحبة أول مشروع لمحو الأمية المالية والتعليم المالي. وعقب ذلك في عام ٢٠٠٥م شكلت حكومة أستراليا اللجنة الوطنية للثقافة المالية National Committee for Financial Culture (NCFC). كما تأسس أيضاً في عام ٢٠٠٥م الملتقى الدولي لتعليم المستثمر the International Forum for Investor Education (IFIE) وهو تحالف يجمع بين القطاعين العام والخاص من مقدمي البرامج الدولية المتخصصة في تعليم المستثمر. وزاد الحراك العالمي بشأن محو الأمية المالية للأفراد في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والناشئة عقب أزمة الرهن العقاري، باعتبارها الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات دول العالم كافة والتي بدأت بنهاية عام ٢٠٠٧م وتفشت في عام 2008م (بن موسى، ٢٠١٧).

ومواكبةً لذلك اطلقت مصر مبادرة محو الأمية المالية ونشر الثقافة المالية، وذلك في عام ٢٠١٢م حينما اطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة "عشان بكرة" لتثقيف ٥.٥ مليون طفل وشاب، اضافة إلى اشتراك البنك المركزي المصري مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم

والمعهد المصرفي المصري وبعض الجامعات المصرية في مبادرة صياغة أولية للإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي تعتمد على وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي (https://www.cbe.org.eg).

ومن خلال البحث الحالي **تسعى الباحثة** إلى قياس وتقييم تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي، واستكشاف الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية في تلك العلاقة.

## ٢. الاطار النظري للبحث

### ١.٢ حواجز الاستبعاد المالي

ظهر الاتجاه غير المباشر لتحديد مفهوم الشمول المالي وأبعاده حينما قدم بحث (Leyshon & Thrift, 1995) أول مفهوم للاستبعاد المالي الذي اعتبره منع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وعرفه (Mohan, 2006) بعدم امكانية الوصول من قبل شرائح معينة من المجتمع إلى منتجات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مقدمي الخدمات المالية الرسميين الرئيسيين. كما عرفت المفوضية الأوروبية European Commission (EC) الاستبعاد المالي بأنه حالة يواجه فيها الأفراد صعوبات في الوصول والاستخدام للمنتجات والخدمات المالية في السوق الرئيسة، والتي تلائم احتياجاتهم وتمكنهم من العيش في المجتمع حياة اجتماعية كريمة. واشارت المفوضية إلى أن أهم مسببات الاستبعاد المالي القصور في جانب العرض الناتج عن خصائص الخدمات والمنتجات المالية وتكلفتها ووقت تقديمها وطرق تسويقها وقصور المعلومات المتاحة عنها والقوانين والتشريعات المنظمة لها، اضافة إلى القصور في جانب الطلب الناتج عن القدرات المالية للأفراد (EC, 2008).

كما قدم البنك الدولي من خلال تقريره السنوي لعام ٢٠٠٨م نموذجاً صور من خلاله الاستبعاد المالي للأفراد ومسبباته كما يوضحه شكل رقم (١) والذي صنف من خلاله الأفراد إلى

مستخدمي الخدمات المالية الرسمية والمستبعدين من استخدام الخدمات المالية الرسمية طوعياً أو قسرياً، واوضح أن الاستبعاد المالي الطوعي الذاتي للأفراد قد يكون بسبب تصورهم للخدمات المالية على أنها غير ضرورية وعبأ على أصحاب الدخول المنخفضة أو أنها تتعارض مع ثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية، واعتبر ذلك من قبيل الحواجز غير المباشرة المسببة للاستبعاد المالي، واعتبر أن هناك مسببات مباشرة للاستبعاد المالي الطوعي الذاتي وكذلك القسري متمثلة في تصنيف الأفراد أنهم غير مؤهلين للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها أو لعدم توفر الخدمات بسبب الاستبعاد الجغرافي للأفراد القاطنين للمناطق الريفية والنائية أو بسبب التمييز ضد بعض الفئات الضعيفة مثل المرأة أو بسبب انتشار الأمية المالية أو لعدم قدرة الأفراد على تحمل التكاليف المرتبطة بالوصول والاستخدام المالي (World Bank, 2008).

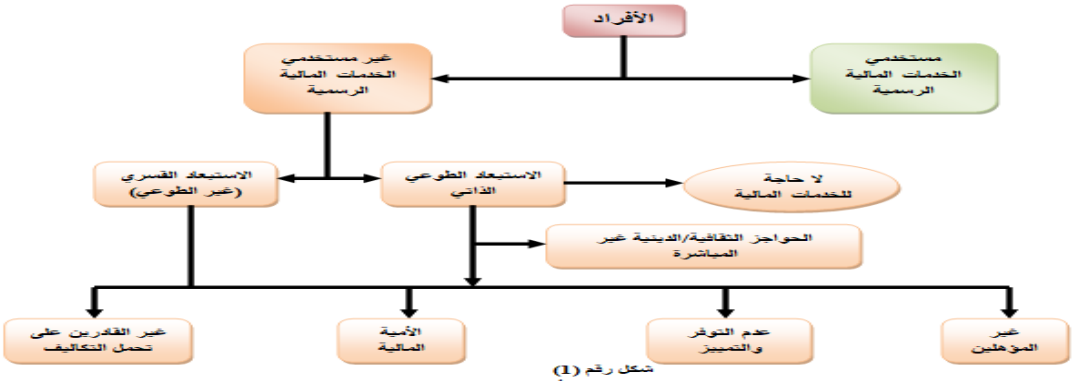


شكل رقم (1)
نموذج الاستبعاد المالي للأفراد ومسبباته
(Source: World Bank, 2008)

وهو أيضاً عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة بشكلٍ مناسب؛ حيث تستبعد بعض القطاعات المجتمعية من الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها مثل الائتمان والحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. فعلى سبيل المثال عدم توفر حساب مصرفي للأفراد أو المنظمات يعني صعوبة ادارة السيولة والمدفوعات، مما قد يتسبب في ارتفاع الرسوم المرتبطة بالحوالات المالية وخدمات صرف الشيكات، بالاضافة إلى المخاطر المالية والشخصية التي يتعرض لها غير المقيدين بالنظام المالي الرسمي نتيجة لاعتمادهم على المعاملات النقدية. كما أنه من الملاحظ أن المستبعدين مالياً في الدول التي توفر حسابات مصرفية ذات تكاليف

استخدام منخفضة مع تغلغل أعمق وأوسع من مقدمي الخدمات المالية الرسمية يركزوا أسباب استبعادهم في عدم توفر الأموال الكافية لاستخدامها في فتح حساب أو حتى لادخارها، وعدم توفر الوثائق والمستندات اللازمة لاتمام ذلك، وبعد المسافة لأقرب فرع بنك، وفشل السوق لتوفر معلومات غير متماثلة، وقد يختارون الاستبعاد المالي الذاتي لأسباب ثقافية ودينية (Franklin, et al., 2012). واعتبر (George & Lakshmi, 2018) الاستبعاد المالي بمثابة الحرمان من كافة الخدمات والمنتجات المالية فهو باختصار لا مدخرات ولا تأمين ولا وصول إلى المشورة المالية ولا ائتمان ميسور ولا حساب مصرفي ولا أصول. وصور (Amanda, 2019) الاستبعاد المالي من زاوية أخرى على أنه مواجهة الأفراد لصعوبات في ممارساتهم المالية تؤثر على قدرتهم على التعايش في مجتمعاتهم.

واوضح (Ho, 2017) أنه قد يتم استبعاد بعض الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية باستخدام أسلوب الخطوط الحمراء "Red–Lining" من خلال تصنيف مناطق معينة على أنها مناطق محظورة لا تقدم خدمات مالية لفئات محددة بالاعتماد على أدوات تقييم المخاطر مثل تصنيف بعض الأفراد بأنهم الأكثر عرضة لمخاطر الاستبعاد المالي في حال الافراط في المديونية أو لعدم توفر وثائق رسمية للهوية لدى الأفراد كافية لفتح حساب مصرفي أو الحصول على ائتمان. أو عدم ملاءمة الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الأفراد مثل وثائق التأمين على الحياة التي تنقضي نتيجة لعدم سداد الأقساط لارتفاع قيمتها مقارنة بمستوى دخول الأفراد، والقروض ذات الحد الأدنى المرتفع لمبالغ الاقتراض أو ذات فترات السداد قصيرة الأجل أو ذات تكاليف ائتمان مرتفعة، أو الحد الأدنى المرتفع للأرصدة. كل ذلك بخلاف الاقصاء الذاتي الطوعي للأفراد لانعدام الثقة والارتباك المحبط Confusion Discouraging لديهم تجاه استخدام الخدمات المالية. كما اشار إلى وجود مستويات عديدة للاستبعاد المالي فالأفراد الذين لا يتعاملون تماماً مع النظام المالي الرسمي خاصة البنوك يُطلق عليهم "Unbanked" وليس لديهم حتى حساب مصرفي هم المستبعدون مالياً بشكلٍ كاملٍ. وهناك الأفراد المهمشين مالياً ويُطلق عليهم "Under or

"Margginally وهم من يمتلكون حسابات ايداع فقط وليس لديهم حسابات جارية أو بطاقات الدفع مثل بطاقات الائتمان وبطاقات ATM الصراف الآلي وبطاقات الخصم. وهناك الأفراد الذين تمكنوا من الفرار من براثن الاستبعاد المالي وشملتهم مظلة النظام المالي الرسمي الذين يمتلكون كافة أنواع المنتجات المالية ويستخدمون كل الخدمات المالية دون استثناء ويُطلق عليهم "Fully". وأكد (Amanda, 2019) على ضرورة عدم التقليل من قيمة الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك، والذين يعانون من ندرة البنوك وعدم الوصول لما لذلك من عواقب وخيمة أبرزها التهميش الاقتصادي ومردوداته، وهو بمثابة وصمة عار "Stigmatization" لأي مجتمع.

ويمكن أن يحدث الاستبعاد المالي نتيجة لمشكلات خاصة بالوصول إلى الخدمات والأسعار والشروط والتسويق والاستبعاد الذاتي استجابة للتصورات والتجارب السلبية للأفراد. ويؤدي الاستبعاد المالي إلى اضطرار الفئات المستبعدة خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة الاعتماد على ثرواتهم الشخصية ومواردهم الداخلية لكي يصبحوا رواد أعمال ويستفيدوا من فرص النمو الواعدة. وقد ينتج عن الاستبعاد المالي استثمارات أقل بسبب صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على ائتمان من القطاع غير الرسمي وبأسعار فائدة مرتفعة (Alberto & David, 2018).

وهناك مجموعة من التحديات المسببة للاستبعاد المالي حددها (Arun & Sabik, 2015; Minjin, et al., 2018) في تدني مستويات التعليم وانتشار الأمية المالية؛ حيث أن نقص المعرفة والمهارة يؤدي إلى افتقار الأفراد إلى الوعي المالي بالمنتجات والخدمات المالية والشروط والأحكام الضابطة للحصول عليها ومزاياها وكيفية المفاضلة بينها لانتقاء الخدمات والمنتجات المالية الأكثر احتياجاً وملاءمة، وهو ما يسبب الاستبعاد المالي لبعض الفئات ويعيق وصولهم إلى الخدمات المالية واستخدامها. وكذا الأمية التكنولوجية؛ حيث يتطلب التمويل الرقمي كأحد محاور تعزيز الشمول المالي اعتماد الأفراد على أجهزة الهواتف المحمولة، وهو ما يحتاج إلى إلمام الأفراد بالمعرفة والمهارات التكنولوجية اللازمة لاستخدام الهواتف المحمولة. كما أن ذلك يتطلب دمج المعاملات المالية اليومية التي تتم من خلال أجهزة المحمول مع خادم البنك الرئيس Server –

وهو تحدي في حد ذاته يواجه البنوك والأفراد على حدٍ سواء – وقد يتسبب ذلك في الاستبعاد المالي للأفراد نظراً لاحتياجهم إلى أجهزة هواتف محمولة ذات تكنولوجيا عالية بحيث تكون قادرة على إتمام المعاملات المالية التي تتعلق بأربعة منتجات مالية أساسية كحدٍ أدنى متمثلة في الادخار والتحويلات المالية والسحب على المكشوف وائتمان المشروعات. أيضاً اشار إلى وجود تحديات تتعلق بالائتمان بشكلٍ خاص تتمثل في عدم الوصول إلى الائتمان نظراً لارتفاع تكاليف المعاملات والرسوم الدورية، أو لبعد المسافة عن أقرب فرع بنك، أو بسبب متطلبات المستندات والوثائق المرهقة. بالاضافة إلى عمق الائتمان والذي يتعلق بقيود الاقتراض المرهقة خاصة المفروضة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي قد تصل فعلياً إلى القطاع المالي الرسمي ولكن يعيقهم عن الحصول على الائتمان ارتفاع متطلبات الضمان عند الاقتراض. وكذلك ارتفاع تكاليف وساطة الائتمان المتمثلة في أسعار الفائدة والرسوم خاصة على المقترضين الأصغر والأقل من حيث رأس المال وذلك بسبب عدم التماثل في المعلومات فيما بين البنوك والمقترضين. أيضاً الاستبعاد الجغرافي للأفراد والمشروعات المتوطنة في المناطق النائية والريفية والمهمشة لبعد المسافة بينها وبين أقرب فرع بنك ولضعف البنية التحتية لتلك المناطق أو لأسباب ثقافية مثل اعتقاد تلك الفئة أن الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها البنوك للأغنياء فقط. وقد ينجم الاستبعاد المالي للأفراد والمنظمات عن عدم توفر المستندات والوثائق الرسمية اللازمة للوصول إلى الخدمات المالية والحصول عليها.

ويمكن تصنيف الاستبعاد المالي إلى طوعي وقسري وفقاً للحواجز المسببة له مثل حواجز الوصول المتعلقة بنقص الضمانات خاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك الحواجز السعرية والحواجز الجغرافية كانخفاض كثافة فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ومحدودية بدائل الوصول والتمييز بين الجنسين وتحديد حد أدني لحجم الودائع وكل ذلك من قبيل الاستبعاد المالي القسري اللاارادي. وينتج الاستبعاد المالي الطوعي عن اختيار الأفراد والمنظمات عدم الاندماج في النظام المالي الرسمي بالرغم من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية ولكنهم يرون أن لا

حاجة لديهم لاستخدامها أو بسبب انخفاض مستوى الثقافة المالية لديهم ويتولد عن ذلك ادراك ذاتي لديهم بأنهم غير مؤهلين وغير مناسبين للاندماج في النظام المالي الرسمي، وقد يختار الأفراد والمنظمات عدم الاندماج لتعرضهم أو تعرض ذويهم لتجارب سلبية سابقة متعلقة باستخدام الخدمات المالية (Ambreena, 2010; Sonja, 2016; Zhang & Posso, 2019; Amanda, 2019; Caplan, et al., 2021).

وخلص (Victoria, 2016) إلى أن للاستبعاد المالي الكثير من المسببات والحواجز التي تعوق الوصول والاستخدام للخدمات المالية، وهو ما يحتاج إلى ترسانة من الابتكارات An Arsenal of Innovation فلا يوجد أسلوب مقاس واحد يناسب الجميع No one Size Fits All لمعالجة ذلك. كما اشار (Oluwatoyin, 2020) إلى أن الاستبعاد المالي يعني ضمنياً الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي الذي يمنع بعض أعضاء الاقتصاد من المشاركة في النظام المالي الرسمي، مما قد يجبر المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الالتجاء إلى رأس المال المكتسب ذاتياً. فمن أهم مدعمات الاستبعاد المالي وبالتبعية معوقات الشمول المالي هيمنة قطاع التمويل غير الرسمي على عدد غير محدود من الأفراد والمشروعات خاصة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لكون التمويل غير الرسمي مريح إلى حدٍ ما بالرغم من أنه غير آمن ومكلف وقد يعتمد على العلاقات الاجتماعية، بخلاف أن لديه معلومات قد تفوق القطاع الرسمي، كما أن التمويل غير الرسمي أكثر انتشاراً في البلدان التي يفتقر مواطنيها إلى التعليم بشكلٍ عام والتعليم المالي بشكلٍ خاص وتدني مستويات الدخل واتساع رقعة المناطق الريفية والنائية والمهمشة (Miguel, et al., 2020).

و**تضيف الباحثة** أن الاستبعاد المالي ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة؛ حيث أن الاستبعاد يحدث للفئات الموجودة في هوامش المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية. كما أن هناك عدة حواجز مسببة للاستبعاد المالي للأفراد والمنظمات بمختلف أحجامها وأنواعها ومجال نشاطها منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، ومن تلك الحواجز ما يخص جانب

العرض المتمثل في مقدمي الخدمات والمنتجات المالية الرسميين، وينتج عن تلك الحواجز نمط الاستبعاد المالي القسري (اللارادي) للأفراد والمنظمات؛ حيث أن الفرد قد يتمكن من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية حيث أماكن تقديمها، ولكن لا تتاح له ولا يتمكن من الحصول عليها واستخدامها نتيجة لاستبعاده قسرياً من قبل مؤسسات النظام المالي الرسمي؛ وهو ما يعني ضعف قدرة الأفراد على تحقيق الشمول المالي. وفي المقابل الحواجز المتعلقة بجانب الطلب المتمثل في كل من يحتاج إلى الخدمات والمنتجات المالية من الأفراد والمنظمات، وينتج عن تلك الحواجز نمط الاستبعاد المالي الطوعي (الارادي)؛ حيث أن الفرد قد يتمكن من الوصول للخدمات المالية ومتاح له الحصول عليها واستخدامها، إلا أنه يعزف عن ذلك بمحض ارادته بسبب بعض الحواجز الثقافية والنفسية؛ وهو ما يعني غياب الرغبة لدى الفرد بشأن تحقيق الشمول المالي. ويمكن توضيح تلك الحواجز في التالي:

١.١.٢ **الحواجز الجغرافية:** الناشئة عن انخفاض كثافة البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي، ومحدودية بدائل الوصول المالي، وهو ما يعوق الأفراد عن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية في المناطق الريفية والنائية والمهمشة التي تعاني من تدهور البنية التحتية، مما قد يعرض الأفراد للمخاطر الأمنية وتحمل تكاليف الانتقالات لبعد المسافة بينهم وبين أقرب فرع بنك أو لاغلاق أقرب فرع بنك منهم.

٢.١.٢ **الحواجز الاجرائية:** الناشئة عن عدم توفر الحد الأدنى من الرصيد في الحساب أو عدم توفر الضمانات الكافية أو الضامن أو الوثائق والمستندات الضرورية لذلك أو شروط الحصول على الخدمات المالية، خاصة في ظل زيادة الأنظمة الحكومية التي تكافح تمويل الارهاب والأنشطة الاجرامية والأعمال غير المشروعة وغسيل الأموال وازدادت معها الحاجة إلى زيادة مستوى التدقيق الوثائقي.

٣.١.٢ **حواجز التسويق:** بسبب استهداف النظام المالي الرسمي أو المؤسسات المالية فئات بعينها تسوق وتقدم لها الخدمات والمنتجات المالية دون غيرها، اضافة إلى عدم تقديم المعلومات

الواضحة الكافية الضرورية عن الخدمات والمنتجات المالية وما ينظم تقديمها من تشريعات وقوانين.

٤.١.٢ **الحواجز الثقافية:** الناتجة عن انتشار الأمية بشكلٍ عام والأمية المالية والتكنولوجية بشكلٍ خاص وتدني مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد بشأن المنتجات والخدمات المالية الرسمية وآليات أسواق المال مما يعيقهم عن الوصول والاستخدام المالي لتحقيق الاستقلال المالي للأفراد.

٥.١.٢ **الحواجز النفسية:** وينتج عنها الاستبعاد الذاتي للأفراد بسبب اختلاف اللغة أو التمييز العنصري ضد بعض الفئات وفقاً للنوع أو الأصل العرقي أو لاعتقاد الأفراد أن الخدمات والمنتجات المالية المقدمة تتعارض مع معتقداتهم الدينية أو بسبب التشكك والتخوف وعدم الثقة في النظام المالي الرسمي ومؤسساته أو الخوف من الفشل ومن المخاطر المصاحبة للاستخدام المالي أو بسبب عدم ملاءمة خصائص بعض الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الأفراد أو لعدم ملاءمة وقت تقديمها أو للاعتقاد السائد لدى بعض الفئات بأن الخدمات المالية خاصة المصرفية للأثرياء فقط مع ترك قاعدة الهرم بلا خدمات أو لعدم توفر موارد مالية ودخول مستقبلية تقديرية كافية للأفراد.

٦.١.٢ **حواجز التكلفة:** تتعلق بارتفاع تكاليف الوصول والاستخدام المالي مثل أسعار الخدمات والمنتجات المالية ذاتها أو الرسوم المطلوبة مقابل الحصول عليها، اضافة إلى تكاليف الانتقال إلى مكان تقديم الخدمات المالية.

## ٢.٢ الشمول المالي

### ١.٢.٢ مفهوم الشمول المالي

ولم يقدم الفكر المالي العالمي تعريفاً محدداً موحداً مباشراً للشمول المالي مقبول بالاجماع العالمي، فلقد تطور المفهوم المباشر للشمول المالي من مجرد تصنيف الأفراد والمنظمات ببساطة كمشمولين مالياً أو غير مشمولين مالياً إلى تضمين المفهوم أهمية ومزايا ومقاييس وأبعاد ومحددات

الشمول المالي وكيفية تعزيزه والفئات المستهدفة به وأنواع المنظمات المالية الرسمية المقدمة للخدمات. حيث اعتبرته بعض المفاهيم التي قُدمت في بداية الأمر أنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من قبل بعض الفئات المجتمعية؛ بمعنى أنها عبرت عنه ببعدٍ واحدٍ، وبعض المفاهيم الأخرى عبرت عن الشمول المالي بأبعاد متعددة ضمت الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها وتكلفتها النقدية وغير النقدية وجودتها من خلال تلبيتها لاحتياجات الأفراد ومدى حمايتهم وتنمية وعيهم بتلك الخدمات، ولكن تلك المفاهيم لم تتماثل من حيث الأبعاد الرئيسة التي توصف الشمول المالي، وبعض تلك المفاهيم قدمتها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية المعنية بقضية الشمول المالي، وبعضها قدمها الباحثون المتخصصون في هذا المجال والمنشغلون بهذا الموضوع. كما عرف البعض الشمول المالي من زاوية العرض، وعرفه البعض الآخر من زاوية الطلب، وجمع البعض الآخر بين الجانبين.

عرف البنك المركزي الهندي الشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكاليف معقولة لشرائح واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد للسلع والخدمات العامة باعتباره شرط لا غنى عنه لبناء مجتمع كفؤ منفتح؛ حيث أن الخدمات المصرفية بطبيعتها تصب في الصالح العام، ويعتبر توفر الخدمات المصرفية والدفع لكل أفراد المجتمع دون تمييز بمثابة هدف رئيس للسياسة العامة (Sarma, 2010).

وعرفت الشبكة الدولية للتثقيف المالي International Network of Financial Education (INFF) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الشمول المالي بأنه عملية يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالشكل الكافي وبالسعر المعقول وفي الوقت المناسب، بالاضافة إلى توسيع نطاق استخدام تلك المنتجات والخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة لذلك تشمل التوعية والتثقيف المالي بغية تعزيز الرفاهية المالية لكافة الفئات المهمشة

والميسورة وبما يشمل جميعها المنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وبما يحقق الاندماج الاقتصادي الاجتماعي (World Bank, 2013).

كما عرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه مدى امكانية حصول الأفراد والأسر وكذلك المنظمات من مختلف المناطق الجغرافية والمستويات الاجتماعية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، والاستفادة منها بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبالقدر اللازم، اضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجات تلك الفئات (World Bank, 2014).

وعرفه (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) بأنه اتاحة واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية لجميع الفئات المجتمعية عبر القنوات الرسمية، بما يتضمن الحسابات المصرفية وخدمات المدفوعات والادخار والتمويل وخدمات الائتمان وكذلك التأمين لتجنب اساءة استغلال احتياج بعض فئات المجتمع للخدمات المصرفية والمالية، وتفادياً للجوء بعض الفئات إلى جهات غير رسمية مرتفعة الأسعار غير خاضعة للاشراف والرقابة.

كما قدمت مجموعة العشرين (G20) بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI) تعريفاً للشمول المالي نص على أنه كافة الاجراءات التي تتبعها الهيئات الرقابية بغية تعزيز وصول الخدمات المالية واستخدام كل الفئات المجتمعية لها، على أن تقدم إليهم بشكلٍ عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (AFI, 2016).

وعرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الشمول المالي بأنه توفير مستدام للخدمات والمنتجات المالية بأسعار معقولة بما يؤدي إلى دمج الفقراء في الاقتصاد الرسمي (United Nations, 2016).

وعرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group to Assist The Poor (CGAP, 2017) الشمول المالي بأنه وصول الأسر والمنظمات إلى الخدمات المالية

المناسبة واستخدامها بشكلٍ فعّال، بالاضافة إلى وجوب تقديم تلك الخدمات المالية بمسئولية وبشكلٍ مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.

واعتبر (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨) الشمول المالي بمثابة تسهيل حصول كل فرد أو مؤسسة في المجتمع على المنتجات والخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم (باعتباره جانب الطلب) وبالجودة المناسبة وبالأسعار المعقولة المناسبة للجميع من أجل اتاحة الفرص المناسبة لجميع فئات المجتمع لادارة أمورهم المالية بشكلٍ سليم وآمن، وضمان عدم لجوئهم للوسائل الغير رسمية غير الخاضعة للرقابة مما يعرضهم لحالات النصب، وضرورة توفير الحماية اللازمة لهؤلاء المتعاملين، مع اعطاء اهتمام خاص لفئات المجتمع من سكان الريف ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والنساء، مع ضمان وصول الخدمات المالية إلى كافة القادرين على استخدامها من خلال القنوات الشرعية لذلك، والمتمثلة في البنوك وهيئة البريد وغير ذلك (باعتباره جانب العرض).

وعرف (Dev, 2006) الشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المصرفية للفئات ذات الدخل المنخفض والمحرومة بتكلفة مناسبة. كما عرفه (Ramji, 2009) بأنه تقديم الخدمات المالية للأفراد في الوقت المناسب خاصة للقطاعات الأقل حظاً في المجتمع. وعرفه (Sarma & Pais, 2011) بأنه عملية من شأنها أن تضمن سهولة الوصول للنظام المالي الرسمي وتوفره واستخدامه لجميع أعضاء المجتمع. واعتبره (Akhil, 2013) بمثابة آلية لتقديم الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما فيها طبقات محدودة الدخل. وعرفا (Eccles & Serafeim, 2013) الشمول المالي بأنه وسيلة لتوسيع نطاق الخدمات المالية عالية الجودة والاستفادة منها. كما عرفا (Cámara & Tuesta, 2014) الشمول المالي بمدى استخدام الأفراد للخدمات المالية الرسمية، ويتطلب ذلك تعزيز وصول كافة فئات المجتمع وادراج الفئات المستبعدة ضمن النظام المالي الرسمي، وتحديد حقوق وواجبات الفئات المتعاملة مع المؤسسات المالية، وانشاء وتطوير قواعد بيانات العملاء، وزيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي. وعرفه (Bayero, 2015) بأنه قدرة الأفراد على الوصول

إلى المؤسسات المالية الرسمية، وعندما يمتلك أو يستخدم الأفراد منتج أو خدمة مالية رسمية يتم وصفهم بالمشمولين مالياً.

وقدم (Priyanka, 2014) مفهوم حدد من خلاله مكونات الشمول المالي واعتبر محو الأمية المالية والتي يُطلق عليها أيضاً المعرفة المالية الأساسية والاستشارات المالية جوهر الشمول المالي، وأن له أربعة مكونات أساسية تتمثل في الادخار بامتلاك الفرد لحساب ادخار رسمي وودائع، وكذلك الائتمان الصغير متمثل في القروض الصغيرة، وأيضاً الحوالات المالية والمدفوعات الالكترونية، ومنتجات التأمين الصغيرة مثل وثائق التأمين على الأصول والمحاصيل والصحة وتأمين الحوادث والمعاش الجزئي. وهناك تعريف آخر اتفق معه من حيث اعتبار المعرفة والمهارة المالية أحد الأبعاد الأساسية للشمول المالي؛ حيث عرفه (Ibrahim, et al., 2018) بأنه وصول جميع الأفراد والمنظمات إلى كافة المنتجات المالية المطلوبة واستخدامها والإلمام بالمعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام تلك المنتجات.

ومن زاوية أخرى عرف (Bose, et al., 2016) الشمول المالي بأنه تقديم الدعم التمويلي للمشروعات المتوسطة والصغيرة، وتمويل البرامج التي تدعم توفير حسابات مصرفية مجانية أو منخفضة التكلفة، ودعم الأنشطة المصرفية عبر الهاتف المحمول، والحصول على وديعة أولية مخفضة. كما عرف (Wang & Guan, 2017) الشمول المالي بأنه توسيع قاعدة وصول البالغين إلى الخدمات المالية من ادخار، اقتراض، اجراء معاملات مالية بتكلفة معقولة. واتفق معه (Oluwatoyin, 2020) الذي عرف الشمول المالي بأنه تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة تتضمن الخدمات المصرفية والادخار والائتمان والتأمين للمحرومين وذوي الدخول المنخفضة أفراد ومؤسسات.

واوضح (Amanda, 2019) أن الاستبعاد المالي والشمول المالي هما وجهان نقيضان لعملة واحدة، وقد ظلت تعريفاتهما متسقة في جميع الأدبيات المالية من حيث الاعتماد على ركيزتين أساسيتين هما امكانية وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية لكل فرد يريدها ويحتاج إليها

وكذلك قدرة الأفراد على تحمل تكاليف الخدمات المالية، واعتبر أن امتلاك حساب مصرفي والادخار والائتمان تمثل أهم الخدمات المالية الرسمية.

و**تخلص الباحثة** من هذه المفاهيم إلى أن الشمول المالي هو:

١.١.٢.٢ حق أصيل لكل فرد بالغ دون استثناء بما يضمن وصول جميع الأفراد لكافة المنتجات والخدمات المالية، خاصة الفئات الأضعف كذوي الدخل المنخفض والنساء والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٢.١.٢.٢ وصول جميع الأفراد للخدمات المالية بطريقة مناسبة وعادلة وشفافة مع تسهيل اجراء كافة المعاملات المالية لجميع الأفراد.

٣.١.٢.٢ اتاحة وتقديم الخدمات المالية لجميع الأفراد بالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب عند حاجتهم إليها.

٤.١.٢.٢ توفير الخدمات المالية بتكلفة معقولة تناسب جميع الأفراد مثل تكلفة فتح حساب وتكلفة الحصول على ائتمان مناسب خاصة تكلفة معدل العائد على القروض.

٥.١.٢.٢ تنويع الخدمات المالية المقدمة لجميع الأفراد أكانت بسيطة كفتح حساب رسمي للادخار والائتمان والتحويلات المالية والمدفوعات، أو أكثر تعقيداً مثل التأمين والمعاشات والاستشارات المالية.

٦.١.٢.٢ ليس فقط اتاحة الخدمات المالية لجميع الأفراد بشكلٍ مستدام وتسهيل وصولهم إليها، وإنما أيضاً استدامة استخدام الأفراد لتلك الخدمات ارتكازاً على تثقيفهم مالياً.

٧.١.٢.٢ منظومة متكاملة تعمل في بيئة تنافسية مستدامة ومقننة يشترك فيها أكثر من مانح أو مزود رسمي للخدمات المالية بحيث تتضمن جميع المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد والشركات المتخصصة في ميكنة وتوزيع نقاط البيع المنتشرة لتغطية مناطق واسعة لتوفر الوقت والجهد والتكلفة الخاصة بسداد المدفوعات من منافذها الرسمية وغيرها من

المؤسسات التي تنتمي للنظام المالي الرسمي وتخضع لرقابة رسمية كافية مما يضمن تنويع الخيارات المالية التنافسية.

### ٢.٢.٢ أبعاد الشمول المالي

وفيما يتعلق بأبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي، قدم الفكر المالي العالمي العديد من مؤشرات القياس، ففي بادئ الأمر اعتمد قياس الشمول المالي على تقدير نسبة المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها البنوك التجارية بشكلٍ خاص، خاصة خدمة أجهزة الصراف الآلي، ومن خلال تقدير حجم القروض والودائع المتعلقة بالأسر ذات الدخل المنخفض والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي ضوء ذلك قام التحالف العالمي للشمول المالي بإعداد رابطة عمل بيانات الشمول المالي Working Group Data (WGD) بالتعاون مع صناع القرار المالي بمختلف الدول الأعضاء في التحالف، لكي تكون مرنة وتلبي احتياجات كل دولة في هذا المجال، وفي ذات الوقت تسمح بالقياس المقارن بين تلك الدول وبعضها البعض. وركزت على بعدين رئيسين في عملية القياس؛ حيث تمثل البعد الأول في امكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وتمثل البعد الثاني في استخدام الخدمات المالية. وقدمت (Sarma, 2008) مؤشر متعدد الأبعاد لقياس الشمول المالي a multidimensional Index of Financial Inclusion (IFI) اعتماداً على مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI) لمقارنة مدى التطور في الشمول المالي بين الدول. ويجسد مؤشر (IFI) المعلومات المتعلقة بالأبعاد المتعددة للشمول المالي، ويعبر عنها برقم واحد لتفسير الشمول المالي ومدى تطوره، ويلزم أن يشمل أبعاد مالية قابلة للمقارنة بين المناطق المختلفة. وهو مؤشر ثلاثي الأبعاد لقياس الشمول المالي يتفق في ذلك مع النهج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي لبناء التنمية البشرية، ويتم قياس الأبعاد والمتغيرات بطريقة الحدين الأدنى– الأقصى Min–Max؛ بحيث تأخذ القيم من صفر (التي تمثل الاستبعاد المالي) إلى واحد صحيح (التي تمثل اكتمال الشمول المالي). واعتبرت البحوث التالية في هذا المجال المؤشر ثلاثي الأبعاد بمثابة نقطة البدء في تصميم مؤشر لقياس

الشمول المالي. وتمثل البعد الأول للمؤشر في امكانية الوصول إلى الخدمات المالية أو ما يسمى بالاختراق أو بالتغلغل المصرفي Penetration Banking، ويُقاس بعدد الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساب مصرفي. وتمثل البعد الثاني في توافر الخدمات المالية، ويُقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ فرد بالغ أو عدد موظفي البنك لكل ١٠٠٠ عميل أو عدد فروع البنك لكل ١٠٠٠ فرد بالغ. وتمثل البعد الثالث في استخدام الخدمات المالية، ولا يُقاس بالحصول على حساب مصرفي فحسب، وإنما بحجم الودائع وحجم الائتمان.

كما اطلق البنك الدولي في عام ٢٠١١م من خلال قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي The Global Findex Database التي توفر بيانات سلسلة زمنية عن استخدام الأفراد للخدمات المالية المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية Global Findex، والذي تضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقيس كيفية قيام الأفراد البالغين في ١٤٨ دولة بالادخار وسداد المدفوعات والاقتراض وادارة المخاطر؛ حيث ضمت قائمة مكونة من تسع مؤشرات فرعية يمكن استخدامها لقياس الشمول المالي منفردة أومركبة وفقاً للهدف من إعدادها تضمنت حسابات الايداع للأفراد البالغين، حسابات الائتمان للأفراد البالغين، حسابات الايداع للمشروعات المتوسطة والصغيرة، حسابات الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة، عدد فروع البنوك المنتشرة في المناطق، عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة في المناطق، عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق، المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، المعاملات غير النقدية مثل التحويلات المالية، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، بطاقات الخصم المباشر ATM (Demirgüç, et al.,2018).

وقدم (Porteous, 2009) نموذجاً صور من خلاله أهداف قياس الشمول المالي كما يوضحه شكل رقم (٢).

شكل رقم (2)
نموذج أهداف قياس الشمول المالي
(Source: Porteous, 2009)

وحدد (Chattopadhyay, 2011) ثلاثة أبعاد أساسية لنظام مالي شامل تمثلت في الاختراق المصرفي وتوافر الخدمات المصرفية واستخدام النظام المصرفي، وأييده في ذلك (Sasidaran & Ramkishen, 2018). واضاف (Arora, 2010) إلى المؤشر ثلاثي الأبعاد الذي سبق أن قدمته وطورته Sarma بعدين آخرين متمثلين في بعد السهولة ويعني الوقت المستغرق في إتمام المعاملات المالية، والذي يعكس مدى تعقد الاجراءات وكثرة المستندات المطلوبة لذلك. وبعد التكلفة ويعني تكلفة الخدمات المالية ذاتها باعتبارها تكلفة مباشرة وكذلك تكلفة الوصول إلى مكان الحصول على الخدمات المالية باعتبارها تكلفة غير مباشرة. واشار إلى ضرورة مراعاة المتغيرات الحضرية/الريفية للأفراد، ونوع متلقي الخدمات المالية والأفراد ذوي الاعاقة كفئات في حاجة ماسة إلى الشمول المالي. واتفق معهم (Gupte, et al., 2012) من حيث الأبعاد الأربعة المتمثلة في التواصل (الاختراق وامكانية الوصول) والاستخدام وسهولة المعاملات وتكلفة المعاملات. واتفق معهم (Cámara & Tuesta, 2014) من حيث بعدي الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها واضاف بعد عوائق الوصول والاستخدام، واضاف أن مؤشرات قياس الوصول المالي التقليدية غير وافية نظراً للتطورات التكنولوجية المتلاحقة في الوصول والاستخدام للخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول والمراسلات المصرفية للتغلب على بعد المسافات الجغرافية. كما ارتكز المؤشر الذي قدمه (Mialou, et al., 2017) على بعدي انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية فحسب. واعتمد (Sonja, 2016) على ثلاثة أبعاد تمثلت في بعد

الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية معبراً عنه (توفر الخدمات، معرفة الأفراد بها، قدرة الأفراد على تحمل تكاليف الخدمات)، وبعد الاستخدام معبراً عنه (انتظام، تكرار الاستخدام)، وبعد جودة الخدمات معبراً عنه (التصنيف المناسب لأنواع الخدمات، تنويع الخدمات المستخدمة، المنفعة الهامشية المحققة من استخدام الخدمات).

وحدد (Alex Bank, 2017) خمسة أبعاد للشمول المالي ضمت بعد وصول الأفراد إلى حزمة متكاملة من الخدمات المالية (الادخار، الائتمان، المدفوعات، التأمين). وبعد الشمولية؛ حيث أن لكل من يرغب في التعامل مع النظام المالي الرسمي حق الوصول إلى الخدمات المالية خاصة الفئات الضعيفة مثل سكان الريف والمناطق النائية والمهمشة وذوي الدخول المنخفضة وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء. وكذلك بعد جودة الخدمات والمنتجات المالية وتقديمها بأسعار معقولة مع احترام العملاء من كافة الفئات وحمايتهم وسهولة التسليم. وأيضاً بعد الكفاءة المالية اعتماداً على تقديم المعلومات والمشورة المالية الضرورية للعملاء لدعم قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة لادارة أموالهم بشكلٍ جيد. اضافة إلى بعد التنويع المرتكز على سوق تنافسية تضم مجموعة من مقدمي الخدمات المالية مع تهيئة بنية تحتية ملاءمة قوية وتوافر اطار تشريعي وتنظيمي واضح.

واعتبر (Arzu, 2019) أن الأبعاد الأربعة الرئيسة للشمول المالي المستدام تتمثل في سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واختيارها واستخدامها الدائم وجودتها بما يلائم احتياجات الأفراد. كما حدد (Abdulmalik, 2019) أبعاد الشمول المالي في خمسة أبعاد تمثلت في توافر الخدمات المالية، الوعي المالي للأفراد، القدرة على تحمل التكاليف، الكفاية، امكانية الوصول. واقتصرت الأبعاد التي استخدمها (Paul & Javier, 2021) على بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها فحسب واعتمد على أبعاد نوعية في توصيفها وقياسها تمثلت في (ملكية حساب مصرفي، استخدام الحساب في عمليات الادخار، ملكية بطاقة ائتمان، استخدام الخدمات المالية الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت).

وعليه **اتضح للباحثة** من خلال تنوع تلك الأبعاد مدى تعقيد الشمول المالي؛ حيث تعددت وجهات النظر بشأن تلك الأبعاد التي تضمنت أبعاد تصف جانب العرض وأخرى تصف جانب الطلب، وتشمل أبعاد اتاحة أو توافر الخدمات المالية، تنويعها، الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها، انتشارها، جودتها، كفايتها، الشمولية، الكفاءة المالية، سهولة المعاملات المالية، قدرة الأفراد على تحمل تكلفة الخدمات المالية شاملة الوصول إليها والحصول عليها. ولم تجمع الآراء بشأن أبعاد محددة باستثناء بعدي الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها. كما أنه لا يمكن الاكتفاء بالاعتماد على أعداد الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية كمؤشر لقياس مدى تعزيز الشمول المالي، وإنما يلزم تنويع الخدمات المالية الرسمية والتأكيد على استدامة استخدامها. كما تبين وجود اتفاق فيما بين البحوث التي تناولت قياس الشمول المالي بشأن مزايا الاعتماد على مؤشرات مركبة للقياس، ولكن لا يوجد اجماع حول أفضل السبل لبناء تلك المؤشرات، وكذلك من حيث تضمينها لأبعاد كمية أو نوعية للقياس.

ومن أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي توافر جميع الخدمات والمنتجات المالية لجميع الأفراد بغض النظر عن بعض العوامل مثل مستوى دخل الفرد وحجم الائتمان على أن تتوافر تلك الخدمات بتكلفة معقولة لكي يتمكن الأفراد من الحصول عليها، بالاضافة إلى عمومية الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية بحيث لا يقتصر تقديمها على فروع البنوك ولكن تستحدث وسائل لتوفيرها للأفراد المقيمين في الأطراف المترامية من الدولة بما يخدم واقع كافة المناطق الجغرافية، وهو ما يحتاج إلى تطوير البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان استدامتها من خلال صيانتها وتحديثها (Luiz & Ricardo, 2019). وكذلك ملاءمة الخدمات المالية من حيث قيمة المبالغ المتاحة؛ بمعنى التركيز على الأفراد من فئات المجتمع الأضعف والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الذين يحتاجون إلى التمويل متناهي الصغر (Kaur, et al., 2017). وصور (Santiago, 2005) الخدمات

والمنتجات المالية الجيدة التي تجذب الأفراد للنظام المالي الرسمي بأنها مثل منتج الفانيليا رخيص السعر وذات جودة عالية ويحتاجه الجميع لتحسين مذاق ونكهة الطعام بحيث أنه يعطي قيمة جيدة مقابل القليل من المال.

وكذلك التثقيف المالي؛ حيث أن اتاحة الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة معقولة وتنويعها لا يفيد إن لم يتوفر الوعي بها لدي الأفراد، وبالتبعية فإن التعميم المصرفي Bancarisation قد يساعد في تطوير الثقافة المالية للفئات الأضعف خاصة الريفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (Jann, et al., 2016). كما أن تأثير محو الأمية المالية قد يفوق تأثير البنية التحتية المالية على تعزيز الشمول المالي، باعتبارها تدعم صنع الأفراد للقرار المالي المستنير المرتكز على الوعي بأنواع الخدمات المالية ومزاياها والأحكام والشروط الضابطة للحصول عليها واستخدامها ومدى ملاءمتها لكل فئة. كما أنها تزيد من الطلب على الخدمات المالية وترشد استخدام الأفراد للخدمات المالية وتجعلها أكثر حكمة (Cole, et al., 2011; Grohmann, et al., 2018).

وقدم (Karaikudi, 2015) ستة ركائز أساسية للشمول المالي تضمنت ما يلي:

١.٢.٢.٢ امكانية الوصول إلى التسهيلات المصرفية من خلال توسيع شبكة البنوك داخل الدولة بغية الوصول إلى شرائح سكانية مستبعدة مالياً، اضافة إلى توفير أنظمة الدفع الرقمية التي توسع من الحسابات المصرفية والخدمات المالية؛ حيث أن الاعتماد على الأنظمة التقليدية تتطلب تكاليف مرتفعة واستثمارات ضخمة في البنية التحتية تزيد من رسوم الخدمات المالية.

٢.٢.٢.٢ برامج محو الأمية المالية من أجل تأهيل الأفراد للتخطيط المالي الذاتي والوعي بالمنتجات والخدمات المالية ومزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي ودعم قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية صحيحة.

٣.٢.٢.٢ توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع الأفراد بما يسمح لهم بتلقي الأموال ودفع الفواتير والحصول على الأجور ومعاشات التقاعد.

٤.٢.٢.٢ توفير الائتمان الجزئي وانشاء صندوق ضمان الائتمان لتغطية التخلف عن السداد من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية لبعض الفئات الذين يفتقرون إلى امكانية الوصول للخدمات المصرفية وبشكلٍ خاص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٥.٢.٢.٢ توفير التأمين الجزئي لحماية بعض الفئات مثل الأفراد ذوي الدخول المنخفضة وقاطني المناطق الريفية والنائية من المخاطر، خاصة وأن تلك الفئات غالباً ما تكون غير ملمة بمنتجات التأمين.

٦.٢.٢.٢ برامج معاشات القطاع غير المنظم لتأمين دخل كبار السن لتشجيع فئات العمال على الادخار لتأمين أوضاعهم المالية مع تقدم السن والتقاعد.

واعتبر (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧؛ ٢٠١٨) أن الخدمات المالية الرقمية، وكذلك تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمثابة الركيزتين الأساسيتين الداعمتين لتعزيز الشمول المالي في مصر وفقاً للإستراتيجية القومية لتعزيز الشمول المالي في مصر. اضافة إلى ركائز عديدة أخرى متمثلة في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع بما يدعم التنافسية بين البنوك. والحماية المالية للمستهلك لتعزيز الثقة في القطاع المالي والمصرفي الرسمي. وأيضاً انشاء قواعد بيانات وإعداد البحوث الشاملة لقياس مستويات الشمول المالي للأفراد من جميع فئات المجتمع والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعلى جانبي الطلب والعرض. وكذلك تهيئة بنية تحتية مالية وبيئة تشريعية وقانونية منظمة بشكلٍ مناسب، اضافة إلى الاهتمام بمحو الأمية المالية والتثقيف المالي والمصرفي للأفراد. على أن تتشارك في إعداد وتنفيذ هذه الإستراتيجية عدة جهات تشمل البنك المركزي المصري باعتباره المنسق العام، وزارة المالية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الهيئة العامة للرقابة المالية، الهيئة القومية للبريد، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، البنك الزراعي المصري.

### ٣.٢.٢ أهمية الشمول المالي

وبشأن أهمية الشمول المالي، ففي ظل هذا الجدل الثائر بشأن الشمول المالي، ظهر تيار فكري مهمش للشمول المالي اعتبره ليس أكثر من مجرد تسمية جديدة للتمويل الأصغر Microfinance، وأنه لا توجد أدلة دامغة بشأن دور الشمول المالي في تحقيق التنمية على كافة الأصعدة، واعتبر الشمول المالي مثار للجدل لم يحسم بعد وقابل للطعن عليه. وعليه اتجهت مجموعة من الباحثين في هذا المجال نحو التركيز على التأثيرات الانمائية للشمول المالي للتأكيد على أهميته بدلاً من التركيز على تعريفه ومؤشرات قياسه (Vanesa, et al., 2020). وأكد (Priyanka, 2014) على أن الشمول المالي ضروري لعيش حياة اجتماعية طبيعية Necessary to Lead A Normal Social Life. ووصفت مجموعة العشرين (GPFI, G20, 2016) وصول الأفراد للمنتجات والخدمات االمالية الرسمية خاصة الفقراء بأنه الفرق بين البقاء على قيد الحياة والازدهار. ووصف (Sonja, 2016) الشمول المالي لابراز أهميته بأنه الطفل الجديد في الكتلة The New Kid on The Block، كتلة مساعي التنمية والاصلاح العالمي. كما أكد (Alberto & David, 2018) على أن الوصول إلى الخدمات المالية شرط أساسي للاندماج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. وتكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي (Devlin, 2009; Minjin, et al., 2018; WEF, 2018; Oluwatoyin, 2020):

١.٣.٢.٢ يعتبر عامل تمكين رئيس للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية المالية من خلال دمج الفئات المستبعدة مالياً في النظام المالي الرسمي.

٢.٣.٢.٢ المساواة بين الأفراد من حيث الاستفادة من الفرص الاقتصادية الكامنة وتمكين القطاعات المجتمعية الأضعف وزيادة التنمية الاقتصادية بتوسيع قاعدة الوصول إلى الأموال.

٣.٣.٢.٢ يوفر سبل الادخار الآمنة للأفراد ويحسن من الادارة اليومية لشئونهم المالية والوقاية من الضربات والأزمات المالية غير المتوقعة وادارتها على نحوٍ أفضل حال حدوثها.

٤.٣.٢.٢ يوفر الوصول إلى التحويلات المالية الآمنة بين الأفراد والائتمان الآمن غير المستغل والتأمين ضد المخاطر المتنوعة والحصول على منافع مباشرة من الحكومة.

٥.٣.٢.٢ تقديم الخدمات المالية المناسبة للفئات ذات الدخل المنخفض، وأصحاب المشروعات المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية الصغر لتسهيل التخصيص الفعال لمواردهم الانتاجية والتقليل من تكلفة رأس المال.

٦.٣.٢.٢ تعمل الابتكارات المالية على تخفيض المعاملات المالية بدرجة كبيرة وتزيد من فرص الوصول المالي مما يتيح نماذج أعمال جديدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٧.٣.٢.٢ يزيد من كفاءة تنفيذ المدفوعات الحكومية كالرسوم الجمركية والضرائب ومقابل الخدمات وغيرها.

٨.٣.٢.٢ تحديد حجم الدخل الفعلي للأفراد وكذلك الأرباح الفعلية للمشروعات خاصة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يساعد في تحديد القيمة الحقيقية للضرائب وزيادة حصيلة الدولة منها.

٩.٣.٢.٢ يساعد في الحد من المخاطر الناشئة عن نمو مصادر الائتمان غير الرسمية التي غالباً ما تكون استغلالية أو غير مشروعة.

١٠.٣.٢.٢ يعتبر محور أساسي لدمج الاقتصاد الموازي خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي.

## ٣.٢ مبادرات الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر

أولت الحكومة المصرية اهتماماً بالغاً لتعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة من الآليات كان على رأسها استحداث البنك المركزي المصري ادراة مركزية للشمول المالي من شأنها تحسين مستوى الشمول المالي وترسيخ وجوده في مصر، وانشاء ادارة للشمول المالي بكل بنك تتبع

المسؤول التنفيذي الرئيس للبنك أو نائبه، بحيث تتولى عملية التنسيق الداخلي بين البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يخص الشمول المالي، اضافة إلى حث البنوك – باعتبارها جانب العرض – على تطوير إستراتيجية الشمول المالي مرتكزة على أبعاده الثلاثة المتمثلة في الاتاحة والاستخدام والجودة. كما اصدر البنك المركزي المصري قرار رقم (٢٣٠١) لسنة ٢٠١٦م بشأن الافصاح عن بيانات ومعلومات الشمول المالي. وعليه بدء البنك المركزي المصري في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م المرحلة التجريبية لقاعدة البيانات الشاملة الخاصة بتجميع وتحليل بيانات الشمول المالي. وأُعتبر شهر إبريل من كل عام هو شهر الشمول المالي، اضافة إلى تبنى فعاليات الأسبوع العربي للشمول المالي والمحدد بيوم ٢٧ إبريل من كل عام، والذي امتدت فعالياته على مدى شهر كامل في إبريل عام ٢٠١٩م لنشر الوعي المالي بين المواطنين وفتح حسابات مصرفية بدون مصروفات وبدون حدٍ أدنى للرصيد، وعلى إثر ذلك فُتح ٧٦٧ ألف حساب مصرفي وفُتحت ٢٨٧ ألف محفظة إلكترونية تبين أن ٩٥٪ منها ظلت مفعلة (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩م).

في ظل ذلك اشارت التقارير الدولية إلى تحسن في ترتيب مصر من حيث توفير الممارسات الداعمة للشمول المالي والبيئة الملائمة لذلك خلال عام ٢٠١٩م (EIU, 2019). كما صدر قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية الخاص بتنظيم وسائل الدفع الرقمية وتحفيز استخدامها بما يسهل على أصحاب المشروعات بشكلٍ خاص إتمام معاملاتهم المالية بحيث لا يرتبط إتمامها بزمان ومكان محددين مثل سداد المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية وسداد مستحقات الموردين والمقاولين وسداد أقساط التأمين ومنح التمويل النقدي من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في ظل توجه الدولة نحو دعم الشمول المالي (الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر ب، ١٦ إبريل ٢٠١٩م؛ العدد ٣٦ مكرر ز، ٧ سبتمبر ٢٠٢٠م).

وكان قد اصدر البنك المركزي المصري منذ عام ٢٠٠٥م قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات أخذت في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للمشروعات

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي ضوء الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة التجميعية لعام ٢٠٠٦م المتضمنة نموذجاً للشمول المالي، والتي نصت على أن الوصول إلى الائتمان هو شكل من أشكال التمكين في حد ذاته (United Nations, 2006). أُطلقت أولى مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ودمجها مالياً عام ٢٠٠٨ بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطى مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة لتلك المشروعات، كذلك تم إنشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفى لدعم البنوك فى مجال إعداد وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لانشاء ادارات متخصصة فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لدى تلك البنوك. باعتبار أن توفير الائتمان المتناهي في الصغر من أهم الاجراءات اللازمة لتعزيز الشمول المالي في مصر. وعقب ذلك اطلق البنك المركزي المصري بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية مبادرة جديدة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في يناير ٢٠١٦م بدأت باصدار تعريف موحد لتلك المشروعات تلتزم به كل البنوك وشركة الاستعلام الائتمانى I-Score، وتطوير نظام الجدارة الائتمانية Grading Module لتلك المشروعات، وهو ما مكن البنوك لأول مرة من التوصل إلى بيانات واحصائيات دقيقة عن تلك الشريحة من المشروعات. مع الزام كافة البنوك بوضع خطة لانشاء وتطوير ادارات متخصصة فى تمويل تلك الشريحة من المشروعات، بما يمكن من تخصيص ٢٠٪ من محفظتها الائتمانية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال ٤ سنوات تنتهى فى يناير ٢٠٢٠. بالاضافة إلى تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار جنية مصري من إجمالي قيمة ودائع البنوك لدى البنك المركزي لدعم رواد الأعمال وتمويل مشروعات القطاعين الصناعي والزراعي بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والسماح للبنوك بالتعامل مع تلك المشروعات بدون قوائم مالية خلال أول عامين من التعامل لحين توفيق أوضاعها واصدار قوائم مالية، وبفائدة ٧٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة. واتاحة مبلغ ١٠ مليارات جنيه لتمويل رأس المال العامل بفائدة متناقصة ١٢٪ لتمويل رأس المال العامل بالمشروعات الزراعية والصناعية والطاقة المتجددة مع تعويض البنوك المشاركة البنك بالفرق بين سعر الكوريدور+١ وبين ١٢٪ على أن يتحملها البنك

المركزى. كما اصدر البنك المركزي تعليمات لكافة البنوك الخاضعة لاشرافه بفتح حسابات لتلك المشروعات لتسهيل معاملاتها المالية وتقديم خدمات الدفع عن طريق الانترنت والهاتف المحمول. وبلغت إجمالى التمويلات التي تم ضخها حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧م تحت مظلة مبادرة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ما يفوق ٥٥ مليار جنية مصري، وما يفوق ٦٨ مليار جنيه مصري بنهاية مارس ٢٠١٨م (https://www.cbe.org.eg).

وقد سمحت تلك المبادرة للبنوك بتمويل قروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المؤهلة من احتياطياتها التنظيمية التي لا تحمل فوائد، مما يسمح لها باستخدام الأصول غير المنتجة في السابق بتعزيز هوامشها. وبلغ إجمالي قيمة التمويل الذي حصل عليه ما يقرب من ٣.٢ مليون مستفيد حوالي ٢١.٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٩م مقابل ٦.٩ مليار جنية مصري بنهاية عام ٢٠١٧م بمعدل نمو ٢٠٧٪، وقُدرت نسبة استفادة الإناث ٥٩.٤٪ من القروض متناهية الصغر. وبلغت نسبة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنوك من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ١١.٨٪ بنسب (٤.٧٪، ٥.٤٪، ١.٧٪) على التوالي بنهاية ٢٠١٩م، وذلك بعد اصدار تعليمات في مايو ٢٠١٩م لتحفيز البنوك للاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر للمشروعات الصغيرة الناشئة في مختلف مراحلها سواء الاستثمار الملائكي Angel Investment أو رأس مال المخاطر Venture Capitalأو الاستثمار في أسهم النمو Growth Funding (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٨/٢٠١٩م؛ البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠١٩/٢٠٢٠م). كما بلغ حجم القروض الممنوحة لتمويل ١٠ مليون مستفيد حوالي ٣٠ مليار جنيه مصري بحلول يونيو ٢٠٢١م بمعدل نمو ٤١.٥٪، بالاضافة إلى ما قدمته مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك بشكلٍ مباشر. وقد يُعزى سبب تراجع النسبة عن سابقتها إلى تفشي جائحة كورونا كوفيد وتبعاتها الاقتصادية والمالية محلياً وعالمياً (https://www.misr365.com/economy-news/).

وفي ظل هذا التوجه اطلق البنك المركزي المصري العديد من المبادرات الأخرى الداعمة للشمول المالي مثل مبادرة اعرف عميلك (EKYC) التي انطلقت في إبريل ٢٠١٩م بهدف تسهيل فتح الحسابات البنكية إلكترونياً دون حاجة العملاء الذهاب إلى البنوك لدعم الشمول المالي. بالاضافة إلى مبادرة القرض الديجيتال للمشروعات الصغيرة "إكسبريس" الذي يعتبر أول تمويل رقمي في مصر اطلقه بنك مصر، كذلك أول منتج رقمي متكامل يسمح لأصحاب تلك المشروعات بتمويل مشروعاتهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك دون ذهاب العميل لفرع البنك (بنك مصر، تقرير الاستدامة السنوي، 2020/2019م). وكذلك تعديل البنك المركزي المصري لبعض القواعد المنظمة المتعلقة بالشمول المالي في أكتوبر ٢٠٢٠م بهدف دعم المشروعات متناهية الصغر؛ حيث تم تعديل ورفع الحدود القصوى لأرصدة الحسابات والمعاملات الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر لاعطاء المزيد من المرونة للتعامل على هذه الحسابات. والتيسير على الفئات التي ترغب في فتح حسابات خاصة بالمشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال والحرف اليدوية مع عدم توفر سجل تجاري أو رخصة مزاولة المهنة من خلال السماح لهم بفتح حسابات لهم تحت مسمى حساب نشاط اقتصادي واثبات الهوية اعتماداً على مستند تحقيق الشخصية. وكذلك مبادرة السداد الإلكتروني التي تناسب ظروف العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية والنائية وتضمن سرعة وأمان تنفيذ المعاملات المالية. وأيضاً مبادرة نشر البنوك وفروعها في مختلف أنحاء الجمهورية للتواجد في الأقاليم والمناطق الريفية والنائية والمهمشة (البنك المركزي المصري، الكتاب الدوري، ٢٠٢٠م). والتي على إثرها بينت أحدث الاحصائيات الصادرة عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢١م أن إجمالي عدد فروع البنوك التي تم افتتاحها خلال ٩ أشهر في الفترة من يونيو ٢٠٢٠م وحتى نهاية مارس ٢٠٢١م حوالي ١٠٥ فرع منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية؛ حيث قفزت أعداد فروع ٣٨ بنك من ٤٤٥١ فرع إلى ٤٥٥٦ فرع منها ١٠١٦ فرع منتشرة في المناطق الريفية والحدودية والنائية أي بنسبة ٢٢.٣٪ من إجمالي عدد الفروع على مستوى مصر (https://www.cbe.org.eg).

بناءً على ما سبق توضح الباحثة مبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي المصري بغية تعزيز الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي يركز عليها البحث الحالي في التالي:

١.٣.٢ مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٢.٣.٢ مبادرة فتح حساب نشاط اقتصادي.

٣.٣.٢ مبادرة ادارة متخصصة في كل بنك لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٤.٣.٢ مبادرة اعرف عميلك EKYC.

٥.٣.٢ مبادرة إكسبريس لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال القروض الرقمي إحدى مبادرات بنك مصر.

٦.٣.٢ مبادرة السداد والتحصيل الإلكتروني للمشروعات القائمة في المناطق الريفية والنائية.

٧.٣.٢ مبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي في جميع أنحاء مصر خاصة في المناطق الريفية.

## ٤.٢ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يختلف مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من دولة إلى أخرى وفقاً للتباين في امكانياتها، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لكل دولة، وطبيعة القطاعات الاقتصادية بها، ودرجة تأهيل المورد البشري لديها، وغيرها من العوامل المحددة لطبيعة وملامح المشروعات بمختلف أحجامها، كما أن مفهوم تلك المشروعات يختلف وفقاً للهدف أو الغرض منه. ولم يقدم الفكر المالي العالمي تعريفاً دولياً موحداً متفق عليه بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أن هناك اتفاق بشأن المعايير المستخدمة في تعريف تلك المشروعات، والتي تشمل معيار عدد العاملين بالمشروع الذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى وفقاً لكثافة السكان وتكلفة القوى العاملة، ويُعاب على هذا المعيار التفاوت التكنولوجي المتعلق بمجال

نشاط المشروع. ومعيار رأس المال المدفوع فيما يخص المشروعات حديثة التأسيس، وكذلك معيار حجم الأعمال (المبيعات/ايرادات المشروع) فيما يخص المشروعات القائمة فعلياً؛ حيث يعتبر معيار للتمييز بين المشروعات من حيث حجم نشاط المشروعات وقدرتها التنافسية في الأسواق. ويعرض جدول رقم (١) تصنيف المشروعات – الذي استرشدت به الباحثة في توصيف عينة البحث الحالي – وفقاً للمعايير الثلاثة، ووفقاً للتعريف الصادر في ديسمبر ٢٠١٥م عن البنك المركزي المصري بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك وفقاً للتعريف الوارد في قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧م الصادر عن وزير التجارة والصناعة بشأن تسيير اجراءات منح التراخيص للمشروعات الصناعية، والذي صنف تلك المشروعات إلى ثلاث مستويات.

**جدول رقم (١) معايير تصنيف المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

| المشروعات | القائمة | | حديثة التأسيس | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد العاملين | حجم الأعمال (المبيعات/الايرادات) | عدد العاملين | رأس المال المدفوع |
| **المتوسطة** | أقل من ٥٠ فرد، وبما لا يتجاوز ٢٠٠ فرد | يزيد حجم أعمالها سنوياً عن ٥٠ مليون جنية، ولا يتجاوز ٢٠٠ مليون جنية للمشروعات الصناعية.<br>ويزيد حجم أعمالها سنوياً عن ٢٠ مليون جنية ولا يتجاوز ١٠٠ مليون جنية للمشروعات غير الصناعية. | أقل من ٥٠ فرد، وبما لا يتجاوز ٢٠٠ فرد | من ٥ مليون جنية، وبما لا يتجاوز ١٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية.<br>ومن ٣ مليون جنية، وبما لا يتجاوز ٥ مليون جنية للمشروعات غير الصناعية. |
| **الصغيرة** | من ١٠ أفراد، وبما لا يتجاوز ٥٠ فرد | يقدر حجم أعمالها سنوياً من مليون جنية، ولا يتجاوز ٥٠ مليون جنية للمشروعات الصناعية.<br>يقدر حجم أعمالها سنوياً من مليون جنية، ولا يتجاوز ٢٠ مليون جنية للمشروعات غير الصناعية. | من ١٠ أفراد، وبما لا يتجاوز ٥٠ فرد | من ٥٠ ألف جنية، وبما لا يتجاوز ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية.<br>ومن ٥٠ ألف جنية، وبما لا يتجاوز ٣ مليون جنية للمشروعات غير الصناعية. |
| **متناهية الصغر** | أقل من ١٠ أفراد | أقل من مليون جنية. | أقل من ١٠ أفراد | أقل من من ٥٠ ألف جنية. |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء التعاريف الواردة في البنك المركزي المصري، ٢٠١٥؛ وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٧)**

## ٥.٢ محو الأمية المالية

عرفت الشبكة الدولية للتعليم المالي International Network of Financial Education (INFE) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) محو الأمية المالية بأنها مزيج من المعرفة والوعي والمهارة والاتجاهات والسلوكيات المالية والثقة الذاتية لدى الفرد لاتخاذ قرارات مالية سليمة فعّالة بما يدعم قدرة الفرد على تحقيق الرفاهية المالية وتمكينه من المشاركة في الحياة الاقتصادية (OECD, INFE, 2011). واعتبر (Kamini, et al, 2019) محو الأمية المالية العامل الداعم لقدرة الفرد على صنع واتخاذ قرارات مالية عميقة بشأن الاستخدام الفعّال للأموال. وصنف (Kelmara, et al, 2020) المعرفة المالية إلى ثلاث مستويات تمثلت في مستوى محو الأمية المالية باعتباره مستوى المعرفة المالية الأساسية ثم المعرفة المالية المتوسطة ثم المتقدمة.

وبشكلٍ أكثر تفصيلاً، **تضيف الباحثة** أن محو الأمية المالية تعني الارتقاء بمستوى وعي الأفراد بالخدمات والمنتجات المالية وأهميتها متضمنة فتح حساب مصرفي والادخار والائتمان والتأمين لتجميع المخاطر والمدفوعات والتحويلات المالية والخدمات المالية الإلكترونية. اعتماداً على الوعي بالمفاهيم المالية الأساسية متضمنة التضخم والاستثمار والمخاطر وادارة الأموال والتخطيط المالي والقيمة الزمنية للنقود والمؤسسات المالية. وتنمية المهارات المالية للأفراد المتعلقة بحساب الفائدة البسيطة والمركبة والمهارات العددية والحسابية. اضافة إلى المهارات الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. لدعم قدرة الأفراد على المفاضلة بين الخدمات والمنتجات المالية وبعضها البعض، وكذلك فيما بين الرسمية منها وغير الرسمية على أساس الفرص والمخاطر المرتبطة بها، لاتخاذ قرارات مالية سليمة مستنيرة، واستدامة استخدام تلك الخدمات والمنتجات المالية. كما ترى الباحثة أنه من الممكن توقع أثر ايجابي لمحو الأمية المالية على تعزيز الشمول المالي للأفراد والمنظمات خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ بحيث يبدأ شمولهم مالياً من خلال محو أميتهم المالية وتشبعهم بالمعرفة المالية الأساسية

وتحويلها إلى توجهات مالية ثم قرارات مالية مستنيرة من بينها قرارات الاندماج المستدام في النظام المالي الرسمي.

وفي ضوء الاطار المفاهيمي للبحث ومتغيراته، **تسعى الباحثة** من خلال البحث الحالي إلى استكشاف العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري التي تستهدف تلك الفئة باعتباره متغير مستقل من ناحية وبين تعزيز شمولهم المالي من ناحية أخرى باعتباره متغير تابع. وبيان مدى تأثير الاستبعاد المالي كمتغير وسيط سلبي في اضعاف تلك العلاقة، وفي المقابل بيان مدى تأثير محو الأمية المالية كمتغير وسيط ايجابي في تقوية تلك العلاقة وتخفيف الأثر السلبي للاستبعاد المالي على تلك العلاقة.

## ٣. البحوث السابقة

في ضوء اطلاع الباحثة على ما قدمته الأدبيات المالية الأجنبية والعربية التي ركزت على موضوع الشمول المالي للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة المتوطنة في المناطق الريفية والنائية، ومسببات استبعادهم مالياً، وأثر العوامل الديموجرافية، ودور محو الأمية المالية في تعزيز شمولهم المالي، ومناقشتها وتحليلها، باعتبارها جوهر تكوين اطار فكري للبحث الحالي، تمكنت الباحثة من بلورة مشكلة البحث الحالي وصياغة الفروض وتحديد الأهداف ومنهجية ومتغيرات البحث الحالي. وفيما يلي عرض لأهم البحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي وفقاً للعلاقة بين متغيرات البحث، ومرتبة وفقاً لتصاعد زمني كالتالي:

### ١.٣ بحوث ركزت على تأثير أنماط الاستبعاد المالي على أبعاد الشمول المالي

قدم بحث (Midgley, 2005) مقترح لترسيخ الشمول المالي من خلال مكافحة الاستبعاد المالي الناشئ عن العوامل الجغرافية والاجتماعية والثقافية بالاعتماد على تقديم الخدمات المصرفية

والمنتجات المالية الشاملة للأفراد بواسطة مكاتب البريد المنتشرة خاصة في المناطق الريفية والنائية في إنجلترا لتسهيل الوصول المالي خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

اظهرت نتائج البحث المقارن (Oyelaran, 2007) أن ٩٦٪ من المنظمات في نيجيريا تصنف كمشروعات متوسطة وصغيرة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول أوروبا التي تمثل فيها المنظمات المتوسطة والصغيرة نسبة ٦٥٪ من إجمالي المشروعات القائمة، ونسبة ٥٣٪ من إجمالي المشروعات القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك فإن المنظمات المتوسطة والصغيرة تسهم بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بنسبة مساهمة المنظمات المتوسطة والصغيرة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر بنسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول. ويُعزى ذلك إلى التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة في نيجيريا – باعتبارها إحدى الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة – الخاصة بالوصول المالي بسبب افتقار تلك المشروعات إلى سجل تاريخ الائتمان وانخفاض معدل السداد وبعض المعوقات الأخرى للشمول المالي لتلك المشروعات.

استهدف بحث (Jay & Prasetyantoko, 2011) استكشاف أهم مسببات تراجع قدرة البنوك التجارية في إندونيسيا على تقديم خدمات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية؛ حيث أصبحت تلك المشروعات تواجه أزمة ائتمانية على إثر ما يعانيه القطاع المصرفي الإندونيسي عقب الأزمة المالية العالمية التي نشبت أواخر عام ٢٠٠٧م. وهو بحث وصفي تحليلي اعتمد على البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنوك التابعة للقطاع المصرفي الإندونيسي والتقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الإندونيسي. وبينت نتائج البحث وجود نقص في أعداد البنوك التجارية في إندونيسيا وانخفاض قدرتها على ادارة المخاطر المالية واحتكار القلة المصرفية بسبب تجميد انشاء بنوك جديدة وتوحيد البنوك التجارية القائمة والعودة إلى الاقراض الموجه. وبالرغم من أن هذا النهج المالي حقق السلامة المالية الاحترازية للقطاع المصرفي الإندونيسي إلا أنه يعتبر نهج مضاد لتعزيز الشمول المالي.

استهدف بحث (Luisa & Emili, 2012) استكشاف أثر تقليص أعداد فروع البنوك التجارية وبنوك الادخار والاتحادات الائتمانية في أسبانيا على الاستبعاد المالي للأفراد الناتج عن نمط الاستبعاد الجغرافي، وذلك عقب الأزمة المالية العالمية التي نشبت عام ٢٠٠٨م واعادة هيكلة تلك البنوك نتيجة للاندماج المصرفي. وهو بحث وصفي تحليلي اعتمد على البيانات الواردة في الكتاب الاحصائي السنوي الإسباني. واوضحت نتائج البحث أن لذلك أبلغ الأثر على الوصول المالي وكذلك على جودة الخدمات المصرفية والمنتجات المالية المقدمة من تلك البنوك. فبالرغم من أنه يُسمح للأنواع الثلاثة من المؤسسات المصرفية المذكورة بتقديم نفس الخدمات واجراء نفس المعاملات، إلا أن تعمق كل بنك في أداء نشاط مصرفي متخصص أو تقديم خدمات مصرفية ومنتجات مالية محددة يؤثر على الوصول المالي للبنك واختيار المواقع الأكثر ملاءمة لفروع البنك وكذلك جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك مقارنة بغيره من البنوك بما يؤثر بقوة على تحقيق الشمول المالي المستهدف.

استهدف بحث (D'Alcantara & Gautier, 2013) استكشاف أثر الاستبعاد الجغرافي على تعزيز الشمول المالي للأفراد بالمناطق الريفية والنائية بالهند والبرازيل، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات بها، وعدم انتشار فروع البنوك بتلك المناطق، اضافة إلى الأمية المالية لأفرادها. واوصى البحث بضرورة تدعيم نظام المراسلات المصرفية المرتكز على التحالف الإستراتيجي بين البنوك التجارية ومكاتب البريد لتسهيل الوصول والاستخدام للخدمات المصرفية والمنتجات المالية خاصة الادخار والاقتراض.

هدف بحث (Kundu, 2015) تحديد أهم سمات المستبعدين مالياً في مجموعة من الدول النامية المتمثلة في البرازيل، اندونيسيا، بنجلادش، جنوب إفريقيا، كينيا، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١١م. وبينت نتائج البحث أن للمستبعدين مالياً مجموعة من الخصائص التي تتسبب في اقصاءهم من النظام المالي الرسمي، تمثلت تلك الخصائص في الأمية المالية لهؤلاء المستبعدين وانخفاض مستوى الفهم والوعي لديهم بالخدمات والمنتجات المالية التي يقدمها النظام

المالي الرسمي. وذلك بخلاف ارتفاع مستوى الأمية بشكلٍ عام السائدة فيما بين الأفراد قاطني المناطق الريفية والنائية. وكذلك انخفاض دخول الأفراد وعدم دوريتها وتغيرها لارتباطها بالدورة الزراعية في المناطق الريفية وما شابه مما يخفض من قدرة المستبعدين على الالتزام بجداول الدفع الثابتة. وأيضاً عدم توفر الحد الأدنى من الضمانات للمستبعدين. اضافة إلى عدم وجود تاريخ ائتماني واضح للمستبعدين يمكن للمؤسسات المالية الرسمية التحقق منه مما يجعل من الصعب عليها تقديم الائتمان لتلك الفئات. خاصة وأن نوع الائتمان الذي يحتاجونه يكون عادة لمواجهة نفقات المعيشة الاستهلاكية وليست نفقات انتاجية تُدر عائد. وأيضاً خصائص تتعلق بالوصول المصرفي كبعد المسافات بين الأفراد وفروع البنوك وتزامن تقديم الخدمات المصرفية مع ساعات عمل الأفراد مما قد يضطرهم للتخلي عن جزء من دخولهم لتنفيذ العمليات المصرفية. وغياب الهوية الرسمية للأفراد القابلة للتحقق. بالاضافة إلى الموقف العدواني الذي غالباً ما يظهره موظفي المؤسسات المالية نحو تلك الفئات المستبعدة مما يزيد من استياءهم واتخاذهم قرارات بالاستبعاد الذاتي.

استهدف بحث (Jann, et al., 2016) تحديد مدى تأثير الاستبعاد الجغرافي للأفراد قاطني المناطق الريفية بالقطاع الجنوب شرقي في الهند بشكلٍ خاص ملاك المشروعات الصغيرة على الشمول المالي لتلك الفئة. واوضحت النتائج أن الادخار غير الرسمي هو المهيمن على الأفراد خاصة ملاك الأراضي الزراعية ذات المساحات المحدودة، وتكون المدخرات غير الرسمية على هيئة ذهب لتسهيل ادارة التدفق النقدي، وكذلك الاقتراض غير الرسمي خاصة المعتمد على العلاقات الاجتماعية؛ حيث أن رأس المال الاجتماعي يمثل المحرك الرئيس للادخار والاقتراض. كما أن الحسابات المصرفية التي يمتلكها أصحاب المشروعات الصغيرة من تلك الفئة – إن وجدت – تعتبر حسابات خاملة، ومتوسط الأرصدة بتلك الحسابات المصرفية تكون منخفضة للغاية. لذا أوصى البحث بضرورة توفير ماكينات الصرف الآلي في المناطق الريفية لتسهيل الوصول إلى

الخدمات المصرفية واستخدامها كخطوة أولى نحو القضاء على الاستبعاد المالي وتشجيع استبدال المعاملات المالية غير النقدية اليومية التقليدية بالبطاقة البيضاء وخفض تكاليف ذلك.

استهدف بحث (Cristina, et al.,2018) استكشاف أثر مشكلة الاستبعاد المالي في إسبانيا عقب عملية اعادة هيكلة القطاع المصرفي الإسباني وتقليص أعداد فروع البنوك. كما قدم البحث من خلال إطاره النظري نموذجاً لشرح ظاهرة الاستبعاد المالي أبرز من خلاله أهم الصعوبات التي تواجه الأفراد بشأن الوصول المالي وكذلك استخدام الخدمات المالية باعتبارهما البعدين الأساسيين للشمول المالي للأفراد. وبينت نتائج هذا البحث أن اختفاء فروع البنوك خاصة في المناطق الريفية والنائية مقارنة بالمناطق الحضرية الإسبانية تسبب في اتساع فجوة الاستبعاد المالي للأفراد. كما أن محاولة القطاع المصرفي الإسباني تقليل هذه الفجوة من خلال تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، ولكن ذلك لم يؤتي ثماره، لأن المشكلة الحقيقية لم تعد مقتصرة على بعد المسافة المادية بين الأفراد وفروع البنوك فحسب، وإنما أيضاً أصبحت المشكلة في تزايد فجوة عدم المساواة بين الأفراد في استخدام الخدمات المصرفية والمنتجات المالية.

استهدف بحث (Sasidaran & Ramkishen, 2018) استكشاف تأثير البنوك التجارية الأجنبية على امكانية الوصول والاستخدام المالي كأبعاد للشمول المالي، بالاضافة إلى قياس تأثير التركز المصرفي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. كما ألقي الضوء من خلال هذا البحث على ٥٠ من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال الفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٩م. واوضحت نتائج البحث أن للبنوك التجارية الأجنبية تأثير ايجابي قوي على تعزيز بعد الوصول المالي، خاصة ما يتعلق بنقاط الوصول المتمثلة في الصراف الآلي (ATM)؛ حيث أنها تعتبر الأكثر فعالية من حيث التكلفة وتتطلب الالتزام بأقل مبلغ للاستثمار، وتتلائم بشكلٍ خاص مع الأسواق المصرفية في الدول المتقدمة لأن العديد من المعاملات المصرفية الأساسية تتم من خلال الصراف الآلي (ATM)، والذي من المتوقع أن تعزز نقاط الوصول المالي في الأسواق المصرفية للدول النامية. وفي المقابل اتضح أن وجود البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق المصرفية يعيق الاستخدام المالي. كما بينت

نتائج البحث أن التركز المصرفي ينفي الآثار الايجابية المفيدة لوجود البنوك التجارية الأجنبية على تعزيز الشمول المالي. أيضاً تبين نزعة البنوك التجارية الأجنبية نحو تلبية احتياجات شريحة أصغر من العملاء في الأسواق المصرفية.

ركز بحث (Luiz & Ricardo, 2019) على تجربة فريدة لمكافحة الاستبعاد المالي خاصة نمط الاستبعاد الجغرافي؛ حيث تم تصميم وتشغيل فرع متنقل لأحد البنوك في البرازيل على هيئة قارب مجهز لتقديم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية لضمان تحقيق الوصول المالي لقاطني جزيرة ماراجو بولاية بارا في منطقة أنهار الأمازون البرازيلية خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة سعياً نحو تحقيق الشمول المالي المستدام Sustainable Financial Inclusion. واعتمد هذا البحث على أسلوب دراسة الحالة واستخدم أسلوب المقابلات الجماعية والملاحظة المباشرة في تجميع البيانات. وبينت نتائج البحث أنه بالرغم من هذا الابتكار في وسائل الوصول المالي إلا أنه مازال العائق الأساسي في مكافحة الاستبعاد المالي وترسيخ الشمول المالي لهذه الفئة يتمثل في الأمية المالية وعدم وعي الأفراد بضرورة شمولهم مالياً بشكلٍ رسمي. باعتبار أن الشمول المالي لا يقتصر على الوصول إلى الخدمات المالية ولكن أيضاً استخدامها، وبالتالي ظهرت فجوة عميقة تمثلت في عدم توافق هذا الابتكار مع الواقع الاجتماعي الفعلي لتلك الفئة والافتقار إلى التعليم المالي؛ بمعنى أن المشكلة الحقيقية ليست في الاستبعاد الجغرافي فحسب وإنما في الاستبعاد الاجتماعي والثقافي أيضاً.

استهدف بحث (Caplan, et al., 2021) بناء تصور عن واقع الاستبعاد المالي (كيف يحدث؟ وكيف يُقاس؟) للأفراد بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(Organization Economy Cooperation and Development (OECD. وهو بحث مسحي تناول نتائج كافة البحوث ذات الصلة بهذا الموضوع وتحليلها ومقارنتها لبناء هذا التصور. وبينت نتائج البحث أن نسبة الاستبعاد المالي تقدر ب٢٠٪ من الأفراد البالغين في الدول المتقدمة الأعضاء بالمنظمة، وفي المقابل بلغت نسبة الاستبعاد المالي ٤٠٪ من الأفراد البالغين

في الدول النامية الأعضاء بالمنظمة خاصة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة. واعتبر البحث أن عضوية أي دولة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمثابة المؤشر الأساسي لمكافحة الدولة للاستبعاد المالي لأفرادها ومؤشر للتنمية في حد ذاته. كما تناول البحث أيضاً أبرز ما قدمت الأدبيات المالية العالمية من توصيات بشأن الوقاية من مخاطر الاستبعاد المالي خاصة في الدول المتقدمة سعياً نحو تحقيق الشمول المالي المستدام.

## ٢.٣ بحوث ركزت على تأثير العوامل الديموجرافية على الشمول المالي للأفرد

ركز بحث (Anand & Kuldip, 2013) على استكشاف مسببات الاستبعاد المالي خاصة القسري (غير الطوعي) للأفراد؛ حيث بينت نتائج البحث وجود تباين فيما بين الأفراد من حيث طبيعة الاستبعاد المالي وأنماطه والعوامل المسببة له. كما اوضحت النتائج وجود مجموعة من العوامل المؤثرة بقوة على الاستبعاد/الشمول المالي للأفراد في جميع أنحاء العالم من بينها بعض العوامل الديموجرافية مثل النوع، العمر، مستوى التعليم، مكان الاقامة ومدى قربه من أقرب موقع لتقديم الخدمات المالية الرسمية، مستوى الدخل، نوع التخصص والمهنة، بالاضافة إلى عوامل أخرى مثل امتلاك الفرد بطاقة هوية قانونية، الرسوم المصرفية المقررة، اشتراطات الحصول على المنتجات والخدمات المالية الرسمية ومدى صعوبة أو سهولة ذلك، مدى جاذبية المنتجات والخدمات المالية المقدمة، العوامل الثقافية والنفسية. كما ركز البحث على أهم مقاييس الشمول المالي، وبينت النتائج عدم وجود هيكل قياس شامل يمكن تعميم استخدامه لقياس مستوى الشمول المالي لدى جميع الدول، ولكن بشكلٍ عام يمكن استخدام بعض مؤشرات قياس الشمول المالي التي ترتكز على المتغيرات العامة للشمول المالي متمثلة في عدد حسابات الودائع وأيضاً عدد حسابات الائتمان لكل ١٠٠٠ نسمة، عدد السكان لكل فرع بنك، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة. بالاضافة إلى متغير العمق المالي، والذي يُقاس بمدى سهولة النفاذ للخدمات المالية الرسمية.

وبينت نتائج بحث (Nandru, et al., 2016) أن للعوامل الديموجرافية للأفراد متمثلة في العمر ومستوى الدخل والوظيفة ومستوى التعليم تأثير قوي على تعزيز الشمول المالي. واتفقت معه نتائج بحث (Soumaré, et al., 2016) الذي ركز على دول غرب ووسط إفريقيا واستخدم قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي؛ حيث بينت النتائج أن للعوامل الديموجرافية للأفراد متضمنة العمر ومستوى الدخل والوظيفة ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة ودرجة الثقة في المؤسسات المالية تأثير قوي على تعزيز الشمول المالي.

وتوصلت نتائج بحث (Abeer & Noura, 2019) الذي ركز على تحليل محددات الشمول المالي بمصر إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط بين النوع من ناحية وبين مستوى الشمول المالي بمصر. كما توصلت إلى أن الأفراد الأكبر سناً وأكثر ثراءاً والأعلى من حيث مستوى التعليم يندمجون بقوة في النظام المالي الرسمي. كما أن العائق الرئيس أمام تعزيز الشمول المالي بمصر يتمثل في الواقع في نقص الأموال الذي يعيق الأفراد عن فتح حساب توفير أو ائتمان رسمي. واوصي البحث بضرورة اتباع نهج تدريجي بشأن محو الأمية المالية وتنمية الوعي المالي للأفراد لتعزيز الشمول المالي وتفعيل دوره.

استهدف بحث (Amanda, 2019) بيان مدى وجود علاقة بين ريادة المرأة للأعمال في جنوب إفريقيا خاصة في المناطق الريفية والنائية وبين تعزيز الشمول المالي. وطُبق البحث على عينة تحكمية قوامها ١٠٠٠مفردة من رائدات الأعمال، واستخدم أسلوب المقابلات الشخصية المتعمقة مع مفردات العينة. واشترط البحث على رائدة الأعمال التي تدخل ضمن عينة البحث أن تمتلك حساب مصرفي وادخرت أموال للبدء في مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري صغير أو متناهي الصغر، أو اعتمدت في ذلك على اقتراض أموال من مؤسسة مالية ولديها بطاقة ائتمان. وبينت نتائج البحث وجود علاقة ايجابية قوية بين ريادة المرأة للأعمال وبين تعزيز الشمول المالي، وتم التعبير عن الشمول المالي بأبعاد الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية خاصة الادخار والائتمان وملكية حساب مصرفي.

استهدف بحث (Francis & Laurent, 2020) تحديد تأثير الاستبعاد الاجتماعي والثقافي للأفراد الناشئ عن التمييز فيما بينهم وفقاً للغة السائدة والنوع (ذكور وإناث) على وصول الأفراد واستخدامهم للخدمات المصرفية والمنتجات المالية الرسمية المتمثلة في امتلاك حسابات مالية رسمية والادخار والائتمان الرسمي، ومدى وجود فجوة بين النوعين بشأن ذلك. واعتمد البحث في ذلك على مقارنة البيانات الخاصة ب ١١٧ دولة مدرجة على قاعدة بيانات المؤشر المالي للبنك الدولي. وأوصى البحث بضرورة جعل اللغة الرسمية السائدة في المجتمع أكثر حيادية بين النوعين لترسيخ الشمول المالي لديها.

## ٣.٣ بحوث ركزت على دور محو الأمية المالية في تعزيز الشمول المالي للأفراد

استهدف بحث (Calum & Xueping, 2017) قياس درجة الشمول المالي للمواطنين القاطنين في المناطق الريفية والنائية بالصين خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة، وبيان تأثير ذلك على معاملات التجارة الالكترونية، ويتوسط العلاقة متغير التعليم المالي. حيث بينت نتائج البحث أن الصين حققت تطور ملحوظ خلال الفترة من ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠١٤م بشأن وصول واستخدام أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة في المناطق الريفية والنائية للخدمات المصرفية والمنتجات المالية خاصة القروض الزراعية وقروض الرهن العقاري، ولكن الأفراد مازالوا يعانون من الأمية المالية وفي حاجة ملحة لتفعيل دور التعليم المالي.

كما بينت نتائج بحث (Hakim, et al., 2018) أن لمحو الأمية المالية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك للعامل الديموجرافي المتمثل في مستوى التعليم تأثير معنوي ايجابي قوي على وصولهم المالي وتحديداً الوصول إلى الائتمان والحصول عليه من المؤسسات المالية الرسمية.

قدم بحث (Maren & Philip, 2019) نموذجاً سببياً صور من خلاله محددات الشمول المالي والآثار المتوقعة منه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي وفيما يخص تمكين

المرأة. وصور النموذج المعرفة المالية وآليات التثقيف المالي أحد المتغيرات الوسيطة التي تدعم ترسيخ الشمول المالي وتعزز التغييرات المستهدفة منه على جميع الأصعدة.

ومن زاوية أخرى ركز بحث (Olubanjo & Olayinka, 2019) على قياس أثر محو الأمية المالية للأفراد ومستويات دخولهم على الشمول المالي للأفراد معبراً عنه بأنماط الادخار لدى المنظمات المالية الرسمية وغير الرسمية. وهو بحث مسحي طُبق على عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٢٠٠٠ مفردة من البالغين نيجيريا. وبينت نتائج البحث أن محو الأمية المالية للأفراد تمثل المحدد الرئيس لأنماط ادخار الأفراد لدى المنظمات المالية الرسمية وغير الرسمية. كما أن محو الأمية المالية لها تأثير معنوي قوي على تحسين الوصول المالي بما يدعم قدرة النظام المالي الرسمي على صياغة سياسات من شأنها تحسين وتعميق الوصول المالي للأفراد اعتماداً على برامج محو الأمية المالية. وبينت النتائج أيضاً أن نقص الوعي بالخدمات المالية لدى الأفراد يعتبر من أهم مثبطات الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، اضافة إلى انخفاض مستوى الدخل إلى حد ادعاء مفردات العينة امتلاك اللاشئ لادخاره. بالاضافة إلى معاناة المفردات من الأمية التكنولوجية خاصة ما يتعلق بالتمويل الرقمي من خلال الهواتف المحمولة باعتبارها قناة للتمويل الرسمي منخفضة التكلفة. كما اوضحت نتائج البحث أن الفئات المستبعدة مالياً في نيجيريا هم فئة الشباب والنساء وسكان الريف خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة الحجم.

كما استهدف بحث (Lestari, et al., 2020) تحليل وتقييم مستوى محو الأمية المالية أو المعرفة المالية الأساسية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بجزيرة جاوا الشرقية الإندونيسية. واعتمد البحث على أسلوب المقابلات الشخصية المتعمقة مع عينة قوامها ٤٠ مفردة من تلك الفئة. وبينت نتائج هذا البحث أن عينة البحث تعاني من انخفاض مستوى المعرفة المالية الأساسية لديهم، وأن ذلك يؤثر سلباً بقوة على قراراتهم المالية والاستثمارية وعلى قدرتهم على المفاضلة بين بدائل التمويل الرسمية وغير الرسمية، وأنهم في حاجة ملحة لبرامج محو الأمية المالية لكي يتمكنوا من الاندماج في النظام المالي الرسمي بشكلٍ كامل ومستدام.

استهدف بحث (Oluwatoyin, 2020) اقتراح استراتيجيات من شأنها مساعدة رائدات الأعمال في نيجيريا ممن تمتلكن مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر خاصة أنهن تعانين من فشل الأعمال والخروج المبكر من الأسواق والنمو الراكد لمشروعاتهن وانخفاض معدل العائد على الاستثمار بسبب عدم كفاية التمويل. وبينت نتائج البحث أن تلك الرائدات تعانين من الأمية المالية مما يتسبب في عدم قدرتهن على الوصول إلى القروض الرسمية – خاصة المصرفية – اللازمة لاستدامة مشروعاتهن، بالاضافة إلى نقص المدخرات والائتمان وانخفاض مستوى التعليم وانعدام التدريب المالي وانخفاض رأس المال الاجتماعي. واعتمد البحث على المقابلات الشخصية المتعمقة مع ١٥ رائدة أعمال نيجيرية. كما استهدف البحث أيضاً الكشف عن مدى تحقيق رائدات الأعمال للرفاهية المالية وتحديد مستوى المعرفة المالية لديهن ومدى استعانتهن بخبراء استشاريين ماليين لمعالجة البيانات المالية، ومدى وعيهن بضرورة التدريب على استخدام المعايير المالية المستحدثة، وأساليب تذكر تاريخ سداد القروض وفوائدها، والمعرفة بأهمية الضامن المختص في حالة الاقتراض وتقرير مكتب الائتمان، وكذلك الصحة المالية التاريخية لهن، والتدفقات النقدية الخاصة بمشروعاتهن. وبينت النتائج افتقار تلك الرائدات إلى الوعي المالي مما يتسبب في استبعادهن مالياً واعاقة الشمول المالي لهن والاستدامة المالية لمشروعاتهن وتثبيط قدرتهن على الوصول للفرص الاقتصادية.

## ٤.٣ بحوث ركزت على أثر مبادرات الشمول المالي على تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

استهدف بحث (Victoria, 2016) بيان أثر الشمول المالي على دعم أصحاب المشروعات الصغيرة الخاصة بتربية الأحياء المائية في المناطق الريفية بإندونيسيا. حيث توصلت نتائج هذا البحث إلى أن اعتماد أصحاب المشروعات الصغيرة تلك على إستراتيجية الاقتراض الجماعي تساعد في خفض مخاطر الاقتراض وخفض التكاليف المرتبطة بعمليات الاقتراض. كما أن ذلك يسهل على البنوك الوصول إلى العملاء المستهدفين خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة في

المناطق الريفية، ولكن يظل تعزيز الشمول المالي في المدى البعيد لتلك الفئة تحتاج إلى محو الأمية المالية وترسيخ المعرفة المالية لديهم بشأن كيفية استخدام الخدمات المصرفية والمنتجات المالية المتنوعة. كما قدم البحث نموذجاً خطياً صمم من خلاله إستراتيجية للشمول المالي تهدف إلى دعم أصحاب المشروعات الصغيرة المتخصصة في تربية الأحياء المائية كما يوضحها شكل رقم (٣).

شكل رقم (3)
نموذج "Victoria" الخطي لتصميم إستراتيجية الشمول المالي
(Source: Victoria, 2016)

استهدف بحث (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨) بيان أثر الشمول المالي على تعزيز التنمية المستدامة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. كما اوضح البحث أهم التحديات التي تواجه الدول النامية ومن بينها مصر في ترسيخ الشمول المالي، والتي أهمها قضايا الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل والاستغلال الأمثل للموارد. وأوصى البحث بضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرات الشمول المالي وبين تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تلك المشروعات التي تلعب دوراً خطيراً في مكافحة الفقر والبطالة ودفع عجلة التنمية المالية والبشرية والمجتمعية.

استهدف بحث (Siddik, et al., 2018) بيان أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال افتراض أن عدد المقترضين من المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى إجمالي عدد المقترضين. وأيضاً افتراض أن نسبة القروض المعلقة للمشروعات المتوسطة والصغيرة إلى إجمالي القروض كمتغيرات لتوصيف الشمول المالي تسهم بشكلٍ ايجابي في تحقيق الاستقرار المالي. واعتمد البحث على بيانات الفترة من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١٣م لقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية the Global Financial Development Database (GFDD) الصادرة عن البنك

الدولي. وتوصلت نتائج البحث أن نسبة القروض الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ترتبط ارتباطاً سلبياً بالاستقرار المالي.

استهدف بحث (Abdulmalik, 2019) استكشاف تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نيجيريا من خلال التحقق من تأثير عدة متغيرات على أداء تلك المشروعات تمثلت تلك العوامل في التعمق المالي Financialization والذي يعني الدور المتزايد للأسواق المالية ونشاط التمويل والجهات المالية الفاعلة والمؤسسات المالية في الاقتصاديات المحلية والدولية، وكذلك عوامل تحديد أسعار القروض المصرفية واعتماد المشروعات على القروض ومعدل الودائع المصرفية على أداء تلك المشروعات. وطُبق البحث على عينة عشوائية من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قوامها ٥٠٢ مشروع. بينت نتائج البحث وجود انخفاض ملحوظ في الأداء المالي لتلك المشروعات بسبب ضعف قدرة أصحاب تلك المشروعات على الوصول للخدمات المصرفية. كما أن ايداع الأموال باعتبارها أحد المنتجات المصرفية الهامة تعمل على تحسين نمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تقديم القروض لتلك المشروعات اعتماداً على تعبئة الودائع بما يرسخ ثقافة الادخار لتمويل الأعمال، وهو ما يتطلب ترسيخ المعرفة المالية لدى تلك الفئة. كما كشفت نتائج البحث أن أسعار القروض المصرفية واعتماد المشروعات على القروض ذات تأثير سلبي قوي على أداء تلك المشروعات. وأوصى البحث بضرورة وضع سياسات الشمول المالي المناسبة التي تيسر الوصول المالي لتلك المشروعات وتسهيل الاقتراض المصرفي بتكلفة منخفضة.

أيضاً هدف بحث (أحمد، ٢٠١٩) بيان أثر الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، وهو بحث تحليلي مقارن عرض تجارب الشمول المالي لبعض الدول مقارنة بالتجربة المصرية. واوصى بضرورة تحقيق التنسيق والتكامل بين مبادرة الشمول المالي وبين تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لزيادة مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ركز بحث (Pankaj, et al., 2021) على أهمية مبادرات منصات P2P النقد/السحب من نظير إلى نظير، وهي منصات الإنترنت الموحدة التي تمثل أسواق ثنائية الجانب للتمويل. وابراز دور استخدامها في توفير بديل تمويل اضافي لأفراد المجتمعات الريفية والنائية والحدودية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي تعاني من الاستبعاد المالي وتفتقر إلى الوصول لفروع البنوك لتعزيز الشمول المالي. كما تفتقر أيضاً إلى توفير وسيلة ادخار واقتراض رسمية لقاطني الصحاري المالية تلبي احتياجاتهم المالية خاصة أنهم يعانون من الأمية الحاسوبية وكذلك الأمية المالية مقارنة بنظرائهم من أفراد المجتمعات الحضرية.

## ٥.٣ التعليق على البحوث السابقة

في ضوء ما تم عرضه من بحوث سابقة اتضح أن جميعها اتفقت في جوهرها بشأن التركيز على موضوع تعزيز الشمول المالي مستهدفة تحديد أهم الحواجز المسببة للاستبعاد للفئات المجتمعية بغية تقديم المقترحات لمكافحتها. كما تباينت الاقتصاديات التي ركزت عليها تلك البحوث ما بين المتقدمة والناشئة، وتنوعت المجتمعات التي اتخذتها البحوث السابقة كمجال للتطبيق ما بين الغربية (إنجلترا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل)، والآسياوية (الهند، إندونيسيا، الصين، بنجلاديش)، والإفريقية (نيجيريا، مصر، جنوب إفريقيا، كينيا، بعض دول وسط وغرب إفريقيا). وهو ما يدل على أهمية هذا الموضوع وانشغال الفكر المالي والاقتصادي والسياسي العالمي به، وتضافر الجهود الدولية لمكافحة الاستبعاد وتعزيز الشمول المالي باعتباره حق أصيل لكل فرد بالغ لتحقيق الرفاهية المالية، ولكل منظمة أياً كان نوع نشاطها وحجمها ضخمة أم متوسطة أم صغيرة أو متناهية الصغر لضمان الاستدامة المالية. وفيما يتعلق بالبحث الحالي فإنه يتفق مع البحوث السابقة في هذا الشأن، وبشكلٍ خاص بحث (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨؛ أحمد، ٢٠١٩) وبحث (Abeer & Noura, 2019) فيما يتعلق بالتركيز على أهم حواجز الاستبعاد التي تعوق تعزيز الشمول المالي في مصر.

واتفقت بحوث (Jay & Prasetyantoko, 2011; Luisa & Emili, 2012; D'Alcantara & Gautier, 2013; Jann, et al., 2016; Cristina, et al.,2018) من حيث تركيزها على الحواجز الجغرافية المسببة للاستبعاد المالي والمتمثلة في نقص أعداد البنوك وفروعها واحتكار القلة المصرفية وتأثير ذلك على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. في حين اتفقت بحوث (Calum & Xueping, 2017; Hakim, et al., 2018; Olubanjo & Olayinka, 2019; Lestari, et al., 2020; Oluwatoyin, 2020; Francis & Laurent, 2020) من حيث تركيزها على الحواجز الثقافية المسببة للاستبعاد المالي والمتمثلة في الأمية المالية والتكنولوجية، اضافة إلى الاستبعاد الذاتي الناتج عن الحواجز النفسية واختلاف اللغة والتمييز العنصري ضد بعض الفئات خاصة المرأة وانخفاض مستوى الثقة في البنوك الأجنبية وانخفاض جاذبية الخدمات المالية للأفراد. واتفقا بحثا (Oyelaran, 2007; Abdulmalik, 2019) من حيث تركيزهما على الحواجز الاجرائية المتمثلة في الافتقار إلى سجل تاريخ ائتماني، تراجع معدلات السداد، عدم امتلاك بطاقة هوية قانونية، اشتراطات الحصول على الخدمات والمنتجات المالية خاصة القروض، ارتفاع سعر هذه الخدمات والرسوم المقررة للحصول عليها، عدم توفر الحد الأدنى للضمانات. كما جمع بحث (Anand & Kuldip, 2013) بين الحواجز الثقافية والاجرائية. وكذلك بحث (Kundu, 2015) الذي جمع بين أكثر من حاجز من حواجز الاستبعاد المالي المتمثلة في الحواجز الجغرافية والثقافية والاجرائية. واتفقت معه بحوث (Midgley, 2005; Luiz & Ricardo, 2019; Pankaj, et al., 2021) من حيث التركيز على الحواجز الجغرافية والثقافية والاجتماعية. ويتفق معهم **البحث الحالي** من حيث استكشاف تأثير اطلاق مبادرات البنك المركزي المصري ووعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بها على تذليل حواجز الاستبعاد الجغرافية والثقافية والذاتية والاجرائية والتكلفة والتسويق لتعزيز شمولهم المالي.

كما اعتمدت بعض البحوث السابقة على متغير وسيط يتوسط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، مثل بحث (Maren & Philip, 2019) الذي استخدم متغير المعرفة المالية كمتغير وسيط يتوسط العلاقة بين محددات الشمول المالي من ناحية والآثار السلوكية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة منه. وكذلك بحث (Calum & Xueping, 2017) الذي استخدم التعليم المالي كمتغير وسيط يتوسط العلاقة بين درجة الشمول المالي من ناحية ومعاملات التجارة الإلكترونية من ناحية أخرى. في حين استهدفت بحوث (Anand & Kuldip, 2013; Nandru, et al., 2016; Soumaré, et al., 2016; Hakim, et al., 2018; Abeer & Noura, 2019; Olubanjo & Olayinka, 2019; Francis & Laurent, 2020) بيان تأثير العوامل الديموجرافية المتمثلة في (السن، النوع، مستوى التعليم، مكان الاقامة، القرب من موقع تقديم الخدمات المالية، المهنة، التخصص، الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة) على تعزيز الشمول المالي للأفراد. وبشأن **البحث الحالي** فإنه يستخدم العوامل الديموجرافية المتمثلة في (السن، النوع، مكان الاقامة، مستوى التعليم، حجم المشروع، مجال المشروع) كمتغيرات وصفية ضابطة. اضافة إلى متغيرين وسيطين متمثلين في حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية يتوسطا العلاقة بين متغير الوعي بمبادرات البنك المركزي للشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ناحية وبين متغير تعزيز الشمول المالي لتلك الفئة من ناحية أخرى.

ولم تصنف البحوث السابقة أنماط الاستبعاد المالي التي تناولتها إلى قسرية وطوعية وفقاً لنوعية الحواجز المسببة للاستبعاد، ماعدا بحث (Anand & Kuldip, 2013) الذي اعتمد على نمط الاستبعاد القسري فقط. وفيما يتعلق **بالبحث الحالي** فإنه يصنف حواجز الاستبعاد المالي إلى قسري وطوعي.

كما اتفقت أغلب البحوث السابقة فيما بينها بشأن الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي النظري، والاعتماد على البيانات الخاصة بمؤشرات الشمول المالي الصادرة عن قاعدة بيانات Global Findex، والبيانات الواردة في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك المركزية والبنوك

التجارية العاملة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة مجال التطبيق. واستخدم بحث (Oyelaran, 2007; Francis & Laurent, 2020) المنهج التحليلي المقارن. في حين استخدم بحث (Caplan, et al., 2021) المنهج المسحي التحليلي المقارن. فيما تعتبر بحوث (Jann, et al., 2016; Victoria, 2016; Hakim, et al., 2018; Abdulmalik, 2019; Abeer & Noura, 2019; Luiz & Ricardo, 2019; Olubanjo & Olayinka, 2019) من البحوث الميدانية التي استخدمت أسلوب الاستقصاء في تجميع البيانات واعتمدت على العينات العشوائية البسيطة. وتُعد بحوث (Amanda, 2019; Lestari, et al., 2020; Oluwatoyin, 2020) من البحوث الميدانية التي استعانت بأسلوب المقابلات الشخصية المتعمقة لتجميع البيانات واعتمدت على عينات تحكمية. وفيما يتعلق **بالبحث الحالي** فإنه يتفق مع البحوث السابقة التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الميداني واستخدمت أسلوب الاستقصاء الموجه بالمقابلات الشخصية المتعمقة مع عينة عشوائية بسيطة ميسرة.

واستهدفت البحوث السابقة فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة المتوطنة في المناطق الريفية والنائية والحدودية باعتبارها الأكثر عرضة للاستبعاد المالي نظراً للحواجز الجغرافية. كما ركزا بحثا (Abeer & Noura, 2019; Oluwatoyin, 2020) على رائدات الأعمال من أصحاب المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والنائية في الاقتصاديات الناشئة المتمثلة في مصر ونيجيريا. فيما ركز بحث (Olubanjo & Olayinka, 2019) على فئات الشباب والنساء من قاطني المناطق الريفية من أصحاب المشروعات الصغيرة. ويتفق **البحث الحالي** مع البحوث السابقة بشأن الاعتماد على فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية، وبشكلٍ خاص في محافظات شمال الصعيد المتمثلة في محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا التي تنتشر بها تلك النوعية من المشروعات.

كما ارتكزت البحوث السابقة في توصيف متغير الشمول المالي على بعدي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها، ويتفق **البحث الحالي** مع تلك البحوث. كما ركزت

البحوث السابقة على الخدمات المالية الأساسية المتمثلة في فتح حساب مصرفي والادخار والائتمان، ويتفق معها **البحث الحالي** ويضيف إليها الخدمات الرقمية المالية والمصرفية عبر الإنترنت مثل المدفوعات والتحصيل الإلكتروني.

بناءً على ما سبق يمكن توضيح الفجوة البحثية التي يغطيها البحث الحالي في قياس وتقييم وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات الشمول المالي للبنك المركزي المصري والتي استهدف بها تلك الفئة على تعزيز شمولهم المالي. واستكشاف الدور الوسيط الذي يلعبه متغير الاستبعاد المالي وكذلك متغير محو الأمية المالية في اضعاف أو تعزيز هذه العلاقة. اضافة إلى توضيح أثر المتغيرات الديموجرافية متمثلة في (السن، النوع، مستوى التعليم، مكان الاقامة، حجم المشروع، مجال المشروع) على الشمول المالي لتلك الفئة.

## ٤. منهجية البحث

### ١.٤ الدراسة الاستطلاعية

تعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر محوراً إستراتيجياً في القطاع الاقتصادي القومي وشريكاً هاماً في تفعيل خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية، خاصة وأن تكلفة خلق فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة تصل إلى ٢٥ ألف جنيهاً مقابل ١٥٠ ألف جنيهاً للمشروعات الكبيرة، كما أن فترة خلق فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة أسرع تنمية من توليد فرصة العمل في المشروعات الكبيرة. وتمتلك مصر نحو ٢.٥ مليون مشروع متوسط وصغير ومتناهي الصغر تستوعب حوالي ٧٥٪ من إجمالى القوة العاملة، وتشكل ما يفوق ٩٠٪ من إجمالي مشروعات القطاع الخاص، وتساهم تلك المشروعات بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمصر، وتصل مساهمتها فى إجمالى الصادرات المصرية إلى نحو ٧٥٪. ويبلغ حجم الاحتياجات السنوية التمويلية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة بالقطاع الرسمي المصري حوالي مليار دولار سنوياً، ولكن الجهات التمويلية الرسمية لا تلبي أكثر من ١٠٪

من هذه الاحتياجات، ومازال يتعامل حوالي ٥٪ فقط من تلك المشروعات مع النظام المالي الرسمي وبشكلٍ خاص البنوك، وتتراوح نسبة التمويل الموجه من البنوك إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ما بين ٣٪ إلى ٤٪ من إجمالي محفظتها الائتمانية، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة لكي تصل ما بين ١٥٪-٢٠٪ خلال السنوات القليلة القادمة في ظل جهود الدولة والبنك المركزي المصري والبنوك التابعة له لدعم تلك المشروعات (http://www.uabonline.org/en/research/economic).

وتجد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر صعوبة بالغة في الوصول إلى التمويل الملائم من خلال القروض – باعتبار ذلك العائق الأساسي لنمو تلك المشروعات – نتيجة لضعف جدارتها الائتمانية وقدرتها الادارية، وبالتالي صعوبة تأمين الأموال لممارسة أنشطتها واتمام معاملاتها المالية، مما قد يؤدي إلى تدهور قدرتها التنافسية. وتختلف عنها المشروعات كبيرة الحجم من حيث الهيمنة الاقتصادية والنفوذ السياسي؛ حيث أنها قليلة العدد وغنية بالموارد وتحشد نفسها لضمان وصولها وتضغط من أجل احراز الفوائد المباشرة والدفاع عن مصالحها (Jay & Prasetyantoko, 2011; Bose, et al., 2017; Abdulmalik, 2019).

وتكمن المشكلة في أنه بالرغم من الجهود والمساعي الحسيسة للنظام المالي والقطاع المصرفي المصري لترسيخ وتعزيز الشمول المالي بمصر، إلا أن مصر مازالت تعاني من الاستبعاد المالي بسبب ارتفاع نسبة الأمية بشكلٍ عام والأمية المالية بشكلٍ خاص وتركزها في المناطق الريفية التي يقطنها حوالي ٥٧.٦٪ من سكان مصر، وأيضاً عدم ملاءمة البنية التحتية للريف المصري لذلك، كما تعتبر مكاتب البريد هي الأقرب إلى سكان الريف المصري مقارنة بفروع البنوك، بالاضافة إلى الاقتصاد الموازي الذي يضم حوالي ١٨ مليون مشروع منها ٤٠ ألف مصنع يترواح حجم أعمالها ما بين ١.٢ تريليون إلى ١.٥ تريليون جنية مصري، وهو ما يعادل من ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من حجم الاقتصاد الرسمي، ويمثل عدد العاملين في الاقتصاد الموازي نحو ٤٠٪ من العمالة في مصر، وتقدر أصول ظاهرة الاقتصاد الموازي في مصر بحوالي ٤٠٠ مليار دولار.

وبالرغم من أنه لا توجد دولة واحدة على مستوى العالم يمكنها التباهي مالياً باحراز نسبة ١٠٠٪ من الشمول المالي لكافة أفرادها والقضاء على ظاهرة الاستبعاد المالي لديها بشكلٍ تام حتى بالنسبة للدول المتقدمة، إلا أن القلق متفاوت من دولة إلى أخرى وفقاً لنسب الشمول المالي التي احرزتها كل دولة ومدى التقدم المستمر في ذلك. وبمقارنة نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية في مصر بالنسبة العالمية – باعتباره مؤشر للشمول المالي – وذلك خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٨م وفقاً للتقارير الصادرة عن البنك الدولي (World Bank, Global Findex, April 2018) تبين أن النسبة العالمية جاءت (٥١٪، ٦٢٪، ٦٩٪) في مقابل النسبة في مصر (١٢٪، ١٤.١٪، ٣٧٪) خلال الأعوام (٢٠١١م، ٢٠١٤م، ٢٠١٨م) على التوالي، وعليه تبين انخفاض مؤشر الشمول المالي بمصر مقارنة بالمؤشر العالمي. وهو ما يعني أيضاً أن نسبة المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ولا يمتلكون حسابات مالية رسمية ٦٣٪ بمصر خلال عام ٢٠١٨م منها ٥٦٪ من الإناث. كما تبين أيضاً انخفاض مؤشر الشمول المالي بمصر مقارنة بمؤشر الشمول المالي للدول النامية البالغ ٦٣٪ خلال عام ٢٠١٨م. اضافة إلى ضعف مؤشر الكثافة المصرفية للغاية في مصر؛ حيث أن المؤشر المحقق هو فرع بنك يقدم الخدمات إلى ما يتراوح بين ٦٠٠٠٠ نسمة إلى ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين أنه يجب ألا تزداد الكثافة المصرفية عن فرع بنك لكل ١٠٠٠٠ نسمة. وذلك بخلاف ارتفاع درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك؛ حيث تستحوذ ستة بنوك من إجمالي ٣٩ بنكاً على ما يفوق ٥٠٪ من السوق المصرفي، كما تتركز معظم فروع تلك البنوك في المناطق الحضرية الأعلى دخلاً، ويندر تواجدها في الريف الذي يقطنه ٥٧.٦ % من سكان مصر، ويتركز فيه ٢٢.٣٪ من فروع تلك البنوك. وأيضاً ارتفاع معدلات الاعالة في مصر؛ حيث أن كل ١٠٠ نسمة يعولون ٥٥.٢ نسمة، وبالتالي تتفتت الدخول وتنعدم فرص الكفاية والادخار مما يسبب الاستبعاد المالي ويثبط المساعي لتعزيز الشمول المالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٩)؛ (World Bank, Global Findex, 2015; 2017; 2018; 2019; https://www.misr365.com/economy-news/).

و**تضيف الباحثة** أنه يمكن ارجاع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة واستخدامها، وذلك مع ضخامة حجم القطاع غير الرسمي، وسيطرة المعاملات النقدية على أغلب القطاعات الاقتصادية خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر القائمة في المناطق الريفية والحدودية والنائية باعتبارهم الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي نظراً لمحدودية انتشار ماكينات الصراف الآلي (ATM) وفروع البنوك في الريف والمناطق النائية والحدودية وتركزها في القاهرة والاسكندرية والمناطق الحضرية وبعد المسافة مما يعيق اجراء المعاملات المالية. كما تتركز نسبة ٢٢.٣٪ فقط من إجمالي فروع البنوك على مستوى ج.م.ع في تلك المناطق الريفية والحدودية والنائية. وقد تعزف تلك الفئة من العملاء المستهدفين عن التعامل مع البنوك لفتح حسابات أو الحصول على قروض نظراً لما تواجهه من قيوداً على الائتمان بسبب نقص المعلومات التي تمتلكها جهات الاقراض خاصة البنوك وكثرة المستندات التي يطلبها البنك لاتمام المعاملة، وارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية، وانخفاض مستوى ثقة تلك الفئة في النظام المالي والتخوف من الضرائب. اضافة إلى المشكلات التقنية للخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك والتي تواجه هذه الفئة مع عدم مرونة تعامل موظفي البنوك مع العملاء من تلك الفئة ممن يعانون من الأمية المالية. وهو ما يجعل التمويل الذاتي للمشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر بمثابة البديل الأساسي الأمثل، يلي ذلك اللجوء إلى المصادر التمويلية غير الرسمية، وكذلك مصادر التمويل الرسمية غير المصرفية الأخرى مثل بورصة النيل، حاضنات الأعمال، الصندوق الاجتماعي للتنمية، وزارة التضامن الاجتماعي، شركة ضمان مخاطر الائتمان، الشركة المصرية لضمان الصادرات، صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية. ليكون الخيار المصرفي هو الأخير بالنسبة لتلك المشروعات، وهو ما يتفق مع فكر نظرية ترتيب مصادر التمويل بشكلٍ هرميٍ.

و**توضح الباحثة** أن أهمية البنوك تكمن خاصة في الاقتصاديات الناشئة ومن بينها مصر في كونها أهم جهات تعبئة المدخرات ومخصصات الائتمان لدعم الاستثمار والانتاج بخلاف دورها

الخطير كوسيط مالي. وفي اطار الشمول المالي فإن البنوك – باعتبارها منظمات هادفة إلى الربح – تواجه تحدي شرس متمثل في كيفية تحقيق أرباح من العملاء ذوي الدخول المنخفضة للغاية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع مراعاة انخفاض تكاليف التشغيل للغاية أيضاً، ومع ضرورة توفير المنتجات والخدمات المالية الموجهة لتلك الشرائح الضعيفة خاصة منتجات الادخار والتأمين البسيطة اللازمة لكي يتكون نموذج عمل مستدام. وهو ما قد يؤدي إلى عدم تحمس البنوك التجارية والاستثمارية بشكلٍ خاص البنوك الخاصة للمشاركة في مشروعات الشمول المالي نتيجة اهتمام تلك البنوك بجني ثمار الربحية قصيرة الأجل مضمونة السداد، وهو ما يجعلها تركز على سوق الأوراق المالية خاصة السندات وأذون الخزانة. كما أن تلك البنوك مثلها كباقي المؤسسات المالية الهادفة إلى الربح لا ترغب في انفاق الموارد والوقت في مشروعات قد لا تدر عائد مناسب مثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات أسعار الفائدة المخفضة إلا من خلال المبادرات التمويلية الحكومية التي تضمن لها عدم الخسارة مثل مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة.

وفي ضوء الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة بهدف الحصول على بيانات استكشافية حول مدى استفادة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحافظات شمال الصعيد المتمثلة في الفيوم وبني سويف والمنيا من مبادرات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي لتلك المشروعات، وتحديد الحواجز المسببة للاستبعاد المالي لهم، والدور الوسيط الذي قد يلعبه محو الأمية المالية لتعزيز الشمول المالي لتلك الفئة. بالاضافة إلى المساعدة في بلورة مشكلة البحث وتحديدها بشكلٍ دقيق والتوصل إلى صياغة دقيقة لفروض البحث. وقد ارتكزت الدراسة الاستطلاعية على دراسة مكتبية تم من خلالها تجميع بيانات ثانوية عن جهود تعزيز الشمول المالي في ج.م.ع وبشكلٍ خاص مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – السابق عرضها – والتطور في مؤشرات الشمول المالي في مصر مقارنة بالمؤشرات العالمية. اضافة إلى عدد من المقابلات الشخصية مع ١٢٣ مفردة من أصحاب

المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحافظات شمال الصعيد المتمثلة في الفيوم وبني سويف والمنيا مجال التطبيق للوقوف على أهم مسببات الاستبعاد المالي لتلك الفئة ومدى وعيهم بمبادرات البنك المركزي المصري للشمول المالي لتلك المشروعات، وتمكنت الباحثة من تحديد أهم مظاهر مشكلة البحث في التالي:

١.١.٤ انخفاض مستوى التعليم لديهم بشكلٍ عام؛ حيث أن من بين هؤلاء الأفراد من لا يجيد القراءة والكتابة – ومازال يعتمد على الختم – ومنهم من يحمل مؤهل متوسط ولكنه يفتقر إلى المعلومات عن الخدمات المالية؛ بمعنى أنه يعاني من الأمية المالية.

٢.١.٤ الاعتماد على المعاملات النقدية خاصة في سداد المدفوعات والتعامل مع الموردين وغيرها من المعاملات لأنهم يجدون صعوبة في التعامل مع ماكينات الصراف الآلي (ATM) واتمام المعاملات من خلال الهاتف المحمول، وبالتالي فإنهم يعانون من الأمية التكنولوجية.

٣.١.٤ يرون أن الأرباح المحققة من المشروعات تكاد تغطي مصروفاتها اضافة إلى نفقاتهم المعيشية ولا تستدعي التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، اضافة إلى تخوفهم من الوقوع في براثن الأعباء الضريبية.

٤.١.٤ معاناة بعضهم من بعد المسافة بينهم وبين أقرب فرع بنك أو جهاز صراف آلي (ATM) خاصة قاطني القرى النائية البعيدة عن الحضر، وعليه يفضل بعضهم اللجوء إلى مكاتب البريد بدلاً من التعامل مع البنوك.

٥.١.٤ ينظر بعضهم إلى الخدمات والمنتجات المالية خاصة التأمين والائتمان على أنها تتنافى مع تعاليم الدين الاسلامي لما قد تحمله من شبهات المعاملات الربوية.

٦.١.٤ يفضل بعضهم الاقتراض من الأقارب والأصدقاء بدون فوائد أو عمل جمعيات دون اللجوء إلى البنوك التي تفرض فوائد ورسوم ومصروفات خاصة بتقديم الخدمات المالية.

٧.١.٤ يتخوف بعضهم من تعقد الاجراءات وكثرة المستندات والضمانات اللازمة للحصول على الخدمات المالية من البنوك خاصة عند الاقتراض.

٨.١.٤ اعتقاد بعضهم أن فتح حساب يكون فقط لتلقي الرواتب الشهرية لمن يعمل في وظائف حكومية أو أصحاب المشروعات الضخمة أو الأثرياء، وأن من سواهم لا يحتاجون إلى ذلك.

٩.١.٤ قلة وعيهم بمبادرات البنك المركزي المصري للشمول المالي الخاصة بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

## ٢.٤ مشكلة البحث

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية من نتائج أولية، **تمكنت الباحثة** من صياغة مشكلة البحث بدقة في التالي: **قد يؤثر وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي المصري في تعزيز شمولهم المالي، وقد يكون لحواجز الاستبعاد المالي القسرية والطوعية دور وسيط ذات تأثير سلبي في تلك العلاقة، وقد يكون لمحو الأمية المالية دور وسيط ذات تأثير ايجابي في تدعيم تلك العلاقة يفوق التأثير السلبي لحواجز الاستبعاد المالي، وقد يكون للعوامل الديموجرافية متضمنة (السن والنوع ومستوى التعليم ومكان الاقامة وحجم المشروع ومجال المشروع) تأثير على الشمول المالي لأصحاب تلك المشروعات.**

## ٣.٤ متغيرات البحث

يعتمد البحث الحالي على متغير مستقل متمثل في وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري، ومتغير تابع متمثل في الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية، ومتغيرين وسيطين متمثلين في حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية، وذلك لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكلٍ مباشر، وكذلك بشكلٍ غير مباشر من خلال اختبار الدور المحتمل للمتغيرين الوسيطين في تلك العلاقة. وفيما يلي توصيف وترميز متغيرات البحث وأبعاد قياسها، كما يعرض جدول رقم (٢) كالتالي:

**جدول رقم (٢) ترميز متغيرات البحث**

| م | اصطلاح متغير البحث باللغة العربية | اصطلاح متغير البحث باللغة الإنجليزية | رمز المتغير |
|---|---|---|---|
| ١ | مبادرات البنك المركزي | Central Bank Initiatives | CBI |
| ٢ | الشمول المالي | Financial Inclusion | FI |
| ٣ | الوصول المالي | Financial Access | FAc |
| ٤ | الاستخدام المالي | Financial Usage | FUs |
| ٥ | حواجز الاستبعاد المالي | Financial Exclusion Barriers | FEB |
| ٦ | محو الأمية المالية | Financial Literacy | FL |
| ٧ | السن | Age | Ag |
| ٨ | النوع | Gender | Gen |
| ٩ | مستوى التعليم | Educational Level | EL |
| ١٠ | مكان الاقامة | Residence | Re |
| ١١ | حجم المشروع | Project Size | PS |
| ١٢ | مجال المشروع | Project Field | PF |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء متغيرات البحث)**

**١.٣.٤ مبادرات البنك المركزي المصري (المتغير المستقل):** وهو متغير وصفي ويتم التعبير عنه بأبعاد وصفية تعبر عن مبادرات تعزيز الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي اطلقها البنك المركزي المصري وبعض البنوك التجارية الخاضعة لاشرافه، وتشمل ما يلي:

١.١.٣.٤ مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الزراعية والصناعية بفائدة متناقصة ٥٪ وللمشروعات المتوسطة بفائدة متناقصة ٧٪ وبدون قوائم مالية لأول عامين من التعامل.

٢.١.٣.٤ مبادرة فتح حساب نشاط اقتصادي للمشروعات متناهية الصغر بدون سجل تجاري وبمستند تحقيق الشخصية.

٣.١.٣.٤ مبادرة انشاء ادارة متخصصة وكوادر بشرية مدربة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بكل بنك.

٤.١.٣.٤ مبادرة اعرف عميلك لتسهيل فتح حساب مصرفي إلكتروني.

٥.١.٣.٤ مبادرة بنك مصر للقروض الرقمية إكسبريس لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.

٦.١.٣.٤ مبادرة التحصيل والسداد الإلكتروني للمشروعات الكائنة في المناطق الريفية والنائية.

٧.١.٣.٤ مبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي (ATM) في أنحاء مصر خاصة في المناطق الريفية.

**٢.٣.٤ الشمول المالي Financial Inclusion (FI) (المتغير التابع):** وهو متغير وصفي عبرت عنه الأدبيات المالية العالمية بأبعاد وصفية متعددة – سبق للباحثة الاشارة إلى ذلك تفصيلاً من خلال عرض وتحليل الاطار النظري للبحث الحالي – ويتم التعبير عن هذا المتغير في البحث الحالي ببعدين وصفيين متمثلين في البعد الأول الوصول Access؛ بمعني امتداد الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المتنوعة بالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة لكافة الأفراد وامكانية وصولهم إليها. والبعد الثاني الاستخدام Usage؛ بمعنى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها بشكلٍ مستدام.

**٣.٣.٤ حواجز الاستبعاد المالي Financial Exclusion Blocks (FEB) (المتغير الوسيط الأول):** وهو متغير وصفي يتم التعبير عنه بأبعاد وصفية تتمثل في أنماط الحواجز متضمنة الحواجز الجغرافية والثقافية والاجرائية والنفسية وحواجز التكلفة والتسويق.

**٤.٣.٤ محو الأمية المالية Financial Literacy (FL) (المتغير الوسيط الثاني):** وهو متغير وصفي ذات أبعاد وصفية تتمثل في الوعي بالخدمات والمنتجات المالية وأهميتها مثل الحساب المصرفي، الادخار، الائتمان، التأمين. وبعض المفاهيم المالية مثل المؤسسات المالية، المخاطر، التضخم، القيمة الزمنية للنقود. والالمام بالمهارات الرقمية

والمصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، والمهارات العددية والحسابية مثل حساب الفائدة البسيطة والمركبة.

## ٤.٤ فروض البحث

في ضوء الاطلاع على البحوث السابقة وتحليلها ومناقشتها، وأيضاً في ضوء التحديد الدقيق لمشكلة البحث، قامت الباحثة بصياغة خمسة فروض أساسية ينبثق عنها مجموعة من الفروض الفرعية بما يخدم أهداف البحث. وفيما يلي توضيح لتلك الفروض ونموذج مصور من خلال الشكل رقم (٤) يوضح العلاقة بين متغيرات البحث على النحو التالي:

١.٤.٤ **الفرض الأول (H1):** يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث.

١.١.٤.٤ **الفرض الفرعي الأول (H1a):** يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على وصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

٢.١.٤.٤ **الفرض الفرعي الثاني (H1b):** يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على استخدام المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

٢.٤.٤ **الفرض الثاني (H2):** يوجد تأثير معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على شمولهم المالي.

١.٢.٤.٤ **الفرض الفرعي الأول (H2a):** يوجد تأثير معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٢.٢.٤.٤ الفرض الفرعي الثاني (H2b):** يوجد تأثير معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٣.٤.٤ الفرض الثالث (H3):** تتوسط حواجز الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.

**١.٣.٤.٤ الفرض الفرعي الأول (H3a):** تتوسط حواجز الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٢.٣.٤.٤ الفرض الفرعي الثاني (H3b):** تتوسط حواجز الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٤.٤.٤ الفرض الرابع (H4):** تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.

**١.٤.٤.٤ الفرض الفرعي الأول (H4a):** تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٢.٤.٤.٤ الفرض الفرعي الثاني (H4b):** تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٥.٤.٤ الفرض الخامس (H5):** تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.

**١.٥.٤.٤ الفرض الفرعي الأول (H5a):** تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

**٢.٥.٤.٤ الفرض الفرعي الثاني (H5b):** تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

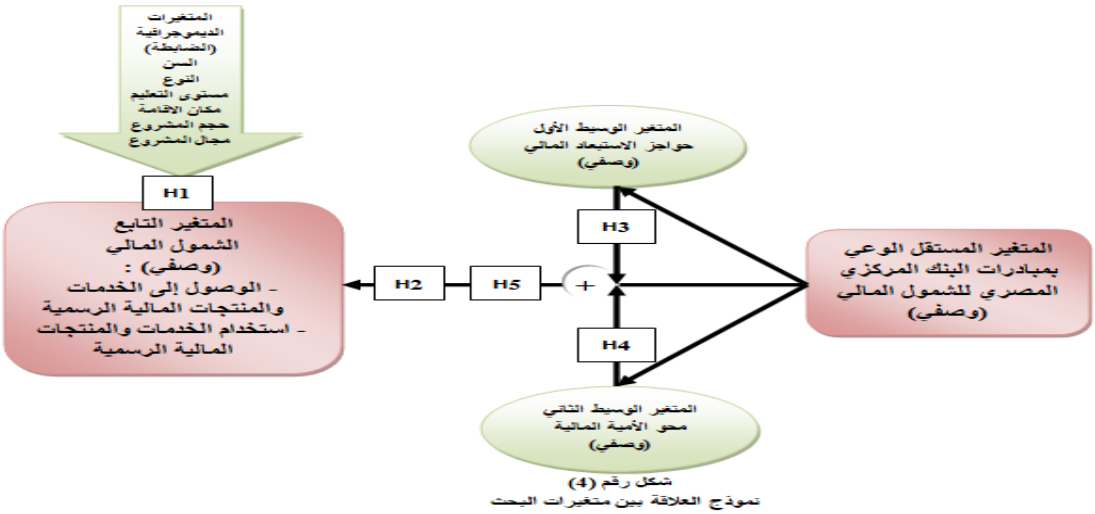


شكل رقم (4)
نموذج العلاقة بين متغيرات البحث

## ٥.٤ أهداف البحث

في ضوء فروض البحث تتمثل أهداف البحث الحالي في التالي:

١.٥.٤ استكشاف تأثير المتغيرات الديموجرافية على الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث ببعديه وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامهم لها.

٢.٥.٤ استكشاف تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على شمولهم المالي ببعديه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها.

٣.٥.٤ استكشاف التأثير التفاعلي والدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي ببعديه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها.

٤.٥.٤ استكشاف التأثير التفاعلي والدور الوسيط لمحو الأمية المالية في العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي ببعديه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها.

٥.٥.٤ استكشاف التأثير التفاعلي والدور الوسيط لحواجز لاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين في العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي ببعديه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها.

٦.٥.٤ تقديم مجموعة من الدلالات النظرية والتطبيقية والتوصيات في ضوء نتائج البحث، والتي من شأنها تفعيل دور محو الأمية المالية في تنمية وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري لتعزيز شمولهم المالي، وتقليص مسببات استبعادهم المالي.

## ٦.٤ أهمية البحث

### ١.٦.٤ الأهمية العلمية:

تتضح في أن البحث الحالي يهتم بموضوع انشغل به الفكر المالي العالمي خلال الآونة الأخيرة والمتمثل في تعزيز مستوى الشمول المالي ببعديه الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، باعتبار الشمول المالي من أبرز السبل لتحقيق التنمية المستدامة بشكلٍ عام والاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكلٍ خاص. اضافة إلى أن البحث الحالي يسلط الضوء على حواجز الاستبعاد المالي كمثبط لتعزيز الشمول المالي، وأهمية محو الأمية المالية للأفراد، باعتبار التثقيف المالي بمثابة خطوة محورية أساسية نحو تحقيق الشمول المالي واجراء احترازي ومكمل رئيس لسلوكيات القطاع المالي. ومن ثم دراسة الدور الوسيط لمحو الأمية في العلاقة بين تفعيل مبادرات الشمول المالي للبنك المركزي المصري وبين وصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للخدمات المالية واستخدامها. اضافة إلى ندرة البحوث العربية التي ركزت على تقييم نواتج تفعيل مبادرات الشمول المالي؛ حيث أن أغلب البحوث العربية ركزت على قياس تأثير الشمول المالي على مؤشرات اقتصادية كلية ومن زاوية العرض المتمثلة في المؤسسات المالية ولم تتناول ذلك من زاوية الطلب المتمثلة في الأفراد، وبالتالي فإنها تعتبر من الأدبيات الاقتصادية وليست المالية، ويمكن اعتبار ذلك جوهر الفجوة البحثية التي يغطيها البحث الحالي.

### ٢.٦.٤ الأهمية التطبيقية:

تكمن في مواكبة جهود القطاع المصرفي المصري لاحراز تقدماً في مجال الشمول المالي بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تحدياتها وخفض معدلات الفقر والبطالة بتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية والمالية وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب، بما يدعم تطوير بنيتها التحتية كل ذلك في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠م، واعتبار تطبيق

برامج ومبادرات الشمول المالي أحد أهم الأهداف الإستراتيجية القومية المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة. وأيضاً التوافق مع التوجهات العالمية وتوجهات الدولة المصرية نحو الاهتمام بالفئات الأضعف كالفقراء والمهمشين وتمكين المرأة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المستهدفة بمبادرات الشمول المالي، تلك المشروعات التي تشكل ما يفوق ٩٠٪ من إجمالي المشروعات بالقطاع الخاص. وبشكلٍ خاص المشروعات المتوطنة في محافظات شمال الصعيد المتمثلة في الفيوم وبني سويف والمنيا؛ حيث المناطق الريفية والنائية التي ترتفع بها معدلات الفقر والبطالة والأمية والأقل تمكيناً. واستكشاف حواجز الاستبعاد المالي التي قد تعوق شمولهم المالي، والتأكيد على دور محو الأمية المالية في الارتقاء بمستويات الشمول المالي لزيادة الوعي المالي لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يؤثر في خياراتهم وقراراتهم المالية، خاصة ما يتعلق بقرار الخروج من الاقتصاد الموازي والاندماج في النظام المالي الرسمي. اضافة إلى أن البحث الحالي يؤكد على دور مبادرات الشمول المالي في تعزيز استقرار القطاع المصرفي ويدعم دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## ٧.٤ مجتمع وعينة البحث

نظراً لصعوبة اجراء البحث الميداني على عينة عشوائية من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تغطي جميع محافظات ج.م.ع، وهو ما يفوق امكانيات الباحثة من وقت وجهد وتكلفة. لذا اعتمد البحث على أسلوب العينة الميسرة في اختيار مفردات عينة البحث من أصحاب تلك المشروعات المتوطنة في محافظات شمال الصعيد المتمثلة في الفيوم وبني سويف والمنيا – بما يتناسب مع امكانيات الباحثة وبما يخدم أهداف البحث – والتي تتركز بها مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر متخصصة في تصنيع الأعلاف وعصر الزيوت وتصنيع المواد الغذائية وتجفيف الخضراوات والفاكهة والمناحل ومنتجات النخيل وتصنيع المسامير والغزل والنسيج وصناعة قوارب الصيد والحرف اليدوية كصناعة الخزف والفخار والسجاد والحصير والكليم اليدوي والسلال والدوبار وشبكات الصيد، اضافة إلى مزارع الدواجن وتسمين الماشية

ومنتجات الألبان والمزارع السمكية والأقفاص السمكية والمرابي الطبيعية. كما تبين أحدث الاحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في عام ٢٠١٩م أنه يتركز في محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا حوالي (٢٠٣٧٣، ٢٦٩٣٢، ٣٠١٥٢) مشروعاً على التوالي من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبنسب (٨.٤٪، ٩.٣٪، ١٥.٥٪) على التوالي من إجمالي عدد تلك المشروعات على مستوى جمهورية مصر العربية.

وبشأن عينة البحث، فإنه اعتماداً على (Saunders, et al, 2016) مجتمع البحث يفوق المليون مفردة ونسبة خطأ ٥٪، فيكون الحد الأدنى لعينة البحث ٣٨٤ مفردة وبناءً عليه تم توزيع ٥٠٠ استمارة استقصاء منها ٣٨٩ استمارة مستعادة ومستوفاة وصالحة للتحليل الاحصائي أي بنسبة ٧٧.٨٪ خلال ثلاثة أشهر، وهو ما يقترب كثيراً من حجم عينة البحث الصحيحة. ويعرض جدول رقم (٣) خصائص عينة البحث الحالي من حيث التكرارات والنسب المئوية، فيما يخص المتغيرات الديموجرافية الأكثر شيوعاً في البحوث السابقة المتمثلة في (السن، النوع، مستوى التعليم، مكان الاقامة)، ويضيف البحث الحالي إليها متغيري (حجم المشروع، مجال المشروع). والهدف من استخدام تلك المتغيرات توصيف عينة البحث الحالي، اضافة إلى اعتبارها متغيرات ضابطة عند تصميم نماذج الانحدار التي يُعتمد عليها في اختبار فروض البحث.

ويُلخص جدول رقم (٣) بيانات عينة البحث الحالي المكونة من ٣٨٩ مفردة؛ حيث اتضح أن ٤٥٪ من مفردات عينة البحث تتراوح أعمارهم بين أكثر من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة وهم الفئة

**جدول رقم (٣) خصائص عينة البحث**

| الرمز | المتغيرات الديموجرافية | | التكرار | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|
| Ag | السن | من 21–30 سنة | 81 | 21 |
| | | أكثر من 30–40 سنة | 174 | 45 |
| | | أكثر من 40–50 سنة | 88 | 23 |
| | | ٥٠ سنة فأكثر | 46 | 11 |
| Gen | النوع | ذكور | 288 | 74 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | إناث | 101 | 26 |
| EL | مستوى التعليم | دون المتوسط | 98 | 25 |
| | | متوسط | 191 | 49 |
| | | عالي | 88 | 23 |
| | | فوق الجامعي | 12 | 3 |
| Re | مكان الاقامة | الريف | 261 | 67 |
| | | الحضر | 128 | 33 |
| PS | حجم المشروع | متوسط | 66 | 17 |
| | | صغير | 105 | 27 |
| | | متناهي الصغر | 218 | 56 |
| PF | مجال المشروع | صناعي | 78 | 20 |
| | | استزراعي | 121 | 31 |
| | | حرف يدوية | 168 | 43 |
| | | أخرى | 22 | 6 |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء الاجابات الواردة في قوائم الاستقصاء المستوفاة)**

العمرية الأكثر ظهوراً في عينة البحث مقارنة بمن تتراوح أعمارهم بين ٢١-٣٠ سنة، ومن تتراوح أعمارهم بين أكثر من ٤٠-٥٠ سنة، ومن تفوق أعمارهم ٥٠ سنة؛ حيث جاءت النسب (٢١٪، ٢٣٪، ١١٪) على التوالي. كما يشارك الذكور بنسبة ٧٤٪ ضمن عينة البحث، وهي نسبة أعلى مقارنة بنسبة مشاركة الإناث التي بلغت ٢٦٪. كما تبين أن حملة المؤهلات المتوسطة هم الفئة الأكثر ظهوراً ضمن عينة البحث بنسبة ٤٩٪ مقارنة بمفردات العينة ممن دون التعليم المتوسط وحملة المؤهلات العليا ومن فوقها؛ حيث جاءت النسب (٢٥٪، ٢٣٪،٣٪) على التوالي. ومن حيث مكان الاقامة جاءت نسبة المشاركين من الريف ٦٧٪ أعلى من نسبة المشاركين من الحضر التي بلغت ٣٣٪. وتضمنت عينة البحث أصحاب المشروعات المتناهية الصغر بنسبة ٥٦٪ من عينة البحث وهي النسبة الأعلى مقارنة بنسبة مشاركة أصحاب المشروعات المتوسطة وكذلك الصغيرة حيث جاءتا (١٧٪، ٢٧٪) على التوالي. كما تبين أن أصحاب الحرف اليدوية هم الأكثر ظهوراً ضمن عينة البحث بنسبة ٤٣٪ مقارنة بأصحاب المشروعات الصناعية والاستزراعية

والأنشطة الأخرى المشاركين في العينة بنسب (٢٠٪، ٣١٪، ٦٪) على التوالي. علماً بأن الباحثة قد اعتمدت في تصنيف المشروعات عينة البحث وفقاً للحجم إلى متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر على معايير التصنيف الواردة في جدول رقم (١).

### ٨.٤ حدود البحث

**١.٨.٤ الحدود الموضوعية:** اقتصر موضوع البحث الحالي على بيان تأثير وعي فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي ببعديه المتمثلين في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، واستكشاف الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ولمحو الأمية المالية في تلك العلاقة.

**٢.٨.٤ الحدود المكانية:** اقتصرت على محافظات شمال الصعيد المتمثلة في الفيوم وبني سويف والمنيا.

**٣.٨.٤ الحدود البشرية:** اقتصرت على أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

**٤.٨.٤ الحدود الزمنية:** امتدت الفترة الزمنية التي تم خلالها تجميع البيانات وتحليلها وإعداد البحث الحالي من سبتمبر ٢٠٢٠م وحتى فبراير ٢٠٢١م.

## ٥. الاطار التطبيقي للبحث

### ١.٥ نوع البيانات ومصادرها وأساليب تجميعها

اعتمد البحث الحالي على نمطي البيانات الأولية والثانوية، من خلال الاطلاع على الأدبيات المالية العربية والأجنبية التي أُتيحت للباحثة بشأن الاستبعاد المالي ومسبباته، الشمول المالي، الجهود المصرية لتعزيز الشمول المالي وتحديداً اطلاق مبادرات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي لفئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، محو الأمية المالية، والتي استعانت بها الباحثة في تكوين اطار نظري بما يدعم الفكرة البحثية. كما قامت الباحثة بتجميع

البيانات الأولية من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا عينة البحث لإعداد البحث الميداني مستعينة في ذلك بأسلوب الاستقصاء الموجه بالمقابلات الشخصية، لكي تتمكن من توضيح الهدف من الاستقصاء لمفردات العينة، وأيضاً للرد على استفساراتهم بشأن قائمة الاستقصاء والمقاييس الواردة بها. علماً بأن الباحثة حرصت على تحري الدقة والموضوعية أثناء ملء المفردات للقوائم باعطاء جميع مفردات العينة الفرصة الكاملة والوقت الكافي لذلك.

## ٢.٥ تصميم واختبار صدق وثبات الأداة (قائمة الاستقصاء)

تتضمن قائمة الاستقصاء أربعة مقاييس لجمع البيانات عن المتغيرات الأربعة الرئيسة للبحث، علاوة على الأسئلة الخاصة بالمتغيرات الديموجرافية التي تصف عينة البحث، والتي تم عرضها وتحليلها من خلال جدول رقم (٣) السابق. واعتمدت الباحثة في إعداد قائمة الاستقصاء على أسلوب ليكرت ذات الصيغة الخماسية، وذلك لتقدير اجابات مفردات عينة البحث لكل عبارة من عبارات القائمة، وأيضاً لقياس درجة واتجاه استجابة مفردات العينة في آنٍ واحد بدقة ويسر. ولاختبار الصدق الظاهري للقائمة والمقاييس المتضمنة بها والتحقق منه، قامت الباحثة بعرضها على الأساتذة المتخصصين في المجال المالي والمصرفي في الجامعات المختلفة والمنشغلين بموضوع الاستبعاد/الشمول المالي والسلوك المالي، لمناقشتها وتطويرها والاستفادة من آرائهم العلمية وخبراتهم الأكاديمية في إثراء المقاييس وزيادة فعّاليتها وجودتها.

ويشمل المقياس الأول كما هو مبين في جدول رقم (٤) وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري المعنية بالشمول المالي لتلك الفئة، والذي يمثل المتغير المستقل للبحث، ويأخذ شكل اختبار معرفي للمستقصى منهم، ويتضمن ١١ عبارة تجيب عن جميعها مفردات عينة البحث بخيار من بين خمس خيارات تتمثل في (الاجابة صحيحة تماماً، الاجابة صحيحة، لا أعرف، الاجابة خاطئة، الاجابة خاطئة تماماً). واعتمدت

الباحثة في تصميم هذا المقياس على أهداف البحث الحالي، وعلى الاطار النظري للبحث، اضافة إلى الاطلاع على ما قدمه البنك المركزي المصري من اصدارات رسمية تحتوي معلومات تفصيلية عن مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة؛ حيث أن الأدبيات العربية لم تقدم – في حدود اطلاع الباحثة – مقاييس بشأن وعي الأفراد باعتبارهم جانب الطلب بتلك المبادرات وتقييم دور ذلك في تعزيز الشمول المالي لأصحاب المشروعات المستهدفة تلك.

وفي ضوء الاطلاع على مقاييس الشمول المالي الواردة في أدبيات الشمول المالي العربية والأجنبية، تبين أن تلك المقاييس تعرضت للعديد من الانتقادات، وهو ما يعني أنه من غير الممكن اعتماد البحث الحالي بشكلٍ تام على أحد هذه المقاييس؛ حيث أن أغلب تلك المقاييس ركزت على قياس الشمول المالي من زاوية العرض المتمثلة في المؤسسات المالية، والتي اعتمدت على قياس اتاحة أو توافر الخدمات المالية، وهو ما لا يعني وصول الأفراد فعلياً للخدمات المالية، لأنه قد يتم

**جدول رقم (٤) توصيف المقياس الأول مبادرات البنك المركزي (CBI)**

| الرمز | العبارات | أبعاد قياس الوعي بالمبادرات (الهدف من السؤال قياس وعي المفردة ب) |
|---|---|---|
| CBI1 | يقدم البنك المركزي المصري مبادرة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. | مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر |
| CBI2 | تسمح مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالحصول على تمويل بدون قوائم مالية للمشروع لأول عامين من التعامل. | |
| CBI3 | تسمح مبادرة البنك المركزي بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الزراعية والصناعية بفائدة متناقصة ٥٪. | |
| CBI4 | تسمح مبادرة البنك المركزي بتمويل المشروعات المتوسطة الزراعية والصناعية والطاقة المتجددة بفائدة متناقصة ٧٪. | |
| CBI5 | يقدم البنك المركزي مبادرة لفتح حساب نشاط اقتصادي بمستند تحقيق الشخصية بدون رخصة مزاولة نشاط وبدون سجل تجاري | مبادرة فتح حساب نشاط اقتصادي |

| | | |
|---|---|---|
| | للمشروع متناهي الصغر. | |
| **CBI6** | يوجد في البنك ادارة متخصصة تيسر لك الحصول على تمويل لمشروعك. | **مبادرة ادارة متخصصة في البنك لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** |
| **CBI7** | يوجد في البنك كوادر بشرية مدربة تجيب عن استفساراتك وتقدم لك المعلومات والمشورة للحصول على تمويل لمشروعك. | |
| **CBI8** | تمكنك مبادرة اعرف عميلك من فتح حساب إلكتروني بدون التوجه إلى البنك. | **مبادرة اعرف عميلك** |
| **CBI9** | مع القرض الإلكتروني لبنك مصر لست في حاجة للذهاب إلى فرع البنك لتمويل مشروعك. | **مبادرة بنك مصر للقروض الرقمية إكسبريس لتمويل المشروعات الصغيرة** |
| **CBI10** | يمكنك سداد الالتزامات المالية الخاصة بمشروعك إلكترونياً. | **مبادرة التحصيل والسداد الإلكتروني للمشروعات الكائنة في المناطق الريفية والنائية** |
| **CBI11** | يمكنك تحصيل المستحقات المالية الخاصة بمشروعك إلكترونياً. | |
| **CBI12** | تنتشر فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي (ATM) بالقرب من مكان اقامتك أوموقع مشروعك. | **مبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي (ATM) في أنحاء مصر خاصة في المناطق الريفية** |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء محتويات قائمة الاستقصاء)**

استبعادهم مالياً بشكلٍ قسريٍ بسبب الحواجز الجغرافية أو الاجرائية الناتجة عن ما قد يفرضه النظام المالي الرسمي من قيود أو بسبب حواجز التسويق التي تستهدف فئات دون غيرها. وقد يتم استبعادهم مالياً ولكن بشكلٍ طوعيٍ بسبب الحواجز النفسية أو الثقافية أو حواجز التكلفة. كما أن أغلب تلك المقاييس ارتكزت على مؤشرات تتعلق بجانب العرض قد تكون مضللة؛ حيث أن بعضها استعان بمؤشر أعداد الحسابات المصرفية، وهو مؤشر غير دقيق بالقدر الكافي للاعتماد عليه في تقدير مدى التقدم في مستوى الشمول المالي، فمن الممكن أن يمتلك الفرد أكثر من حساب مصرفي في ذات الوقت. وقد يمتلك الفرد حساب مصرفي واحد أو أكثر ولكنه خامل غير نشط لا يتم التعامل عليه أي استخدامه؛ بمعنى أن الشمول المالي لم يتحقق فعلياً، وتصبح النتائج مضللة. وكذلك فيما يتعلق بمؤشر أعداد بطاقات الخصم والخصم المباشر وما شابه. وأيضاً مؤشر أعداد فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي التي قد تزداد أعدادها، ولكنها لا تعني تحقق الشمول المالي

على نطاق عريض لكافة الفئات خاصة الفئات الأضعف، والتي من بينها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة خاصة المتوطنة في الريف. وذلك نظراً لتركز تلك الفروع والماكينات في المناطق الحضرية وذات الدخول المرتفعة مقارنة بالمناطق الريفية والنائية وذات الدخول المنخفضة، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

كما أن بعض مقاييس الشمول المالي التي قُدمت وعلى رأسها المؤشر العالمي Global Findex أولت الاهتمام للمشروعات المتوسطة والصغيرة، ولكنها ركزت على بعض الخدمات المالية دون غيرها المتمثلة في الودائع والائتمان دون التأمين والمدفوعات، ومن منظور جانب العرض. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة عن تلك الخدمات وعن مؤسسات التمويل الأصغر المعنية بتقديمها. كما أن تلك البحوث ركزت على النتائج الاقتصادية لتلك المؤشرات فابتعدت بها عن نطاق الأدبيات المالية. ولأن في اختلافهم رحمة، اتاح ذلك للباحثة إعداد وتطوير مقياس للشمول المالي من زاوية الطلب أسوة واتفاقاً مع بحث (Priyanka, 2014) وكذلك بحث (شوشة، ٢٠١٩)، ولكن مستهدفة فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومركزة على الخدمات المصرفية متضمنة فتح حساب مصرفي، الودائع، الائتمان، المدفوعات، التحويلات، الخدمات الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت.

ويوضح جدول رقم (٥) المقياس الثاني ضمن قائمة الاستقصاء المتمثل في مقياس الشمول المالي الذي يمثل المتغير التابع، ويتم التعبير عنه ببعدين، ويتمثل البعد الأول في الوصول المالي، ويتضمن ١١ عبارة تجيب عنها جميع مفردات العينة بخيار من بين خمس خيارات متمثلة في (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق على الاطلاق). ويتمثل البعد الثاني في الاستخدام المالي، ويتضمن ٩ عبارات، وتجيب مفردات العينة عنها بخيار من خمس خيارات تتضمن (دائماً، أحياناً، غير محدد، لم يسبق، اطلاقاً).

**جدول رقم (٥) توصيف المقياس الثاني الشمول المالي (FI)**

| الرمز | العـــــبـارات | بعدي قياس الشمول المالي (الهدف من السؤال قياس) |
|---|---|---|
| **FAc1** | تتوافر فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي (ATM) في جميع المناطق الجغرافية الحضرية والريفية | **الوصول المالي (FAc)** |
| **FAc2** | يوفر البنك جميع الخدمات المالية في جميع المناطق الجغرافية | |
| **FAc3** | الخدمات المالية الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت والهاتف متاحة وميسرة | |
| **FAc4** | خدمة فتح حساب مصرفي إلكترونياً دون التوجه للبنك متاحة وميسرة | |
| **FAc5** | خدمة الاقتراض الإلكتروني دون التوجه للبنك متاحة وميسرة | |
| **FAc6** | يتيح البنك خدمة التحصيل والسداد الإلكتروني | |
| **FAc7** | ييسر البنك تمويل مشروعك بفائدة مناسبة وشروط ميسرة | |
| **FAc8** | شروط وأحكام الخدمات المالية تيسر الوصول إليها | |
| **FAc9** | تكلفة الوصول للخدمات المالية مناسبة | |
| **FAc10** | يقدم البنك خدمات مالية تغطي كافة الاحتياجات الفعلية لمشروعك | |
| **FAc11** | يقدم البنك المعلومات والمشورة الكافية عن الخدمات المالية المختلفة | |
| **FUs1** | استخدم الحسابات المصرفية مثل (حساب نشاط اقتصادي، حساب جاري، حساب التوفير) | **الاستخدام المالي (FUs)** |
| **FUs2** | استخدم خدمات الودائع المصرفية | |
| **FUs3** | استخدم ماكينات الصراف الآلي (ATM) | |
| **FUs4** | استخدم خدمات الائتمان المصرفي | |
| **FUs5** | استخدم بطاقات الائتمان أو الخصم | |
| **FUs6** | استخدم وسائل الدفع الإلكتروني لسداد مصروفاتي والتزامات مشروعي | |
| **FUs7** | استخدم التحصيل الإلكتروني للمستحقات المالية الخاصة بمشروعي | |
| **FUs8** | استخدم التحويلات البنكية لإتمام المعاملات المالية لمشروعي سهلة وآمنة | |
| **FUs9** | أفضل استخدام الخدمات المالية لمكاتب البريد مقارنة بالخدمات المالية البنكية | |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء محتويات قائمة الاستقصاء)**

وبشأن المقياس الثالث المتضمن في قائمة الاستقصاء مقياس حواجز الاستبعاد المالي باعتباره المتغير الوسيط الأول، يبين جدول رقم (٦) المقياس معبراً عنه بستة أبعاد متمثلة في

حواجز الاستبعاد المالي القسري متضمنة الحواجز الجغرافية والاجرائية وحواجز التسويق، وحواجز الاستبعاد المالي الطوعي متضمنة الحواجز الثقافية والنفسية اضافة إلى حواجز التكلفة. ويتضمن هذا المقياس ١٣ عبارة تختار مفردات العينة اجابة من خمس اجابات متمثلة في (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق على الاطلاق). وصُمم المقياس بما يخدم أهداف البحث.

**جدول رقم (٦) توصيف المقياس الثالث حواجز الاستبعاد المالي (FEB)**

| الرمز | العـــــبـارات | أبعاد قياس حواجز الاستبعاد المالي (الهدف من السؤال قياس) |
|---|---|---|
| FEB1 | فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي محدودة ومركزة في الحضر دون الريف | الحواجز الجغرافية |
| FEB2 | أجد صعوبة في فتح حساب مصرفي لتعقد الاجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة | الحواجز الاجرائية |
| FEB3 | يُلزمني البنك بالاحتفاظ بحدٍ أدنى للرصيد في حسابي المصرفي | |
| FEB4 | الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المالية تعوق حصولي عليها | |
| FEB5 | الضمانات اللازمة للحصول على ائتمان تعوق تمويل مشروعي | |
| FEB6 | المعلومات التي يقدمها البنك عن الخدمات المالية ومبادرات تمويل المشروعات محدودة وغير واضحة | حواجو التسويق |
| FEB7 | يقدم البنك خدمات مالية غير ملائمة لاحتياجات فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | |
| FEB8 | أجد صعوبة في استخدام الخدمات المالية الرقمية وعبر الإنترنت والهاتف | الحواجز الثقافية |
| FEB9 | لدي وعي كافي بالخدمات المالية المناسبة لاحتياجات مشروعي | |
| FEB10 | أثق في الخدمات المالية التي يقدمها البنك فهي أكثر أماناً | الحواجز النفسية |
| FEB11 | تتعارض الخدمات المالية التي يقدمها البنك مع معتقداتي الدينية | |
| FEB12 | أسعار الخدمات المالية التي يقدمها البنك ورسوم الحصول عليها مرتفعة | حواجز التكلفة |
| FEB13 | أتحمل تكاليف انتقالات مرتفعة للوصول إلى الخدمات المالية | |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء محتويات قائمة الاستقصاء)**

ويعتبر المقياس الرابع المتضمن في قائمة الاستقصاء بمثابة اختبار معرفي لقياس مستوى محو الأمية المالية لمفردات عينة البحث باعتباره المتغير الوسيط الثاني، ويوضح جدول رقم (٧) المقياس معبراً عنه بأبعاد مفاهيمة مالية متعددة كما يوضحها الجدول، ويتضمن هذا المقياس ١٤ عبارة تختار مفردات العينة اجابة من خمس اجابات متمثلة في (الاجابة صحيحة تماماً، الاجابة صحيحة، لا أعرف، الاجابة خاطئة، الاجابة خاطئة تماماً). واعتمدت الباحثة في تطوير مقياس محو الأمية المالية على أهداف البحث الحالي، اضافة إلى مضمون المقياس الذي سبق أن طورته وطبقته (OECD, INFE, 2011) أثناء المبادرة الدولية للمنظمة لقياس مستوى التقدم في محو الأمية المالية عالمياً، ثم استخدمته المنظمة مرة أخرى في عام ٢٠١٥م أثناء التقييم الدولي واسع النطاق للتقدم في مستوى المعرفة المالية للبالغين عالميا، واعتبره البحث الحالي تماشياً مع أدوات القياس المستخدمة دولياً.

أيضاً حرصت الباحثة على تحري الموضوعية والدقة عند إعداد المقاييس الأربعة المتضمنة في قائمة الاستقصاء؛ حيث كانت العبارات مباشرة وخالية من الايحاءات لمفردات العينة. كما تم تضمين المقياس الثاني الخاص بالشمول المالي عبارة كاشفة للتناقض رمز (FUs9). اضافة إلى

**جدول رقم (٧) توصيف المقياس الرابع محو الأمية المالية (FL)**

| الرمز | العبارات | أبعاد قياس محو الأمية المالية (الهدف من السؤال قياس مستوى المعرفة ب) |
|---|---|---|
| **FL1** | التثقيف المالي يؤدي إلى قرارات مالية مستنيرة وعادات مالية صحيحة | **أهمية محو الأمية المالية** |
| **FL2** | يقدم البنك المركزي مبادرات الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | **وجود مبادرات البنك المركزي لشمول تلك الفئة من المشروعات مالياً** |
| **FL3** | تُعد البنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد من المؤسسات المالية الرسمية | **المؤسسات المالية الرسمية** |
| **FL4** | أصبحت الخدمات والمنتجات المالية مثل (الحسابات المصرفية، | **الخدمات والمنتجات المالية** |

| | | |
|---|---|---|
| | الودائع، الائتمان، التحويلات) التي تقدمها البنوك ضرورية للأفراد والمشروعات | **وأهميتها وأنواعها**<br>**حسابات مصرفية**<br>**ودائع**<br>**ائتمان**<br>**تحويلات بنكية** |
| **FL5** | الأموال المستثمرة في الحسابات المصرفية (الجارية، التوفير، نشاط اقتصادي) أكثر سيولة من الأموال المستثمرة في الودائع | |
| **FL6** | الودائع في البنوك التجارية يضمنها البنك المركزي المصري | |
| **FL7** | الفائدة المركبة على الودائع تراكمية متزايدة مقارنة بالفائدة البسيطة | |
| **FL8** | تحصل على السجل الائتماني من البنك التجاري | |
| **FL9** | معدل الفائدة على بطاقات الائتمان أعلى من معدل العائد على الودائع لدى البنوك | |
| **FL10** | التحويلات البنكية سريعة آمنة | |
| **FL11** | الاقتراض من البنوك أكثر أماناً لتمويل مشروعك مقارنة بالاقتراض غير الرسمي حتى وإن تطلب ذلك تكاليف وضمانات | |
| **FL12** | المهارات المالية الرقمية وعبر الإنترنت والهاتف ضرورة حتمية | **أهمية الخدمات المالية الرقمية وعبر الإنترنت ومهارات استخدامها** |
| **FL13** | الخدمات المالية الرقمية وعبر الإنترنت سريعة آمنة موفرة للجهد والتكلفة | |
| **FL14** | التخطيط المالي الذاتي وللمشروع ضروري لتحديد أوجه الانفاق والأهداف والاحتياجات المالية المستقبلية | **مفهوم ادارة المال والتخطيط المالي** |
| **FL15** | زيادة معدل التضخم يعني زيادة سريعة في تكاليف الانتاج لمشروعك | **مفهوم التضخم** |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء محتويات قائمة الاستقصاء)**

تضمين المقياس الثالث الخاص بحواجز الاستبعاد المالي سبع عبارات كاشفة للتناقض رموز (FEB1, FEB2, FEB4, FEB5, FEB6, FEB12, FEB13)، وكذلك عبارة رمز (FEB7) وهي كاشفة للتناقض وعكسية في ذات الوقت، وساعد في ذلك طبيعة المتغير الذي ركز عليه هذا المقياس. ومن الضروري التأكد من جودة المقاييس الأربعة المتضمنة في قائمة الاستقصاء كأساس لدقة نتائج التحليل الاحصائي للبيانات، وبالتالي نتائج البحث وتزيد من قابليتها للتعميم. لذا قامت الباحثة باختبار صدق أداة البحث، والتأكد من مدى تغطية قائمة الاستقصاء لأهداف البحث، وكذلك مدى كفاية المقاييس لاختبار صحة الفروض، وأيضاً مدى احتواء قائمة الاستقصاء

باعتبارها أداة البحث على جميع متغيرات البحث المستهدف قياسها، وتحديد مدى ملاءمة العبارات الواردة في القائمة لقياس تلك المتغيرات.

وبشأن التأكد من صدق أداة البحث، استعانت الباحثة باختبار الصدق العاملي لكل مقياس من المقاييس الأربعة المشتملة عليها قائمة الاستقصاء؛ حيث اوضحت نتائج الاختبار المعروضة من خلال جدول رقم (٨) أن جميع معاملات التحميل لجميع عبارات المقاييس الأربعة فاقت معيار الصدق المقبول علمياً كحدٍ أدنى لمعدل تحميل العبارة على المتغير والمقدر ب٠.٤ (Hinkin, 1995). وبالتالي فإن جميع المقاييس المتضمنة في الاستقصاء احتفظت بكافة عباراتها، وأن كل عبارة فيها تدعم جودة المقياس وتضيف إليه قيمة.

وبشأن اختبار درجة الاتساق والثبات الداخلي لمحتوى أداة البحث قائمة الاستقصاء، استعانت الباحثة بمعامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha؛ حيث أنه يعطي لمعامل الثبات المقبول للبحوث الاجتماعية الحد الأدنى علمياً والمقدر ب0.50، والمدى الممتاز لكل عبارة يجب أن يكون أكبر من أو يعادل ٠.٧٠ وأقل من ٠.٩٥ (Joseph & Rosemary, 2003). ويوضح جدول رقم (٨) أيضاً معامل ثبات كل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء، إذا حُذفت إحداها؛ حيث تبين أن ثبات عبارات مقياس مبادرات البنك المركزي المصري تتراوح بين 0.74 إلى 0.83. كما بلغ إجمالي معامل كرونباخ ألفا 0.78. كما أن ثبات عبارات مقياس الشمول المالي

**جدول رقم (٨) نتائج اختبار الصدق العاملي ومعامل كرونباخ ألفا للاتساق والثبات الداخلي لقائمة الاستقصاء**

| المقياس الأول: مبادرات البنك المركزي | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رمز العبارة | معامل التحميل | كرونباخ ألفا | رمز العبارة | معامل التحميل | كرونباخ ألفا | رمز العبارة | معامل التحميل | كرونباخ ألفا |
| CBI1 | ٠.٧٩ | ٠.٨٣ | CBI5 | ٠.٥٣ | ٠.٧٧ | CBI9 | ٠.٥٠ | ٠.٧٤ |
| CBI2 | ٠.٧٧ | ٠.٨١ | CBI6 | ٠.٦٥ | ٠.٧٩ | CBI10 | ٠.٦٤ | ٠.٧٧ |
| CBI3 | ٠.٧١ | ٠.٧٨ | CBI7 | ٠.٦٦ | ٠.٧٤ | CBI11 | ٠.٦٧ | ٠.٧٥ |
| CBI4 | ٠.٦٩ | ٠.٧٦ | CBI8 | ٠.٧٢ | ٠.٨١ | CBI12 | ٠.٧٨ | ٠.٨٢ |

| المقياس الثاني: الشمول المالي | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.80 | 0.66 | FAc9 | 0.78 | 0.63 | FAc5 | 0.87 | 0.81 | FAc1 |
| 0.73 | 0.68 | FAc10 | 0.76 | 0.79 | FAc6 | 0.80 | 0.78 | FAc2 |
| 0.72 | 0.57 | FAc11 | 0.79 | 0.80 | FAc7 | 0.78 | 0.69 | FAc3 |
| – | – | – | 0.81 | 0.82 | FAc8 | 0.81 | 0.74 | FAc4 |
| 0.76 | 0.71 | FUs7 | 0.75 | 0.46 | FUs4 | 0.80 | 0.75 | FUs1 |
| 0.81 | 0.67 | FUs8 | 0.80 | 0.58 | FUs5 | 0.74 | 0.69 | FUs2 |
| 0.79 | 0.80 | FUs9 | 0.83 | 0.62 | FUs6 | 0.78 | 0.65 | FUs3 |
| المقياس الثالث: حواجز الاستبعاد المالي | | | | | | | | |
| 0.79 | 0,81 | FEB11 | 0.82 | 0.78 | FEB6 | 0.85 | 0.80 | FEB1 |
| 0.71 | 0.76 | FEB12 | 0.77 | 0.57 | FEB7 | 0.78 | 0.79 | FEB2 |
| 0.79 | 0.75 | FEB13 | 0.80 | 0.83 | FEB8 | 0.74 | 0.66 | FEB3 |
| – | – | – | 0.75 | 0.79 | FEB9 | 0.81 | 0.84 | FEB4 |
| – | – | – | 0.77 | 0.61 | FEB10 | 0.79 | 0.80 | FEB5 |
| المقياس الرابع: محو الأمية المالية | | | | | | | | |
| 0.79 | 0.56 | FL11 | 0.82 | 0.80 | FL6 | 0.80 | 0.83 | FL1 |
| 0.78 | 0.82 | FL12 | 0.86 | 0.77 | FL7 | 0.78 | 0.81 | FL2 |
| 0.80 | 0.66 | FL13 | 0.76 | 0.63 | FL8 | 0.84 | 0.79 | FL3 |
| 0.84 | 0.75 | FL14 | 0.79 | 0.49 | FL9 | 0.75 | 0.50 | FL4 |
| 0.81 | 0.80 | FL15 | 0.75 | 0.65 | FL10 | 0.80 | 0.67 | FL5 |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج برنامج SPSS V. 25)**

ببعديه الوصول والاستخدام تتراوح بين 0.72 إلى 0.87، وبلغ معامل كرونباخ ألفا الإجمالي 0.82. وبأن ثبات عبارات مقياس حواجز الاستبعاد المالي تتراوح بين 0.71 إلى 0.85، فيما بلغ معامل كرونباخ ألفا الكلي 0.81. وكذلك أن ثبات عبارات مقياس محو الأمية المالية تتراوح بين ٠.٧٥ إلى ٠.٨٦، وبلغ معامل كرونباخ ألفا الكلي ٠.٨٣. وذلك دليل على أن المقاييس الأربعة المتضمنة في أداة البحث قائمة الاستقصاء تتمتع جميعها بالثبات اللازم لتطبيقها على مفردات عينة البحث. وهو دليل أيضاً على ارتفاع درجة الثبات الكلي لقائمة الاستقصاء، اضافة إلى وجود

ارتباط قوي بين اجابات مفردات العينة بالرغم من اختلاف أوقات توزيع استمارات الاستقصاء والاجابة عنها. بناءً على ذلك لزم الاحتفاظ بجميع العبارات الواردة في قائمة الاستقصاء دون حذف أي عبارة منها وعددها ٦٠ عبارة.

## ٣.٥نتائج الاحصاء الوصفي

في ضوء عرض الباحثة من خلال جدول رقم (٩) لتوزيع تكرارات ونسب الاجابات الصحيحة والخاطئة الخاصة بأسئلة مقياس وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي المصري للشمول المالي لتلك الفئة. اتضح أن أعلى نسبة للاجابات الصحيحة جاءت في السؤال الأول (CBI5) الخاص بقياس مدى وعي المفردة بمبادرة البنك المركزي لفتح حساب نشاط اقتصادي؛ حيث حققت نسبة ٨٧.١٤٪. وتلى ذلك مباشرة من حيث ترتيب الاجابات الصحيحة السؤال الثاني عشر (CBI12)، الذي حقق نسبة ٨٣.٣٪ الخاص بقياس وعي المفردة بمبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي في مختلف ربوع مصر وخاصة في المناطق الريفية. وفي المقابل آتى في ختام قائمة الترتيب السؤال التاسع (CBI9) الذي حقق أدني نسبة اجابات صحيحة قُدرت بنسبة ٤٧٪، ويقيس هذا السؤال مدى وعي المفردة بتفعيل مبادرة إكسبريس لبنك مصر الخاصة بالقروض الرقمية لتمويل المشروعات الصغيرة.

**جدول رقم (٩) نتائج اجابات مفردات عينة البحث عن أسئلة المقياس الأول الوعي بمبادرات البنك المركزي**

| رمز العبارة | الهدف من السؤال قياس وعي المفردة ب | اجابات صحيحة | | اجابات خاطئة | | الإجمالي | ترتيب الاجابات الصحيحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | (%) | التكرار | (%) | | |
| CBI1 | مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | 244 | 62.72 | 145 | 37.28 | 389 | 6 |
| CBI2 | | ٢٦٠ | 66.83 | ١٢٩ | 33.17 | 389 | ٥ |
| CBI3 | | ٢١٢ | 54.5 | ١٧٧ | 45.5 | 389 | ٧ |
| CBI4 | | ٢٠٨ | 53.47 | ١٨١ | 46.53 | 389 | ٨ |
| CBI5 | مبادرة فتح حساب لنشاط اقتصادي | 339 | 87.14 | 50 | 12.86 | 389 | 1 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CBI6 | مبادرة ادارة متخصصة في كل بنك لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | ١٩٩ | 51.15 | ١٩٠ | 48.85 | 389 | ١٠ |
| CBI7 | | ٢٠٣ | 52.18 | ١٨٦ | 47.82 | 389 | ٩ |
| CBI8 | مبادرة اعرف عميلك | ١٩٦ | 50.38 | ١٩٣ | 49.62 | 389 | ١١ |
| CBI9 | مبادرة بنك مصر إكسبريس للقروض الرقمية لتمويل المشروعات الصغيرة | ١٨٣ | 47 | ٢٠٦ | 53 | 389 | ١٢ |
| CBI10 | مبادرة السداد والتحصيل الإلكتروني للمشروعات الكائنة في المناطق الريفية والنائية | ٣١٢ | 80.2 | ٧٧ | 19.8 | 389 | ٣ |
| CBI11 | | ٢٨١ | 72.2 | ١٠٨ | 27.8 | 389 | ٤ |
| CBI12 | مبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي (ATM) في أنحاء مصر خاصة في المناطق الريفية | ٣٢٤ | 83.3 | ٦٥ | 16.7 | 389 | ٢ |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء تحليل نتائج استمارات الاستقصاء المجمعة المستوفاة)**

وتعرض الباحثة من خلال جدول رقم (١٠) توزيع تكرارات ونسب الاجابات بالموافقة وما دونها من الاجابات لمفردات عينة البحث المتعلقة بأسئلة مقياس حواجز الاستبعاد المالي؛ حيث تبين أن أعلى نسب الاجابة بالموافقة على الحواجز المسببة للاستبعاد المالي لمفردات عينة البحث والتي تعوق شمولهم مالياً جاءت رداً على السؤال التاسع (FEB9) الخاص بقياس مدى توفر الوعي المالي الكافي لدى كل مفردة بالخدمات المالية الملائمة لاحتياجات مشروعها؛ حيث حققت نسبة ٨٦.٣٧٪. وتلى ذلك مباشرة الاجابات بالموافقة عن السؤال الثامن (FEB8) الخاص بقياس مدى وجود صعوبة تواجه كل مفردة في العينة بشأن استخدام الخدمات المالية الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت والهاتف الذي حقق نسبة موافقة قدرها ٨٢.٢٦٪. مما يدل على أن الحواجز الثقافية المسببة للاستبعاد المالي والتي تصنف كحواجز استبعاد طوعية جاءت في مقدمة قائمة ترتيب حواجز الاستبعاد التي تعوق الشمول المالي لفئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث وفقاً آرائهم. ثم تلى ذلك مباشرة في المرتبة الثالثة الحواجز الجغرافية القسرية؛

حيث حققت الاجابات بالموافقة عن السؤال الأول (FEB1) نسبة ٧٨.٤٪، والخاص بقياس مدى توفر وتركز فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في الريف مقارنة بالحضر وهو ما توصلت إليه

**جدول رقم (١٠) نتائج اجابات مفردات عينة البحث عن أسئلة المقياس الثالث حواجز الاستبعاد المالي**

| رمز العبارة | الهدف من السؤال قياس | الاجابات بالموافقة | | غيرها | | الإجمالي | ترتيب الاجابات بالموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | (%) | التكرار | (%) | | |
| FEB1 | الحواجز الجغرافية (قسرية) | 305 | 78.4 | 84 | 21.6 | 389 | 3 |
| FEB2 | الحواجز الاجرائية (قسرية) | 150 | 38.56 | 239 | 61.44 | 389 | 13 |
| FEB3 | | 265 | 68.12 | 124 | 31.88 | 389 | 8 |
| FEB4 | | 293 | 75.23 | 96 | 24.77 | 389 | 5 |
| FEB5 | | 301 | 77.37 | 88 | 22.63 | 389 | 4 |
| FEB6 | حواجز التسويق (قسرية) | 203 | 52.2 | 186 | 47.8 | 389 | 11 |
| FEB7 | | 177 | 45.5 | 212 | 54.5 | 389 | 12 |
| FEB8 | الحواجز الثقافية (طوعية) | 320 | 82.26 | 69 | 17.74 | 389 | 2 |
| FEB9 | | 336 | 86.37 | 53 | 13.63 | 389 | 1 |
| FEB10 | الحواجز النفسية (طوعية) | 238 | 61.2 | 151 | 38.8 | 389 | 9 |
| FEB11 | | 224 | 57.5 | 165 | 42.5 | 389 | 10 |
| FEB12 | حواجز التكلفة (طوعية) | 288 | 74.03 | 101 | 25.97 | 389 | 6 |
| FEB13 | | 275 | 70.7 | 114 | 29.3 | 389 | 7 |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء تحليل نتائج استمارات الاستقصاء المجمعة المستوفاة)**

نتائج بحث (Jay & Prasetyantoko, 2011). كما تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج بحوث (Kundu, 2015; Luiz & Ricardo, 2019; Pankaj, et al., 2021) بشأن أن حواجز الاستبعاد الثقافية المتعلقة بالأمية المالية تمثل الحواجز الأقوى والأخطر من حيث تأثيرها السلبي على تعزيز الشمول المالي لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية بما يفوق تأثير حواجز الاستبعاد الجغرافية. وهي نفس النتائج التي توصل إليها بحث (Midgley, 2005) وعليه اوصى بترسيخ الشمول المالي لذات الفئة من خلال تقديم مكاتب البريد للخدمات المالية والمصرفية الشاملة في المناطق الريفية لمكافحة حواجز الاستبعاد المالي

الثقافية والجغرافية. وكذلك بحث (D'Alcantara & Gautier, 2013) الذي أكد على ذات النتائج، واوصى بنظام للمراسلات المصرفية والخدمات المالية والمصرفية بالتعاون بين مكاتب البريد والبنوك في المناطق الريفية.

وتأتي الحواجز الاجرائية باعتبارها من أهم الحواجز القسرية المعيقة لتعزيز الشمول المالي في المرتبة الرابعة من قائمة الترتيب وفقاً لنسبة الاجابات بالموافقة على السؤال الخامس (FEB5) التي بلغت ٧٧.٣٧٪؛ حيث يقيس هذا السؤال مدى اعتبار المفردة للضمانات على الائتمان بمثابة أحد معوقات تمويل المشروع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحثي (Oyelaran, 2007; Jay & Prasetyantoko, 2011). وفي المقابل جاءت في ختام قائمة الترتيب أدنى نسبة ٣٨.٥٦٪ للاجابات بالموافقة على السؤال الثاني (FEB2)، والذي يقيس مدى وجود صعوبة تواجه مفردات عينة البحث عند فتح حساب مصرفي لتعقد الاجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة. مما يدل على تفعيل دور مبادرات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي التي تستهدف تذليل حواجز الاستبعاد الاجرائية وتيسير اجراءات فتح حساب مصرفي بأقل الوثائق الشخصية وتبسيط الاجراءات لأقصى حد ممكن خاصة مبادرة فتح حساب نشاط اقتصادي ومبادرة اعرف عميلك.

وتوضح الباحثة من خلال جدول رقم (١١) توزيع تكرارت ونسب الاجابات الصحيحة والخاطئة لمفردات عينة البحث الخاصة بأسئلة مقياس محو الأمية المالية لأصحاب المشروعات

**جدول رقم (١١) نتائج اجابات مفردات عينة البحث عن أسئلة المقياس الرابع محو الأمية المالية**

| رمز العبارة | الهدف من السؤال قياس المعرفة ب | اجابات صحيحة | | اجابات خاطئة | | الإجمالي | ترتيب الاجابات الصحيحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | (%) | التكرار | (%) | | |
| FL1 | أهمية محو الأمية المالية | 312 | 80.2 | 77 | 19.8 | 389 | 1 |
| FL2 | مبادرات البنك المركزي لشمول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مالياً | 244 | 62.7 | 145 | 37.36 | 389 | 10 |
| FL3 | المؤسسات المالية الرسمية | 303 | 79 | 86 | 21 | 389 | 2 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FL4 | الخدمات والمنتجات المالية | 281 | 72.23 | 108 | 27.77 | 389 | 5 |
| FL5 | وأهميتها وأنواعها | 294 | 75.57 | 95 | 24.43 | 389 | 4 |
| FL6 | حسابات مصرفية | 273 | 70.17 | 116 | 29.83 | 389 | 6 |
| FL7 | ودائع | 172 | 44.2 | 217 | 55.8 | 389 | 13 |
| FL8 | ائتمان | 225 | 57.84 | 164 | 42.16 | 389 | 11 |
| FL9 | تحويلات بنكية | 161 | 41.4 | 228 | 58.6 | 389 | 14 |
| FL10 | | 298 | 76.6 | 91 | 23.4 | 389 | 3 |
| FL11 | | 134 | 34.44 | 255 | 65.56 | 389 | 15 |
| FL12 | أهمية الخدمات المالية الرقمية | 256 | 65.8 | 138 | 34.2 | 389 | 8 |
| FL13 | وعبر الإنترنت ومهارات استخدامها | 266 | 68.38 | 123 | 31.62 | 389 | 7 |
| FL14 | مفهوم ادارة المال والتخطيط المالي | 251 | 64.52 | 138 | 35.48 | 389 | 9 |
| FL15 | مفهوم التضخم | 197 | 50.64 | 192 | 49.36 | 389 | 12 |

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء تحليل نتائج استمارات الاستقصاء المجمعة المستوفاة)**

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث؛ حيث تبين أن أعلى نسب الاجابات الصحيحة جاءت رداً على السؤال الأول (FL1) الخاص بقياس أهمية محو الأمية المالية؛ حيث أن التثقيف المالي هو السبيل إلى قرارات مالية مستنيرة وعادات مالية صحيحة، حيث حققت نسبة ٨٠.٢٪. وتلى ذلك مباشرة الاجابات الصحيحة عن السؤال الثالث (FL3) الخاص بقياس وعي المفردات بأن البنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد تُعد من المؤسسات المالية الرسمية، حيث حققت نسبة ٧٩٪. وفي المقابل تبين انخفاض مستوى وعي المفردات بالاقتراض من البنوك باعتباره أكثر أماناً لتمويل المشروعات مقارنة بالاقتراض غير الرسمي حتى وإن تطلب ذلك تكاليف وضمانات، وتم قياسه من خلال السؤال الحادي عشر (FL11) الذي حقق أدنى نسبة اجابات صحيحة قدرها ٣٤.٤٤٪. مما يدل على تفضيل مفردات العينة للاقتراض بالعلاقات الاجتماعية مقارنة بالاقتراض الرسمي من البنوك. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث (Jann, et al., 2016). كما اتضح أن السؤال الثاني (FL2) جاء في المرتبة العاشرة من حيث نسبة الاجابات الصحيحة التي قُدرت

بنسبة ٦٢.٧٪، والذي استهدف قياس مستوى معرفة المفردة بالمبادرات التي اطلقها البنك المركزي المصري لشمول فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مالياً، تلك النسبة التي تقترب إلى حدٍ كبير من متوسط إجمالي نسب الاجابات الصحيحة لعبارات المقياس الأول المتضمن بالقائمة المقدر ب ٦٣.٤٣٪، والخاص بقياس مستوى وعي المفردة بذات المبادرات. وهو ما يدل على الصدق والتناسق المبدئي لاجابات مفردات عينة البحث بناءً على نتائج الاحصاء الوصفي.

كما اعتمد البحث الحالي على أساليب الاحصاء الوصفي المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأيضاً معامل ارتباط Person لوصف متغيرات البحث ومعاملات الارتباط بين تلك المتغيرات. وبينت نتائج الاحصاء الوصفي الموضحة من خلال جدول رقم (١٢) معنوية جميع معاملات الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما جاءت جميع معاملات الارتباط التي يعتبر متغير حواجز الاستبعاد المالي أحد أطرافها سلبية نظراً لطبيعة المتغير العكسية.

**جدول رقم (١٢) نتائج الاحصاء الوصفي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث**

| المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوصول المالي | الاستخدام المالي | مبادرات البنك المركزي | حواجز الاستبعاد المالي | محو الأمية المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوصول | 5.88 | 0.82 | 1 | | | | |
| الاستخدام | 3.67 | 1.08 | 0.784** | 1 | | | |
| مبادرات البنك المركزي | 8.54 | 2.26 | 0.483** | 0.455** | 1 | | |
| حواجز الاستبعاد المالي | 3.22 | 1.36 | -0.586** | -0.557** | -0.642** | 1 | |
| محو الأمية المالية | 3.38 | 2.47 | 0.578** | 0.581** | 0.631** | -0.0.541** | 1 |

**(**تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ١٪؛ بمعنى أن P<0.01** عند n=389)**

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V. 25)**

## ٤.٥ اختبار الفروض والتحليل الاحصائي للبيانات ومناقشة النتائج

استعانت الباحثة بالرموز الخاصة بمتغيرات البحث الواردة في جدول رقم (٢) في تصميم مجموعة من نماذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث. وبدأت بتصميم **النموذج الأول**

نموذج انحدار لقياس أثر المتغيرات الديموجرافية المتضمنة (السن، النوع، مستوى التعليم، مكان الاقامة، حجم المشروع، مجال المشروع) باعتبارها المتغيرات الضابطة على المتغير التابع للبحث المتمثل في الشمول المالي ببعديه الوصول والاستخدام المالي. كما تم تصميم ستة نماذج انحدار أخرى لاختبار الدور التفاعلي للمتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي وكذا المتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالي. بحيث يقيس **النموذج الثاني** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي على المتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي. ويقيس **النموذج الثالث** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي على المتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالية. في حين يقيس **النموذج الرابع** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي على المتغير التابع الشمول المالي. ويقيس **النموذج الخامس** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي والمتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي على المتغير التابع الشمول المالي. كما يقيس **النموذج السادس** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي والمتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالية على المتغير التابع الشمول المالي. وأخيراً يقيس **النموذج السابع** انحدار المتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي والمتغيرين الوسيطين حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين على المتغير التابع الشمول المالي.

علماً بأنه يشترط عند استخدام تحليل الانحدار المتعدد أن تكون نماذج الانحدار جميعها معنوية. ولاختبار الدور الوسيط للمتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي، يتم مقارنة قيمة معامل بيتا $\beta$ للمتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي في النموذجين الرابع والخامس، فإذا جاءت قيمة معامل بيتا $\beta$ للمتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي معنوياً في النموذج الرابع، وأصبح غير معنوياً في النموذج الخامس، فإن المتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي يكون وسيطاً كلياً. أما إذا انخفضت فقط قيمة معامل بيتا $\beta$ للمتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي وظلت معنوية، فإن المتغير الوسيط الأول حواجز الاستبعاد المالي يكون وسيطاً جزئياً. وأسوة بذلك لاختبار الدور الوسيط للمتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالية، يتم

مقارنة قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل الوعي بمبادرات البنك المركزي في النموذجين الرابع والسادس، فإذا كانت قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل معنوياً في النموذج الرابع، وأصبح غير معنوياً في النموذج السادس، فإن المتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالية يكون وسيطاً كلياً. أما إذا انخفضت فقط قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل ولكنها ظلت معنوية، فإن المتغير الوسيط الثاني محو الأمية المالية يكون وسيطاً جزئياً. وبالمثل فإنه لاختبار الدور الوسيط للمتغيرين الوسيطين حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين، يتم مقارنة قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل في النموذجين الرابع والسابع، فإذا كانت قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل معنوياً بالنموذج الرابع، وجاءت غير معنوية في النموذج السابع، فإن المتغيرين الوسيطين مجتمعين يتوسطا العلاقة بشكلٍ كليٍ. أما إذا انخفضت فقط قيمة معامل بيتا β للمتغير المستقل وظلت معنوية، فإن المتغيرين الوسيطين مجتمعين يتوسطا العلاقة بشكلٍ جزئيٍ.

وبناءً على تضمين البحث الحالي بعدي الوصول والاستخدام لتوصيف وقياس الشمول المالي، فإنه تم تكرار نفس تلك الخطوات على البعدين، علماً بأن نموذج انحدار الوعي بمبادرات البنك المركزي على حواجز الاستبعاد المالي واحد فيما يتعلق ببعدي الوصول والاستخدام المالي. وبالمثل فإن نموذج انحدار الوعي بمبادرات البنك المركزي على محو الأمية المالية واحد فيما يتعلق ببعدي الشمول المالي الوصول والاستخدام المالي أيضاً. كما أن نموذج انحدار الوعي بمبادرات البنك المركزي على حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية واحد فيما يخص بعدي الشمول المالي الوصول والاستخدام المالي.

وفيما يلي تعرض الباحثة نموذج انحدار المتغيرات الديموجرافية على الوصول إلى الخدمات المالية، ونماذج الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الوعي بمبادرات البنك المركزي على الوصول المالي، واختبار الدور التفاعلي الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الوصول المالي. وكذلك اختبار الدور التفاعلي الوسيط لمحو الأمية المالية في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الوصول المالي. وأخيراً اختبار الدور التفاعلي

الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الوصول المالي.

$$FAc = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_4 PS + \beta_5 PF + \varepsilon \quad (A1)$$

$$FEB = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \varepsilon \quad (A2)$$

$$FL = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \varepsilon \quad (A3)$$

$$FAc = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \varepsilon \quad (A4)$$

$$FAc = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \beta_7 FEB + \varepsilon \quad (A5)$$

$$FAc = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \beta_7 FL + \varepsilon \quad (A6)$$

$$FAc = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 CBI + \beta_7 FEB + \beta_7 FL + \varepsilon \quad (A7)$$

ويعرض جدول رقم (١٣) نتائج الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات الديموجرافية على الوصول المالي (نموذج A1)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على حواجز الاستبعاد المالي (نموذج A2)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على محو الأمية المالية (نموذج A3)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على الوصول المالي (نموذج A4)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي وحواجز الاستبعاد المالي على الوصول المالي (نموذج A5)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي ومحو الأمية المالية على الوصول المالي (نموذج A6)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي وحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية على الوصول المالي (نموذج A7).

**جدول رقم (١٣) نتائج الانحدار المتعدد على الوصول المالي وحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية**

| المتغيرات | الوصول | حواجز الاستبعاد المالي | محو الأمية المالية | الوصول | الوصول | الوصول | الوصول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نماذج الانحدار | (A1) $\beta^{(Sig)}$ | (A2) $\beta^{(Sig)}$ | (A3) $\beta^{(Sig)}$ | (A4) $\beta^{(Sig)}$ | (A5) $\beta^{(Sig)}$ | (A6) $\beta^{(Sig)}$ | (A7) $\beta^{(Sig)}$ |
| الثابت α | $0.43^{**}$ | $0.38^{**}$ | $0.39^{**}$ | $0.25^{**}$ | $0.19^{**}$ | $0.22^{**}$ | $0.13^{*}$ |
| السن (Ag) | $0.18^{*}$ | 0.10 | $0.19^{**}$ | $0.17^{*}$ | 0.09 | $0.14^{*}$ | $0.15^{*}$ |
| النوع (Gen) | $0.17^{*}$ | $0.18^{*}$ | $0.24^{**}$ | $0.18^{*}$ | $0.13^{*}$ | 0.10 | 0.09 |
| مستوى التعليم (EL) | $0.32^{**}$ | $0.29^{**}$ | $0.33^{**}$ | $0.31^{**}$ | $0.28^{**}$ | $0.36^{**}$ | $0.19^{**}$ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محل الاقامة (Re) | $0.25^{**}$ | $0.27^{**}$ | $0.28^{**}$ | $0.32^{**}$ | $0.22^{**}$ | $0.19^{**}$ | $0.17^{**}$ |
| حجم المشروع (PS) | $0.13^{*}$ | $0.19^{**}$ | $0.17^{*}$ | $0.21^{**}$ | $0.19^{**}$ | $0.13^{*}$ | $0.14^{*}$ |
| مجال المشروع (PF) | 0.09 | $0.16^{*}$ | 0.05 | 0.10 | $0.18^{*}$ | 0.07 | 0.05 |
| مبادرات البنك المركزي (CBI) | | $-0.31^{**}$ | $0.35^{**}$ | $0.49^{**}$ | $0.29^{**}$ | $0.38^{**}$ | $0.43^{**}$ |
| حواجز الاستبعاد المالي (FEB) | | | | | $-0.47^{**}$ | | $-0.26^{**}$ |
| محو الأمية المالية (FL) | | | | | | $0.36^{**}$ | $0.39^{**}$ |
| معنوية النموذج $F^{(Sig)}$ | $78.13^{**}$ | $-76.14^{**}$ | $94.17^{**}$ | $95.22^{**}$ | $-73.06^{**}$ | $113.19^{**}$ | $124.66^{**}$ |
| القدرة التفسيرية $R^2$ | 0.36 | 0.34 | 0.39 | 0.43 | 0.45 | 0.49 | 0.51 |

**(**تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ١٪؛ بمعنى أن P<0.01** عند n=389)**

**(*تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٥٪؛ بمعنى أن P<0.05* عند n=389)**

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V. 25)**

ومن خلال استعراض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنماذج البحث الخاصة ببعد الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية. بينت نتائج اختبار النموذج (A1) أن النموذج معنوي، وبأن المتغيرات الديموجرافية لديها قدرة على تفسير ٣٦٪ من محددات وصول كل مفردة ضمن عينة البحث إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية والتنبؤ بها. كما تبين أن لبعض المتغيرات الديموجرافية تأثير معنوي على الوصول، والمتمثلة في متغيرات مستوى التعليم ثم محل الاقامة فالسن والنوع وحجم المشروع مرتبة وفقاً لقوة تأثيرها. وفي المقابل لم يكن لمتغير مجال المشروع تأثير على وصول كل مفردة إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية. وهو ما يدل على **صحة الفرض الفرعي الأول (H1a)** المنبثق عن الفرض الأساسي الأول (H1) القائل بأنه **يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على وصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

كما تشير نتائج اختبار النموذج (A2) إلى معنويته وقدرته على تفسير ٣٤٪ من التباين بين مفردات عينة البحث بشأن حواجز الاستبعاد المالي والتنبؤ بذلك، والتي قد تتسبب في حرمانهم من

الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. وأن لبعض المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في مستوى التعليم ثم محل الاقامة وحجم المشروع والنوع ومجال المشروع مرتبة وفقاً لقوتها تأثيرها المعنوي على حواجز الاستبعاد المالي التي تتعرض لها مفردات البحث والتباين فيما بينها، ولم يكن لمتغير السن تأثير معنوي. كما تبين أن لمتغير الوعي بمبادرات البنك المركزي تأثير معنوي سلبي قوي على حواجز الاستبعاد المالي التي تعاني منها مفردات عينة البحث؛ بمعنى أن تلك المبادرات ووعي الفئة المستهدفة بها والمتمثلة في أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قد يترتب عليها تذليل حواجز الاستبعاد المالي التي قد تعوق المفردات عن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وتخفيف حدة النواتج السلبية المترتبة عليها.

وتوصلت نتائج اختبار النموذج (A3) أن النموذج معنوي، ولديه قدرة على تفسير والتنبؤ بالتباين بين مفردات عينة البحث بشأن مستوى محو الأمية المالية، وذلك بنسبة ٣٩٪. كما تبين أن الوعي بمبادرات البنك المركزي لها تأثير معنوي ايجابي قوي على مستوى محو الأمية المالية لمفردات عينة البحث، تلى ذلك التأثير من حيث قوته تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في مستوى التعليم ثم محل الاقامة والنوع والسن وحجم المشروع على التوالي مرتبة وفقاً لقوتها، ولم يكن لمتغير مجال المشروع تأثير.

واوضحت نتائج اختبار النموذج (A4) أن النموذج معنوي، وذات قدرة تفسيرية تنبؤية بنسبة ٤٣٪ للتباين بين مفردات عينة البحث فيما يخص وصول المفردات إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية. واتضح أيضاً أن لمتغير الوعي بمبادرات البنك المركزي تأثير معنوي قوي على وصول مفردات عينة البحث إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، تلى ذلك التأثير من حيث قوته بعض المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في محل الاقامة ثم مستوى التعليم وحجم المشروع والنوع والسن مرتبة وفقاً لقوتها، ولم يكن لمجال المشروع تأثير معنوي. وهو ما يشير إلى **صحة الفرض الفرعي الأول (H2a)** المنبثق عن الفرض الأساسي الثاني (H2) القائل بأنه **يوجد تأثير**

**معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

وتشير نتائج اختبار النموذج (A5) إلى معنوية النموذج، وأن حواجز الاستبعاد المالي تتوسط جزئياً العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية؛ حيث انخفضت قيمة معامل بيتا β للوعي بمبادرات البنك المركزي في النموذج (A5) مقارنة بقيمتها في النموذج (A4)، ولكنها ظلت معنوية. ويدل ذلك على امكانية تفسير والتنبؤ بنسبة ٤٥٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي من ناحية وبين وصول مفردات عينة البحث إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية من ناحية أخرى، وذلك وفقاً لنوعية وقوة حواجز الاستبعاد المالي المسببة لحرمانهم من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. فقد يؤدي تفعيل مبادرات البنك المركزي ووعي المفردات بأهميتها إلى تحسين مستويات وصولهم إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، ولكن قد يعوق ذلك ويخفض مستويات الوصول حواجز الاستبعاد المالي متضمنة حواجز الاستبعاد الجغرافية والاجرائية والثقافية والنفسية، اضافة إلى حواجز التكلفة والتسويق. وتتفق تلك النتيجة مع **الفرض الفرعي الأول (H3a)** المنبثق عن الفرض الأساسي الثالث (H3) القائل بأنه **تتوسط حواجز الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ، مما يدل على صحة الفرض.**

وباختبار نموذج (A6) تبين معنويته، وأن محو الأمية المالية تتوسط جزئياً العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية؛ حيث تبين معنوية معامل بيتا β للوعي بمبادرات البنك المركزي في النموذج (A6)، بالرغم من انخفاض قيمته مقارنة بقيمته في النموذج (A4). ويشير ذلك إلى امكانية تفسير والتنبؤ بنسبة ٤٩٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي ووصول مفردات عينة البحث إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية بمستوى محو الأمية المالية لمفردات عينة البحث. فقد يؤدي تفعيل مبادرات البنك المركزي

ووعي مفردات العينة بها وبأهميتها إلى زيادة مستوى المعرفة المالية الأساسية لديهم بما يحقق محو أميتهم المالية، وهو ما قد يُحسن من مستويات وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. ويتفق تفسير هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج بحثي (Hakim, et al., 2018; Olubanjo & Olayinka, 2019) بشأن أن لمحو الأمية المالية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة تأثير معنوي قوي على وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية باعتبار أن التثقيف المالي هو أساس الوصول المالي. وبالتالي تشير تلك النتيجة إلى **صحة الفرض الفرعي الأول (H4a)** المنبثق عن الفرض الأساسي الرابع (H4) القائل بأنه **تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

ويتضح من نتائج اختبار النموذج (A7) أنه نموذج معنوي، وأن متغيري حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين يتوسطا جزئياً العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي من ناحية وبين الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية؛ حيث أن قيمة معامل بيتا $\beta$ للوعي بمبادرات البنك المركزي في النموذج (A7) انخفضت مقارنة بقيمتها في النموذج (A4)، ولكنها احتفظت بمعنويتها. كما اتضحت امكانية تفسير ٥١٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين وصول مفردات العينة إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وذلك بمستوى متغيري حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين. فقد يؤدي تفعيل مبادرات البنك المركزي ووعي المفردات بها إلى تذليل حواجز الاستبعاد المالي، والتي من بينها الحواجز الثقافية الخاصة بالأمية المالية التي تعاني منها مفردات العينة، وأن تلك المبادرات قد تُحسن من مستويات المعرفة المالية الأساسية لديهم بما يمحو أميتهم المالية، وعليه قد تُذلل باقي الحواجز لزيادة وعيهم بأهمية الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، ودعم قدرتهم على المفاضلة فيما بينها، واتخاذ قرارات مالية مستنيرة من شأنها دعم وصولهم إليها. مما يدلل على **صحة الفرض الفرعي الأول (H5a)** المنبثق عن الفرض الأساسي الخامس (H5) القائل بأنه **تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو**

**الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

كما تعرض الباحثة نموذج انحدار المتغيرات الديموجرافية على استخدام الخدمات المالية، ونماذج الانحدار المتعدد لاختبار تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي التي تستهدف تلك الفئة بعينها على استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية. واختبار الدور التفاعلي الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الاستخدام المالي. وكذلك اختبار الدور التفاعلي الوسيط لمحو الأمية المالية في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الاستخدام المالي. وأيضاً اختبار الدور التفاعلي الوسيط لمتغيري حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية مجتمعين في العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين الاستخدام المالي.

$$FUs = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_4 PS + \beta_5 PF + \varepsilon \quad (B1)$$

$$FEB = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \varepsilon \quad (B2)$$

$$FL = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \varepsilon \quad (B3)$$

$$FUs = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \varepsilon \quad (B4)$$

$$FUs = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \beta_7 FEB + \varepsilon \quad (B5)$$

$$FUs = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \beta_7 FL + \varepsilon \quad (B6)$$

$$FUs = \alpha + \beta_1 Ag + \beta_2 Gen + \beta_3 EL + \beta_4 Re + \beta_5 PS + \beta_6 PF + \beta_7 FBI + \beta_7 FEB + \beta_7 FL + \varepsilon \quad (B7)$$

ويعرض جدول رقم (١٤) نتائج الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات الديموجرافية على الاستخدام المالي (نموذج B1)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على حواجز الاستبعاد المالي (نموذج B2)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على محو الأمية المالية (نموذج B3)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي على الاستخدام المالي (نموذج B4)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي وحواجز الاستبعاد المالي على الاستخدام المالي (نموذج B5)، وتأثير

المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي ومحو الأمية المالية على الاستخدام المالي (نموذج B6)، وتأثير المتغيرات الديموجرافية والوعي بمبادرات البنك المركزي وحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية على الاستخدام المالي (نموذج B7).

وباستعراض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنماذج البحث الخاصة ببعد استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية. اوضحت نتائج اختبار النموذج (B1) معنوية النموذج. كما أن المتغيرات الديموجرافية تفسر وتتنبأ بنسبة ٣٨٪ من محددات استخدام كل مفردة ضمن عينة البحث للمنتجات والخدمات المالية الرسمية. وتبين أن بعض المتغيرات الديموجرافية ذات تأثير معنوي على الاستخدام، وتتمثل في متغيرات مستوى التعليم ومحل الاقامة ثم السن وحجم المشروع والنوع مرتبة وفقاً لقوة تأثيرها. ولم يؤثر متغير مجال المشروع على استخدام كل مفردة ضمن عينة البحث للمنتجات والخدمات المالية الرسمية. وهو ما يدل على **صحة الفرض الفرعي الثاني (H1b)** المنبثق عن الفرض الأساسي الأول (H1) القائل بأنه **يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على استخدام المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

**جدول رقم (١٤) نتائج الانحدار المتعدد على الاستخدام المالي وحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية**

| المتغيرات | الاستخدام | حواجز الاستبعاد المالي | محو الأمية المالية | الاستخدام | الاستخدام | الاستخدام | الاستخدام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نماذج الانحدار | (B1) $\beta^{(Sig)}$ | (B2) $\beta^{(Sig)}$ | (B3) $\beta^{(Sig)}$ | (B4) $\beta^{(Sig)}$ | (B5) $\beta^{(Sig)}$ | (B6) $\beta^{(Sig)}$ | (B7) $\beta^{(Sig)}$ |
| الثابت α | $0.41^{**}$ | $0.33^{**}$ | $0.36^{**}$ | $0.29^{**}$ | $0.23^{**}$ | $0.19^{**}$ | $0.14^{*}$ |
| السن (Ag) | $0.22^{**}$ | 0.10 | $0.17^{**}$ | $0.18^{**}$ | 0.07 | $0.16^{*}$ | $0.15^{*}$ |
| النوع (Gen) | $0.17^{**}$ | $0.18^{*}$ | $0.16^{*}$ | $0.14^{*}$ | $0.15^{*}$ | 0.09 | 0.05 |
| مستوى التعليم (EL) | $0.34^{**}$ | $0.27^{**}$ | $0.35^{**}$ | $0.33^{**}$ | $0.29^{**}$ | $0.38^{**}$ | $0.19^{**}$ |
| محل الاقامة (Re) | $0.26^{**}$ | $0.28^{**}$ | $0.29^{**}$ | $0.34^{**}$ | $0.22^{**}$ | $0.19^{**}$ | $0.18^{**}$ |
| حجم المشروع (PS) | $0.19^{**}$ | $0.14^{*}$ | $0.19^{**}$ | $0.16^{*}$ | $0.17^{*}$ | $0.16^{**}$ | $0.13^{*}$ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال المشروع (PF) | 0.09 | $0.17^{**}$ | 0.05 | 0.10 | $0.19^{**}$ | 0.05 | 0.07 |
| مبادرات البنك المركزي (CBI) | | $-0.33^{**}$ | $0.38^{**}$ | $0.47^{**}$ | $0.31^{**}$ | $0.39^{**}$ | $0.44^{**}$ |
| حواجز الاستبعاد المالي (FEB) | | | | | $-0.48^{**}$ | | $-0.28^{**}$ |
| محو الأمية المالية (FL) | | | | | | $0.39^{**}$ | $0.41^{**}$ |
| معنوية النموذج $F^{(Sig)}$ | $79.15^{**}$ | $-73.16^{**}$ | 96.13 | $97.44^{**}$ | $71.02^{**}$ | $117.06^{**}$ | $138.66^{**}$ |
| القدرة التفسيرية $R^2$ | 0.38 | 0.35 | 0.43 | 0.46 | 0.42 | 0.53 | 0.55 |

**(**تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ١٪؛ بمعنى أن P<0.01** عند n=389)**

**(*تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٥٪؛ بمعنى أن P<0.05* عند n=389)**

**(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V. 25)**

وبينت نتائج اختبار النموذج (B2) أن النموذج معنوي، ولديه قدرة على تفسير والتنبؤ بنسبة ٣٥٪ من التباين بين مفردات عينة البحث فيما يخص حواجز الاستبعاد المالي، والتي قد تؤدي إلى حرمانهم من استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية. كما أن المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في محل الاقامة ومستوى التعليم ثم النوع ومجال المشروع وحجم المشروع مرتبة وفقاً لقوة تأثيرها معنوياً على حواجز الاستبعاد المالي التي تعوق مفردات عينة البحث والتباين بين المفردات فيما يتعلق بنوع وقوة تلك الحواجز، ولم يكن لمتغير السن تأثير معنوي. كما اتضح أن لمتغير الوعي بمبادرات البنك المركزي تأثير سلبي قوي معنوي على حواجز الاستبعاد المالي التي من الممكن أن تعوق مفردات عينة البحث عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، وتقلص من الآثار المترتبة عليها.

وتشير نتائج اختبار النموذج (B3) إلى معنوية النموذج، كما أن له قدرة تفسيرية تنبؤية بنسبة ٤٣٪ بشأن التباين في مستوى الأمية بين مفردات عينة البحث. وأن الوعي بمبادرات البنك المركزي ذات تأثير ايجابي قوي معنوي على مستوى محو الأمية المالية لمفردات العينة، ويلي ذلك

التأثير من حيث قوته تأثير متغيرات مستوى التعليم ثم محل الاقامة وحجم المشروع والسن والنوع متتالية وفقاً لقوة تأثيرها، وفي المقابل لم يكن لمجال المشروع تأثير معنوي.

كما توصلت نتائج اختبار النموذج (B4) إلى معنوية النموذج، وأنه يفسر ويتنبأ بنسبة ٤٦٪ من التباين بين استخدام مفردات عينة البحث للمنتجات والخدمات المالية الرسمية. وأن لمتغير الوعي بمبادرات البنك المركزي تأثير قوي معنوي على استخدام مفردات العينة للخدمات والمنتجات المالية الرسمية، ويلي ذلك من حيث قوة التأثير المتغيرات الديموجرافية متضمنة محل الاقامة ومستوى التعليم والسن وحجم المشروع والنوع مرتبة وفقاً لقوة تأثيرها، ولم يؤثر متغير مجال المشروع. ويدلل ذلك على **صحة الفرض الفرعي الثاني (H2b)** المنبثق عن الفرض الأساسي الثاني (H2) القائل بأنه **يوجد تأثير معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

وباختبار النموذج (B5) تبين معنويته، وأن حواجز الاستبعاد المالي تتوسط جزئياً العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية؛ حيث اتضح انخفاض قيمة معامل بيتا β للوعي بمبادرات البنك المركزي في نموذج (B5) مقارنة بقيمتها في نموذج (B4)، ولكنها ظلت معنوية. ويشير ذلك إلى امكانية تفسير والتنبؤ بنسبة ٤٢٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين استخدام مفردات عينة البحث للمنتجات والخدمات المالية الرسمية، وذلك اعتماداً على قوة ونوعية حواجز الاستبعاد المالي المسببة لحرمان المفردات من استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. فقد ينتج عن تفعيل مبادرات البنك المركزي ووعي مفردات العينة بها وبأهميتها تحسن مستويات استخدامهم للمنتجات والخدمات الرسمية المالية، وقد يعوق ذلك ويخفض مستويات الاستخدام حواجز الاستبعاد المالي متمثلة في الحواجز الجغرافية والاجرائية والنفسية والثقافية وحواجز التسويق والتكلفة. ويشير ذلك إلى **صحة الفرض الفرعي الثاني (H3b)** المنبثق عن الفرض الأساسي الثالث (H3) القائل بأنه **تتوسط حواجز**

**الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

واوضحت نتائج اختبار نموذج (B6) معنوية النموذج، كما أن محو الأمية المالية تتوسط العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية بشكلٍ جزئي، وذلك لانخفاض قيمة معامل بيتا β للوعي بمبادرات البنك المركزي في نموذج (B5) عن قيمته السابقة في نموذج (B4)، ولكنه ظل معنوياً. ويدلل ذلك على امكانية تفسير والتنبؤ بنسبة ٥٣٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي واستخدام مفردات العينة للمنتجات والخدمات المالية الرسمية، وفقاً لمستوى محو الأمية المالية لمفردات العينة. فقد ينتج عن تفعيل مبادرات البنك المركزي ووعي المفردات باطلاقها وأهميتها ارتفاع مستوى المعرفة المالية الأساسية لدى المفردات وصولاً إلى محو أميتهم المالية، وهو ما قد يؤدي إلى تحسن مستويات استخدامهم للمنتجات والخدمات المالية الرسمية. ويشير ذلك إلى **صحة الفرض الفرعي الأول (H4b)** المنبثق عن الفرض الأساسي الرابع (H4) القائل بأنه **تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

وتدل نتائج اختبار نموذج (B7) أن النموذج معنوي، وأن متغير حواجز الاستبعاد المالي مجتمعاً مع متغير محو الأمية المالية يتوسطا جزئياً العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية؛ حيث انخفضت قيمة معامل بيتا β للوعي بمبادرات البنك المركزي في نموذج (B6) مقارنة بقيمته في النموذج (B4)، بالرغم من أنه مازال معنوياً. كما تبين امكانية تفسير والتنبؤ بنسبة ٥٥٪ من العلاقة بين الوعي بمبادرات البنك المركزي وبين استخدام مفردات عينة البحث للمنتجات والخدمات المالية الرسمية، وذلك وفقاً لقوة ونوعية حواجز الاستبعاد المالي التي تواجه مفردات العينة، وكذلك مستوى محو الأمية المالية للمفردات مجتمعين. فقد يتسبب الوعي بمبادرات البنك المركزي في تقليص حواجز الاستبعاد المالي، والتي

من أهمها الأمية المالية التي تعاني منها المفردات باعتبارها من الحواجز الثقافية. وعليه فقد يؤدي تفعيل تلك المبادرات الوعي بها إلى تحسن مستويات المعرفة المالية الأساسية لديهم على النحو الذي يمحو أميتهم المالية، وهو ما قد يؤدي إلى تقليص باقي الحواجز لزيادة وعيهم بضرورة المنتجات والخدمات المالية الرسمية، ودعم قدرتهم على المفاضلة بينها، واختيار أنسبها، واستخدامها على نحوٍ أفضل. ويشير ذلك إلى **صحة الفرض الفرعي الثاني (H5b)** المنبثق عن الفرض الأساسي الخامس (H5) القائل بأنه **تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية الرسمية.**

## ٦. مناقشة نتائج البحث

**١.٦** ثبت **صحة الفرض الأساسي الأول (H1)** القائل بأنه **يوجد تأثير معنوي للمتغيرات الديموجرافية على الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث.** كما تبين اتفاق نتيجة اختبار الفرض الأساسي الأول للبحث الحالي مع ما توصل إليه بحث (Anand & Kuldip, 2013) من نتائج بشأن أن للمتغيرات الديموجرافية متمثلة في السن والنوع ومستوى التعليم ومكان الاقامة تأثير معنوي على تعزيز الشمول المالي للأفراد. واتفقت معه نتائج بحث (Hakim, et al., 2018) بشأن متغير مستوى التعليم. واتفقت معه نتائج بحوث (Nandru, et al., 2016; Soumaré, et al., 2016; Abeer & Noura, 2019) من حيث متغيري السن ومستوى التعليم. ولكن اختلفت معه نتائج بحث (Abeer & Noura, 2019) التي توصلت إلى أن ليس للنوع تأثير معنوي على تعزيز الشمول المالي للأفراد. وبشأن نفس المتغير اتفقت نتائج (Amanda, 2019; Francis & Laurent, 2020) مع نتائج البحث الحالي بشأن أن للنوع تأثير معنوي على الشمول المالي للأفراد.

٢.٦ ثبت **صحة الفرض الأساسي الثاني (H2)** القائل بأنه **يوجد تأثير معنوي لوعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي على شمولهم المالي.** وهو ما يعني ضرورة التكامل والتنسيق بين مبادرات البنك المركزي المصري المستهدفة تعزيز الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وصولاً إلى تنمية تلك المشروعات ودمجها في النظام المالي الرسمي، وهو ما يتفق مع توصيات بحثا (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨؛ أحمد، ٢٠١٩).

٣.٦ تحقق وثبت **صحة الفرض الأساسي الثالث (H3)** القائل بأنه **تتوسط حواجز الاستبعاد المالي العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.**

٤.٦ ثبت **صحة الفرض الأساسي الرابع (H4)** القائل بأنه **تتوسط محو الأمية المالية العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.** وتتفق نتائج اختبار هذا الفرض مع نتائج بحوث (Victoria, 2016; Calum & Xueping, 2017; Abdulmalik, 2019; Abeer & Noura,2019; Maren & Philip, 2019; Lestari, et al., 2020; Oluwatoyin, 2020) من حيث أن محو الأمية المالية ضرورة حتمية لتعزيز الشمول المالي خاصة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية.

٥.٦ ثبت **صحة الفرض الأساسي الخامس (H5)** القائل بأنه **تتوسطا حواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية معاً العلاقة بين وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عينة البحث بمبادرات البنك المركزي وبين شمولهم المالي.**

## ٧. دلالات البحث وآفاق البحوث المستقبلية

وفيما يلي **تناقش الباحثة** استنتاجات البحث ودلالاته النظرية والتطبيقية، وتقدم آفاق للبحوث المستقبلية في ذات المجال:

## ١.٧ دلالات البحث النظرية

لنتائج البحث الحالي انعكاسات نظرية هامة؛ فبالرغم من تناول العديد من البحوث للشمول المالي ومحو الأمية المالية والحواجز المسببة للاستبعاد المالي إلا أن جميعها لم تتناول الوعي بمبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي المصري؛ حيث ركز البحث الحالي على دور الوعي بمبادرات البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي والدور الوسيط في هذه العلاقة لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية. وبناءً على نتائج البحث الحالي، تم التوصل إلى أن الوعي بمبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي له دور مؤثر بشكلٍ ايجابي في تعزيز الشمول المالي للفرد ببعديه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، ولكن حواجز الاستبعاد المالي تُخفض من قوة هذه العلاقة. ويكون للوعي بالمبادرات تأثير سلبي على حواجز الاستبعاد المالي بنوعيها القسرية والطوعية بما يذللها ويقلص من آثارها السلبية، ويكون لمحو الأمية المالية تأثير ايجابي قوي على هذه العلاقة؛ فكلما تم محو الأمية المالية للفرد كلما زادت قوة العلاقة بين الوعي بالمبادرات وبين تعزيز الشمول المالي ببعديه الوصول والاستخدام والعكس كذلك. كما أن محو الأمية المالية تُخفض من التأثير السلبي لحواجز الاستبعاد المالي بنوعيها القسرية والطوعية على تلك العلاقة. وتتفق أيضاً نتائج البحث الحالي مع البناء الفكري لنظرية محو الأمية المالية وكذلك نظرية التعلم الاجتماعي من حيث أن محو الأمية المالية للفرد تمثل النواة الأولى للبناء المعرفي المالي للفرد بما يغير من اتجاهاته وممارساته المالية ويدعم قدرته على اتخاذ قرارات تمويل واعية مستنيرة بما يعزز الشمول المالي ويذلل حواجز الاستبعاد المالي.

## ٢.٧ دلالات البحث التطبيقية

ولنتائج البحث الحالي انعكاسات تطبيقية غاية في الأهمية؛ حيث أكدت النتائج على ضرورة الارتقاء بمستوى وعي فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري باعتبارها الخطوة الأولى نحو تعزيز الشمول المالي لتلك الفئة من

المشروعات ودعمها بتمويل رسمي ميسر التكلفة وميسور الاجراءات؛ حيث أن الكثير من تلك المشروعات مازالت خارج النظام المالي الرسمي للدولة، وبالتالي تعزيز وصول تلك الفئة إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها.

كما أن وعي فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي تمثل أيضاً الخطوة الأولى نحو مكافحة الحواجز المسببة للاستبعاد المالي لتلك الفئة وتذليلها وتقليص آثارها السلبية على العلاقة بين الوعي بالمبادرات وتعزيز الشمول المالي؛ حيث أن مبادرة تمويل تلك الفئة من المشروعات وأيضاً مبادرة فتح حساب نشاط اقتصادي تستهدف بالدرجة الأولى تذليل حواجز الاستبعاد الاجرائية وحواجز التسويق باعتبارهما من الحواجز القسرية وكذلك حواجز التكلفة الطوعية. كما أن مبادرة ادارة متخصصة في كل بنك لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة تستهدف تذليل الحواجز الاجرائية وأيضاً الحواجز الثقافية الطوعية وفي مقدمتها الأمية المالية؛ بحيث ترتكز تلك الادارة على كوادر بشرية مدربة ومؤهلة تقدم المعرفة والنصح والمشورة المالية لأصحاب تلك المشروعات بشأن كيفية الحصول على تمويل رسمي آمن وميسور التكلفة، وكيفية الاحتفاظ بسجل ائتماني نظيف، وغير ذلك من أوجه التوعية المالية التي من شأنها تذليل حواجز الاستبعاد الثقافية وتزيد من مستويات الثقة في النظام المالي الرسمي والمؤسسات المالية الرسمية وما تقدم من خدمات ومنتجات مالية رسمية لدى تلك الفئة مما يساعد في تذليل حواجز الاستبعاد النفسية الطوعية. بالاضافة إلى مبادرة فتح حساب إلكتوني ومبادرة القرض الرقمي ومبادرة السداد والتحصيل الإلكتروني لتلك الفئة من المشروعات المتوطنة في الريف ومبادرة نشر البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي في أنحاء ج.م.ع خاصة في الريف وتستهدف جميعها تذليل حواجز الاستبعاد المالي الجغرافية والاجرائية القسرية وحواجز التكلفة الطوعية. ويكون لذلك انعكاس ايجابي على تعزيز الشمول المالي لتلك الفئة من المشروعات ببعديه الوصول والاستخدام المالي.

كما بينت نتائج البحث أيضاً أن محو الأمية المالية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة المتواجدة في المناطق الريفية بشأن أنواع المؤسسات المالية الرسمية وأنواع الخدمات والمنتجات المالية الرسمية من حسابات مصرفية وائتمان وودائع وتحويلات بنكية ومدفوعات إلكترونية والخدمات المالية الرقمية والمصرفية عبر الإنترنت والهاتف، والتي تيسر الوصول إليها مبادرات البنك المركزي، وبعض المفاهيم المالية مثل ادارة المال والتخطيط المالي والتضخم اضافة إلى أهمية محو الأمية المالية في حد ذاتها والإلمام باطلاق البنك المركزي لمبادرات الشمول المالي لها دور وسيط ايجابي قوي مؤثر في العلاقة بين وعي تلك الفئة بالمبادرات من ناحية وبين تعزيز شمولهم المالي من حيث وصولهم إلى ما تيسره تلك المبادرات من خدمات مالية رسمية واستخدامها، يفوق ما قد تسببه حواجز الاستبعاد المالي من دور وسيط سلبي مؤثر في ذات العلاقة.

## ٨. توصيات البحث

**تختتم الباحثة** البحث الحالي بمجموعة من التوصيات المبنية على ما توصل إليه البحث من نتائج تعرضها الباحثة جدول رقم (١٥)، وتقترح خطة لتنفيذ تلك التوصيات موجهه إلى البنك المركزي المصري والبنوك الخاضعة له وبعض مؤسسات الدولة المعنية بتعزيز الشمول المالي في مصر والمرجو مشاركتها في تفعيل تنفيذ التوصيات المقدمة، وذلك كما يلي:

**جدول رقم (١٥) توصيات البحث وخطة تنفيذها**

| التوصية | آليات تنفيذها | جهة التنفيذ | المدى الزمني للتنفيذ | النتائج المتوقعة من التنفيذ |
|---|---|---|---|---|
| ضرورة نشر الوعي بمبادرات الشمول المالي التي اطلقها البنك المركزي المصري والبنوك الخاضعة | ١-الاستعانة بخبراء ماليين متخصصين لإعداد برامج محو الأمية المالية لمختلف الفئات خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لتوعيتهم بأهمية محو | ادارة البحوث والتطوير بالبنك المركزي المصري بالتعاون والتنسيق مع ادارات | من سنة إلى أقل من خمس سنوات ويتم قياس وتقييم النتائج سنوياً. | ١- الارتقاء بمستوى وعي الفئات المستهدفة بمبادرات الشمول المالي والمزايا التي تقدمها خاصة لفئة أصحاب المشروعات |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لاشرافه لدى الفئات المستهدفة بالمبادرات خاصة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية. | الأمية المالية ومزايا الاستفادة بمبادرات الشمول المالي وأنواع المؤسسات المالية الرسمية وما تقدم من منتجات وخدمات مالية رسمية وغيرها من مناحي التثقيف المالي الضرورية لتلك الفئة.<br>٢-تزويد ادارة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بكل بنك بكوادر بشرية متخصصة ومدربة تعمل في مجال التثقيف المالي والبرمجة المالية لتوعية تلك الفئة بمبادرات الشمول المالي.<br>٣-تنظيم حملات التوعية المالية لتلك الفئة وإعداد الفيديوهات التعليمية المالية المبسطة بشأن مبادرات الشمول المالي ومزاياها وبالمعرفة المالية المرتبطة بها والتنسيق مع وسائل الاعلام المختلفة وإعداد الندوات التثقيفية المالية لتلك الفئة.<br>٤-القياس والتقييم الدوري لنتائج ذلك لتحديد مدى التقدم في مستوى وعي فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات الشمول المالي. | البحوث والتطوير وادارات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالبنوك الخاضعة له ووسائل الاعلام المختلفة. | | المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمتوطنة في الريف المصري، وبالتالي تذليل حواجز التسويق باعتبارها من حواجز الاستبعاد المالي الطوعية.<br>٢- دعم قدرة تلك الفئة على تكوين اتجاه مالي سليم واتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن الاستفادة من هذه المبادرات وتعزيز شمولهم المالي والاندماج في النظام المالي الرسمي.<br>٣- تذليل حواجز الاستبعاد الطوعية والحد من الآثار المترتبة عليها خاصة الأمية المالية كأحد الحواجز الثقافية الخطرة وأيضاً الحواجز النفسية. |
| زيادة فرص وصول فئة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة للتمويل الرسمي والحصول عليه. | ١-نشر فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي (ATM) الثابتة والمتنقلة في المناطق الريفية ومناطق تركز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.<br>٢-التعاون بين البنوك التجارية ومكاتب | ادارة البحوث والتطوير بالبنك المركزي المصري بالتنسيق مع ادارات البحوث والتطوير وادارات | من سنة إلى أقل من خمس سنوات وتُقاس وتقييم النتائج سنوياً. | ١- زيادة مستويات وصول أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر القاطنة في المناطق الريفية للخدمات والمنتجات المالية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | البريد لاتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لقاطني المناطق الريفية وتيسيير الوصول إليها.<br>٣-تبسيط اجراءات حصول تلك المشروعات على تمويل رسمي خاصة ما يتعلق بخدمات الائتمان، ودعم قدرتهم على الاحتفاظ بسجل ائتماني نظيف. | تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالبنوك الخاضعة لاشرافه وهيئة البريد المصري. | | الرسمية، وبالتالي تذليل حواجز الاستبعاد المالي الجغرافية القسرية.<br>٢-دعم قدرة تلك الفئة على الحصول على التمويل الرسمي بيسر، وبالتالي تذليل الحواجز الاجرائية القسرية المسببة للاستبعاد المالي. |
| القياس المقارن المستمر للتطور في مستويات الشمول المالي للفئات المستهدفة بمبادرات البنك المركزي المصري والبنوك التابعة له وبشكلٍ خاص فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. | ١-قياس مدى التزام البنك المركزي والبنوك التابعة له بتنفيذ مبادرات الشمول المالي التي تم اطلاقها وتوافر واتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المناسبة للفئات المستهدفة بالمبادرات خاصة الخدمات المصرفية الأساسية من حساب مصرفي وائتمان بتكلفة مناسبة على النحو الذي يحقق أهداف المبادرات ويقلص من حواجز الاستبعاد المالي القسرية والطوعية ويحد من آثارها السلبية.<br>٢-قياس مدى التقدم في مستويات وصول الفئات المستهدفة بمبادرات الشمول المالي خاصة فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية وحصولها فعلياً عليها.<br>٣-قياس مدى التقدم في مستويات استخدام الفئة المستهدفة بالمبادرات | ادارة البحوث والتطوير بالبنك المركزي المصري بالتنسيق والتعاون مع ادارات البحوث والتطوير وادارات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالبنوك الخاضعة لاشرافه. | دورياً بحدٍ أدنى بعد مرور سنة من اطلاق كل مبادرة. | ١-تقييم مدى تحقق أهداف مبادرات الشمول المالي خاصة ما يتعلق بدمج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي لضمان استدامتها المالية وحصولها على تمويل رسمي بشكلٍ ميسر وآمن.<br>٢-ابتكار منتجات وخدمات مالية مستحدثة تلائم التطور في الاحتياجات التمويلية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر واطلاق مبادرات جديدة لتعزيز الشمول المالي لتلك الفئة وزيادة الخيارات المالية الرسمية المتاحة لها بتكلفة مناسبة لتذليل |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | للمنتجات والخدمات المالية الرسمية والاستمرار في ذلك لتطويرها وتجويدها وفقاً لاحتياجاتها التمويلية.<br>٤-استخدام مقاييس شاملة موضوعية لتحديد مدى التطور في مستوى الشمول المالي تراعي القياس من منظور العرض متمثلة في الجهات المبادرة والمشاركة في تنفيذ المبادرات ومن منظور الطلب متمثلة في آراء الفئات المستهدفة بالمبادرات لضمان نتائج دقيقة محايدة. | | | حواجز الاستبعاد المالي الطوعية الخاصة بالتكلفة.<br>٣- التطوير المستمر للاستراتيجية القومية لتعزيز الشمول المالي في مصر لتحقيق التنمية المستدامة للفئات الأضعف لتمكينها مالياً خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لضمان استدامتها مالياً. |
| التوجه بالتثقيف والتعليم المالي وضرورة محو الأمية المالية لمختلف فئات المجتمع المصري خاصة قاطني المناطق الريفية من فئة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المتوطنة في الريف المصري. | ١-اصدار مجلس الوزراء المصري قرار بتأسيس مجلس قومي للتثقيف المالي معني بمحو الأمية المالية لمختلف فئات المجتمع المصري.<br>٢-صياغة إستراتيجية قومية متكاملة وبرامج زمنية لتنفيذها لمحو الأمية المالية للمصريين مع التركيز على الفئات المجتمعية الأضعف كالنساء ومحدودي الدخل وذوي الهمم والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة خاصة المتواجدة في المناطق الريفية.<br>٣-تفعيل دور الريادة الريفية في محو الأمية المالية لقاطني الريف أسوة بمجال التثقيف الصحي لنشر الوعي المالي في ربوع الريف المصري من خلال تدريب رائدات ورواد ريفيين | رئاسة مجلس الوزراء المصري (باصدار قرار تأسيس المجلس وتفعيل دوره) بالتعاون بين المجلس القومي للتثقيف المالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدولة للاعلام والبنك المركزي المصري والبنوك الخاضعة لاشرافه ومختلف | من سنة إلى ١٠سنوات على أن يكون القياس والتقييم سنوياً. | ١-زيادة مستويات محو الأمية المالية لمختلف فئات المجتمع المصري خاصة الفئات الأضعف مالياً.<br>٢- ارساء وترسيخ ثقافة مالية قويمة والقضاء على الميراث المفاهيمي المالي الخاطئ.<br>٣-دعم الثقة في النظام المالي الرسمي وبالتالي زيادة مستويات الشمول المالي في مصر وتذليل حواجز الاستبعاد المالي النفسية. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | من خريجي الكليات والمعاهد التجارية ومن خريجي المعاهد الدينية فيما يخص نشر الوعي بالمعاملات والخدمات والمنتجات المالية الرسمية الاسلامية.<br>٤-جعل التعليم المالي الزامي في جميع مراحل التعليم والاستعانة بالأساتذة الجامعيين والخبراء الماليين المتخصصين في المجال المالي لإعداد مناهج التعليم المالي بما يلائم كل مرحلة دراسية لتأهيل مستثمر ناشئ مستنير مالياً.<br>٥-التنسيق والتعاون بين المجلس القومي للتثقيف المالي المرجو تأسيسه وبين المجالس المناظرة في مختلف دول العالم للاستفادة من التجارب الدولية في مجال محو الأمية المالية.<br>٦-التعاون بين المؤسسات المالية الرسمية ومختلف وسائل الاعلام لتنظيم حملات التوعية المالية لمختلف فئات المجتمع المصري.<br>٧-القياس والتقييم الدوري للتطور في مستوى محو الأمية المالية لمختلف الفئات المجتمعية والمشاركة في المبادرات الدولية لقياس وتقييم ذلك. | المؤسسات المالية الرسمية والهيئة العامة للرقابة المالية وبعض المؤسسات الدينية كالأزهر الشريف ودار الافتاء المصرية | | |

**(المصدر: من إعداد الباحثة)**

## ٩. آفاق البحوث المستقبلية

**تقترح الباحثة** إعداد دراسات مستقبلية بشأن تقييم أثر اطلاق مبادرات البنك المركزي على تحسين مستويات الشمول المالي في مصر، تقييم حواجز الاستبعاد التي تعوق الشمول المالي في مصر، دور محو الأمية المالية في استخدام التكنولوجيا المالية، دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية المالية لفئات المجتمع المصري. دور الشمول المالي في تحقيق الاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والدور الوسيط للمعرفة المالية.

## ١٠. المراجع

### ١.١٠ المراجع العربية

أحمد، أحمد كامل خليل. (٢٠١٩). دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان التنمية المستدامة والشمول المالي الرؤى والآثار والتداعيات، ١٥ إبريل ٢٠١٩، ١-٤٨.

البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي، 2020/2019.

البنك التجاري الدولي، تقرير الاستدامة السنوي، 2020.

البنك المركزي المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، النشرة التعريفية، ٢٠١٥.

ـــــــــــــــــ، الرقمنة المالية، النشرة التعريفية، ٢٠١٧.

ـــــــــــــــــ، الشمول المالي، النشرة التعريفية، ٢٠١٨.

ـــــــــــــــــ، الكتاب الدوري الصادر بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا، ١٥ مارس ٢٠٢٠.

ـــــــــــــــــ، المجلة الاقتصادية، المجلد ٦٠، العدد ٢، 2020/2019.

ـــــــــــــــــ، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨.

الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر ب، ١٦ إبريل ٢٠١٩.

ـــــــــــــــ، العدد ٣٦ مكرر ز، ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي، ٢٠١٩.

بن موسى، محمد. (٢٠١٧). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017م. مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد٨٠، عدد51، 34-60.

بنك مصر، تقرير الاستدامة السنوي، 2020/2019.

شوشة، أمير علي المرسي. (٢٠١٩). دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي. المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد٢٦، عدد٢، ١٩٩-٢٢١.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٥). فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

معهد التخطيط القومي. (٢٠١٨). لقاء الخبراء الموسم العلمي ٢٠١٧م/٢٠١٨م وقائع الحلقة السادسة الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وزارة التجارة والصناعة، دليل ارشادي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ٢٠١٧م.

## ٢.١٠ المراجع الأجنبية

Abdulmalik, T. S. (2019). Effect of Financial Inclusion on Performance of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria. MIS, Kwara State University.

Abeer, R. & Noura, E. (2019). The Determinants of Financial Inclusion in Egypt. International Journal of Financial Research, 11(1), .

AFI. (2016). Digital Financial Services Basic Terminology. Kuala Lumpur, DC: Alliance for Financial Inclusion, Malaysia.

Akhil, D. (2013). Financial Inclusion: Issues and Challenges. International Journal of Technology, 4(2), 54-59.

Alberto, A. P., & David, Z. (2018). Modeling, Dynamics, Optimization and Bioeconomics III. Springer International Publishing AG, 224, https://doi.org/10.1007/978-3-319-74086-7.

Alex Bank. (2017). Financial Inclusion in Egypt. Available at: https://www.alexbank.com/document/documents/ALEX/Retail/Research/Flash-Note/AR/Financial-Inclusion_Dec17.pdf.

Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S., (2012). The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts. The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team. Washington, DC: World Bank, USA.

Amanda, F. M. (2019). The Relationship between Financial Inclusion and Women's Entrepreneurship in South Africa. MIS, University of Johannesburg.

Ambreena, M. (2010). Eliminating Poverty? Financial Inclusion, Access to Land and Gender Equality in International Development. TheModern Law Review, 73(6), 985-1025.

Anand, S. K., & Kuldip, S. C. (2013). A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth. Management and Labour Studies, 38(1&2), 103–133.

Arora, R. (2010). Measuring financial inclusion. Griffith University Economics Discussion Paper, Brisbane, Australia, 7, 1-13.

Arun, K. V., & Sabik, K. (2015). Financial Inclusion in India-Challenges and Opportunities. EPRA International Journal of Economic and Business Review, 3(9), 175- 179.

Arun, T. & Kamath, R. (2015), Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, 27, 267-287.

Arzu, K. C. (2019). A New Approach to Measuring Financial Inclusion. PHD, Claremont Graduate University.

Bagehot, W. (1873). Lombard Street: A Description of the Money Market. Richard D. Irwinm.

Bayero, M. A., (2015). Effects of Cashless Economy Policy on Financial Inclusion in Nigeria: An Exploratory Study, Procedia Social and Behavioral Sciences, 172, 1-27.

Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from An Emerging Economy. Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1), 47-68.

Bose, S., Saha, A., Khan, H., & Islam, S. (2017). Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion. Journal of Contemporary Accounting and Economics, 13(3), 263-281.

Braunstein, S., & Welch, C. (2002). Financial Literacy: An Overview of Practice, Research and Policy. Federal Reserve Bulletin, 88, 445-457.

Calum, G. T., & Xueping, X. (2017). Financial Inclusion, Financial Education and E-Commerce in Rural China. Wiley Agribusiness, 33, 279–285.

Cámara, N., & Tuesta, D. (2014). Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index CAF- Bank of Development for Latin America. BBVA Working Paper, Madrid, 14(26).

Caplan, M., Birkenmaier, J., & Bae, J. (2021). Financial Exclusion in OECD Countries: A Scoping Review. International Journal of Social Welfare, 30, 58–71.

CGAP. (2017). Women's Financial Inclusion Community of Practice. Washington, DC: Consultative Group to Assist the Poor, USA. https://www.microfinancegateway.org/organization/womens-financial-inclusion-community.

Chattopadhyay, S. K. (2011). Financial Inclusion in India: A Case-Study of West Bengal. RBI Working Paper Series (DEPR), 8/2011.

Chima, O. R. (2010). The Democratisation of Finance? Financial Inclusion and Subprime in the UK and US. PHD, Northumbria University Newcastle.

Cole, S., Sampson, T., & Zia, B. (2011). Prices or knowledge? What Drives Demand for Financial Services in Emerging Markets? Journal of Finance, 66(6), 1933–1967.

Cristina, R. C. (2018). Methodological Approaches to Analyse Financial Exclusion from an Urban Perspective. Springer Proceedings in Mathematics & Statistics, 224, https://doi.org/10.1007/978-3-319-74086-7_20.

D'Alcantara, G., & Gautier, A. (2013). The Postal Sector As AVector of Financial Inclusion. Annals of Public and Cooperative Economics, 84(2), 119-137.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team. Washington, DC: World Bank, USA.

Dev, S. M. (2006). Financial inclusion: Issues and challenges. Economic and political weekly, 4310-4313.

Devlin, J. F. (2009). An Analysis of Influences on Total Financial Exclusion. The Service Industries Journal, 29(8), 44-70.

EC. (2008). Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion. Report byTthe Director General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities. European Commission.

Eccles, R. G. & Serafeim, G. (2013). Sustainability in Financial Services is not about Being Green. HBR Blog Network, 15.

Economist Intelligence Unit (EIU). (2019). Global Microscope 2019: The Enabling Environment for Financial Inclusion. NY.

Francis, O. T., & Laurent, W. (2020). Sex, Language and Financial Inclusion. Economics of Transition and Institutional Change, 1-35.

Grohmann, A., Klühs, T., & Menkhoff, L. (2018). Does financial literacy improve financial inclusion? Cross country evidence. World Development, 111, 84–96. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.06.020.

George, V., & Lakshmi, V. (2018). Normative Perspectives on Financial Inclusion: Facts Beyond Statistics. Journal of Public Affairs, 18(e1829),1-5.

Goldsmith, R.W. (1975). Financial Structure and Development. 1st . New Haven, CT Yale University Press.

Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). G20. (2011). The first G20 Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) Forum. Forum report published on October. Available at: https://www.gpfi.org/sites/default/files/documents/GPFI%20Forum%20Report.pdf.

Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). G20. (2016). High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. https://www.gpfi.org/sites/default/files/G20%20High%20Level%20Principles%20or%20Digital%20Financial%20Inclusion.

Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). G20. (2019). Financial Inclusion Indicators. http://datatopics.worldbank.org/ g20fidata.

Gupte, R., Venkataramani, B., & Gupte, D. (2012). Computation of Financial Inclusion Index for India. Procedia–Social and Behavioral Sciences, 37, 133-149.

Hakim, M.S., Oktavianti, V., & Gunarta, I. K. (2018). Determining FactorsThat Contribute to Financial Literacy for Small and Medium Enterprises. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 337 (1), 012064.

Ho, K. Y. (2017). Financial Exclusion among Low-Income Households in Hong Kong. PHD, The Chinese University of Hong Kong.

Ibrahim, B., RifatI, K., & Melek Y. (2018). Spatial Determinants of Financial Inclusion Over Time. Journal of International Development, 30, 1474–1504.

Jann, G., Isabelle, G., Bert, D., & Govindan, V. (2016). Why Do Financial Inclusion Policies Fail in Mobilizing Savings from The Poor? Lessons from Rural South India. Development Policy Review, 36, O201–O219.

Jay, K. R., & Prasetyantoko A. (2011). If The Banks are Doing So Well, Why Can't I Get a Loan? Regulatory Constraints to Financial Inclusion in Indonesia. Asian Economic Policy Review, 6, 273–296.

Jelley, H. M. (1958). A Measurement and Interpretation of Money Management Understandings of Twelfth-Grade Student. PHD, University of Cincinnati.

Joseph, G. A., & Rosemary, G. R. (2003). Calculating, Interpreting and Reporting Cronbach's Alpha Reliability Coefficient For Likart-Type Scales. Conference in Adult, Continuing and Community Education, The Ohio Stat University, Columbus, OH, 82-88.

Kabakova, O., & Plaksenkov, E. (2018). Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view. Journal of Business Research, 89, 198-205.

Kamini, R., Shikha, D., & Miklesh, Y., (2019). Association of Financial Attitude, Financial Behaviour and Financial Knowledge Towards Financial Literacy: A Structural Equation Modeling Approach. FIIB Business Review, 8(1), 51-60.

Karaikudi, T. N. (2015). Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank. Indian Journal of Research-Paripex, 4(9), 181-194.

Kaur, M. S., Kaur, M. M., & Madan, M. P. (2017). Financial Inclusion in India. International Education and Research Journal, 3(5), 655-658.

Kelmara, M. V., Ani, C. G., & Aureliano, A. B. (2020). A Proposal of A Financial Knowledge Scale Based on Item Response Theory. Journal of Behavioral and Experimental Finance, 28(100405), 1-11.

Kundu, D. (2015). Addressing The Demand Side Factors of Financial Inclusion. Journal of Commerce and Management Thought, 6(3), 397-422.

Lestari, M. D., Kantun, S., Hartanto, W., Suharso, P., & Widodo, J. (2020). Analysis of The Financial Literacy Level of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Jember, East Java, Indonesia. IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 485(1), 012128.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States. Transaction of the Institute of British Geographer, New Series, 20, 312-341.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1996). Financial Exclusion and The Shifting Boundaries of The Financial System. Environment and Planning A: Economy and Space, 28(7), 1150-1156.

Luisa, A., & Emili T. A. (2012). Bank Branch Geographic Location Patterns in Spain: Some Implications for Financial Exclusion. Growth and Change, 43(3), 505–543.

Luiz, A. J., & Ricardo, P. S., (2019). ICT-Equipped Bank Boat and The Financial Inclusion of The Riverine Population of Marajó Island in The Brazilian Amazon. Information Systems Journal, 29, 842-887.

Maren, D., & Philip, M. (2019). Impact of Financial Inclusion in Low and Middle-Income Countries: A Systematic Review of Reviews. Campbell Systematic Reviews , 15 (e1012), 1-57, https://doi.org/10.1002/cl2.1012.

Mialou, A., Amidzic, G., & Massara, A. (2017). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index. Journal of Banking and Financial Economics, 2(8), 105–126.

Miguel, A. E., Narayan, S., Muhammad, D. R., & Ari, D. J. (2020). Financial Inclusion Dynamics in Southeast Asia: An Empirical Investigation on Three Countries. Journal of Business Strategy and Development, (10)1002,1-13.

Minjin, K., Hanah, Z., Heejin, L., & Juhee, K. (2018). Mobile Financial Services, Financial Inclusion, and Development: A Systematic Review of Academic Literature. E-Journal of Information Systems Development Countries, 84(e12044), 1-17.

Mohan, R. (2006). Economic Growth, Financial Deepening and Financial Inclusion. Address at The Annual Bankers' Conference 2006, Hyderabad. http://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Speeches/PDFs/73697.pdf.

Nandru, P., Anand, B., & Rentala, S. A. (2016). Determinants of Financial Inclusion: Evidence from Account Ownership and Use of Banking Services. International Journal of Entrepreneurship and Development Studies, 4(2), 141-155.

OECD/INFE. (2011). Measuring Financial Literacy: Core Questionnaire in Measuring Financial Literacy: Questionnaire and Guidance Notes for

Conducting an Internationally Comparable Survey of Financial Literacy. www.oecd.org/pisa/keyfindings/PISA2012resultsvolume-vi.pdf.

OECD. (2018). International Standards on Combating Money Laundering and The Financing of Terrorism & Proliferation, Financial Action Task Force. The FATF Recommendations. France. www.fatf-gafi.org.

Olubanjo, M. A., & Olayinka, D. W. (2019). The Relative Impact of Income and Financial Literacy on Financial Inclusion in Nigeria. Journal of International Development, 31, 312–335.

Oluwatoyin, M. (2020). Nigerian Women Entrepreneurs' Strategies for Financial Inclusion: A Generic Qualitative Inquiry. PHD, Walden University.

Oyelaran, O. B. (2007). SME: Issues, Challenges and Prospects'. Presented at The International Conference on Financial System Strategy 2020, Nigeria.

Pankaj, K. M., Emre, K., & Gengxuan, C. (2021). The Role of P2P Platforms in Enhancing Financial Inclusion in The United States: An Analysis of Peer-to-Peer Lending Across The Rural–Urban Divide. Financial Management, 1-28.

Paul, H., & Javier, P. (2021). Financial Inclusion of Individuals Who Arrived as Refugees to The United States. Journal of International Development, 33, 752–779.

Porteous, D. (2009). Key Issues in Design and Implementation of Surveys on Financial Inclusion. Presented at the Alliance for Financial Inclusion Global Policy Forum. Nairobi, September 15. www.afiglobal.net/downloads/GPF_David_Porteous.pdf.

Priyanka, S. (2014). A Study of the Impact of Financial Inclusion in Rural Development. PHD, Research Centre Prestige Institute of Management and Research 2, Education and Health Sector, India.

Ramji, M. (2009). Financial inclusion in Gulbarga: Finding usage in access. Institute for Financial Management and Research, Chennai, India. http://www.centre-for-microfinance.Org.

Santiago, C., Edward, G., & Philip, M. (2005). Financial Exclusion, Palgrave Macmillan Distribution Ltd, England.

Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), Working Paper, 215.

Sarma, M. (2010). Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development. School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India.

Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5), 613-628.

Sasidaran, G., & Ramkishen, S. R. (2018). Foreign Bank and Inclusion in Emerging and Developing Economies: An Empirical Investigation. Journal of International Development, 30, 559–583.

Schagen, S., & Lines, A. (1996). Financial Literacy in Adult Life: A Report to The Natwest Group Charitable Trust. National Foundation for Educational Research, Don Gresswell, London.

Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.

Soumaré, I., TchanaTchana, F., & Kengne, T. M. (2016). Analysis of The Determinants of Financial Inclusion in Central and West Africa. Transnational Corporations Review, 8(4), 231-249.

Stolbov, M. (2013). The Finance-Growth Nexus Revisited: From Origins to a Modern Theoretical Landscape. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal, 7, 1-12.

UN. (2006). Building Inclusive Financial Sectors for Development. New York,DC: United Nations, USA.

UN. (2016). Digital Financial Inclusion. International Telecommunication Union (ITU), Issue Brief Series, Inter- Agency Task Force on Financing for Development, July. New York,DC: United Nations, USA.

United Nations Secretary-General's Special Advocate for Inclusive Finance for Development (UNSGSA). (2017). Financial Inclusion:

Transforming Lives. Annual Report. New York,DC: United Nations, USA.

Uzoma, B. A., Kehinde, A. A., Esther, O. A., Abiola, A. B., & Francis, A. A. (2020). Financial Exclusion of Bankable Adults: Implication on Financial Inclusive Growth among Twenty-Seven SSA Countries. Cogent Social Sciences, 6(1730046). https://doi.org/10.1080/23311886.2020.1730046.

Vanesa, P. C., Lihui, T., Deming, L., Damian, T., & Gerhard, K. (2021). Defining and Measuring Financial Inclusion: A Systematic Review and Confirmatory Factor Analysis. Journal of International Development, 33, 316–341.

Victoria, D. (2016). Exploring Financial Inclusion for Smallholders: Promoting The Sustainable Development of Smallholder Aquaculture in Developing Countries. MIS, University of Washington.

Wang, X., & Guan, J. (2017). Financial inclusion: Measurement, spatial effects and influencing factors. Applied Economics, 49(18), 1751–1762. https://doi.org/10.1080/00036846.2016.1226488.

World Bank. (2001). World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. Washington, DC: World Bank, USA.

World Bank. (2008). Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access. Washington, DC: World Bank, USA.

World Bank. (2013). Global Financial Development: A World Without Poverty, Ending Extreme Poverty, Promote Common Prosperity. Washington, DC: World Bank, USA.

World Bank. (2014). Global Financial Development: Financial Inclusion. Washington, DC: World Bank, USA.

World Bank. (2015). Global Financial Development Report 2015/2016: Long-Term Finance. Washington, DC: World Bank, USA.

World Bank. (2017). Universal financial access report. Washington, DC: World Bank, USA.

World Economic Forum (WEF). (2018). Advancing Financial Inclusion Metrics: Shifting from Access to Economic Empowerment. White Paper.

Zhang, Q., & Posso, A. (2019). Thinking Inside The Box: A Closer Look at Financial Inclusion and Household Income. Journal of Development Studies, 55, 1616-1631.

https://www.cbe.org.eg.

https://www.misr365.com/economy-news/.

http://www.uabonline.org/en/research/economic/15751604160515881585160815931575157815 75/7690/2.